

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: علاقات دولية

تطور النظام التجاري الدولي وانعكاساته على النظام الاقتصادي والسياسي الجزائري

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص علاقات دولية

إشراف

إعداد

أ.د. إسماعيل دبش

كريمة لعيساوي

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة الجزائر 3	أ.د. فاتح شيباني
مشرفا ومقررا	جامعة الجزائر 3	أ.د. إسماعيل دبش
عضوا مناقشا وممتحنا	جامعة الجزائر 3	د. عبد العزيز مصطفى
عضوا مناقشا وممتحنا	جامعة بلدية 2	أ.د. شرقي محمود
عضوا مناقشا وممتحنا	جامعة خميس مليانة	د. جمال تراكة
عضوا مناقشا وممتحنا	جامعة تيزي وزو	د. دكال مولود

أفريل 2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

—

شكر وعرفان

أول الشكر لله الواحد ذو الفضل العظيم على جميع نعمه

كما أتوجه بخالص الشكر والعرفان إلى أستاذي المحترم والفاضل إلى البروفيسور

"إسماعيل ديش"

لأرفع له أسمى عبارات العرفان وأن أجزل له جزيل الشكر والثناء على ما حفاني به من

رعاية علمية وسعة صدره إضافة إلى ما قدمه لي من نصائح وتوجيهات قيمة

كما أتقدم بالشكر والتقدير "لأعضاء" لجنة المناقشة لتفضلهم قبول مناقشة هذه

الرسالة

وأتقدم بتشكراتي الخالصة لكل "أساتذة" كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

على النصائح والتوجيهات القيمة

وإني لا أنسى أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى "مجال الإدارة" والمكتبة على روح التعاون

والمساعدات المستحقة للبحث التي قدموها لي لإنجاز هذه الرسالة.

إهداء

أهدي هذا المجهود العلمي إلى أعز وأقرب الناس إلى قلبي "والديا" الكريمين أطال الله في
عمرهما ورزقهما الصحة والعافية

إلى كل "مائلتي" صغيرا وكبيرا

إلى كل من أدخل السعادة في قلبي

الإهداء موصول أيضا إلى كل "زملائي" في كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية وفي
مختلف جامعات الوطن

خطة العمل

مقدمة

الفصل الأول: النظام التجاري بعد الحرب العالمية الثانية ونشأة الجات

المبحث الأول: التطور التاريخي لنشأة الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية GATT

المطلب الأول: مرتمر بريتون وودز وميثاق هافانا

المطلب الثاني: نشأة الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية

المبحث الثاني: تطور نشاط الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية

المطلب الأول: أهداف الجات

المطلب الثاني: جولات الجات

المبحث الثالث: مسارات جولة الأوروغواي وعراقيلها

المطلب الأول: أسباب انعقاد جولة الأوروغواي

المطلب الثاني: مراحل وأهداف جولة الأوروغواي

المطلب الثالث: نتائج جولة الأوروغواي

المطلب الرابع: أهم عراقيل جولة الأوروغواي

الفصل الثاني: التحول من اتفاقية الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة

المبحث الأول: خلفية زوال الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية

المطلب الأول: الأسباب العامة لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة

المطلب الثاني: محتوى الوثيقة الختامية لجولة الأوروغواي

المطلب الثالث: أجواء انعقاد مؤتمر مراكش

المبحث الثاني: ماهية المنظمة العالمية للتجارة

المطلب الأول: نشأة المنظمة العالمية للتجارة

المطلب الثاني: الهياكل التنظيمية للمنظمة العالمية للتجارة

المطلب الثالث: أساليب الانضمام والانسحاب من المنظمة العالمية للتجارة

المبحث الثالث: الأهداف العامة لمنظمة التجارة العالمية

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

المبحث الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال إلى غاية مرحلة الإصلاحات الاقتصادية

المطلب الأول: سمات الاقتصاد الجزائري

المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري والتحول باتجاه اقتصاد السوق

المطلب الثالث: مرحلة المخططات وإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني 1967-1989

المبحث الثاني: مشروع انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية

المطلب الأول: تضارب آراء انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

المطلب الثاني: المسار التفاوضي لانضمام الجزائر

المبحث الثالث: الانعكاسات الاقتصادية والسياسية في حالة انضمام الجزائر المنظمة العالمية للتجارة

المطلب الأول: الانعكاسات الاقتصادية في حال انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

المطلب الثاني: انعكاسات انضمام الجزائر على النظام السياسي

المطلب الثالث: تأخر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

حقه

مقدمة

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية والتي سبقتها ظاهرة الكساد العالمي في الثلاثينات بدءا من عام 1929-1933، تأزمت الأوضاع الاقتصادية العالمية ونتاج عنها اتباع سياسات حمائية شديدة التقييد من قبل العديد من دول العالم، مما أدى بدوره إلى انكماش حركة التجارة الخارجية وتضاؤل حجمها، وباستمرار هذا الوضع أدركت مجموعة كبيرة من الدول أن تلك القيود لها تأثيرات سلبية على الاقتصاد العالمي وبهدف إصلاحه برزت وتعددت التكتلات الاقتصادية الدولية الإقليمية التي هدفت في مجلها إلى الهيمنة على الاقتصاد العالمي.

بعد ما يسمى بالحرب الباردة؛ سارعت الدول الكبرى ذات النظام الرأسمالي الحر بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية إلى إرساء قواعد ما يسمى بالنظام الدولي الجديد، وهذا الأخير من شأنه تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية واحتضان دول المعسكر الاشتراكي المفلس وادماج اقتصاداتها في الاقتصاد العالمي؛ وبالتالي خروجها من اقتصاد يعتمد أساسا على التخطيط إلى اقتصاد يعتمد على اقتصاد السوق.

وفي هذا الشأن ركزت الجهود الدولية نحو إصلاح النظام الاقتصادي الدولي بجوانبه الثلاثة: النقدي، المالي، والتجاري لذا تم التوقيع على اتفاقية بريتون وودز عام 1944 والتي بمقتضاها تم إنشاء مؤسستين اقتصاديتين دوليتين.

تمثلت المؤسسة الأولى في صندوق النقد الدولي / FMI الذي تولى إدارة السياسات النقدية الدولية لتحقيق استقرار في أسعار الصرف ومعالجة الاختلالات الطارئة في موازين مدفوعات الدول الأعضاء عن طريق توفير رصيد مالي دولي في متناولها.

في حين تمثلت المؤسسة الثانية في البنك الدولي للإنشاء والتعمير / BIRD الذي تولى إدارة السياسات المالية الدولية وإعادة تعمير البلدان الدول الأعضاء وتوفير الأموال اللازمة لإقامة مشاريع استثمارية؛ وكذا السعي لإدخال اقتصاد الدول النامية في نظام اقتصادي حر.

بناءً على ذلك ومن خلال مؤتمر بريتون وودز تم تحقيق نتائج إيجابية وذلك بإعادة تنظيم المبادلات النقدية والمالية تحت غطاء كل من المؤسستين، التي استأنفتا عملهما بواشنطن في 1947/03/01 دون التمكن من استكمال الأساس الثالث الذي يقوم عليها النظام الاقتصادي الدولي والذي ينظم المبادلات التجارية الدولية، ومنه جاءت فكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية في 1947 والصادرة عن ميثاق هافانا، إلى أن المبادرة لم تؤيدها الدول الصناعية -تمثلت المعارضة أساساً في الكونغرس الأمريكي- حيث باعت منظمة التجارة العالمية بالفشل، لتحل محلها في 1947/09/30 الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية GATT والصادرة عن ميثاق هافانا.

دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ 1948 /01/01، بعد اتفاق 23 دولي في قصر الأمم في جنيف جراء سلسلة من المفاوضات، حيث تم عقد ثماني (8) جولات تضمنت الخمس (5) الأولى منها: جنيف 1947، انسي 1949، توركواي 1951، جنيف 1956، ودايلون 1960، تضمنت موضوعات خاصة بتخفيض التعريفات الجمركية بينما الجولات (3) الأخيرة: كينيدي 1964، طوكيو 1973، الأوروغواي 1976 بدورها عالجت تخفيض التعريفات الجمركية وغير الجمركية والإجراءات المضادة للإغراق.

انتهت هذه الجولات بإعلان مراكش في 1994/04/15 قيام منظمة التجارة العالمية والتي أصبحت سارية المفعول في 1995 وأصبحت المنظمة العالمية للتجارة الإطار القانوني لتسيير العلاقات التجارية الدولية تضم مجموعة من الاتفاقيات الدولية تستهدف تحرير التجارة بين الدول في مختلف القطاعات وتضم قواعد السلوك في العلاقات التجارية.

وتجدر الإشارة إلى أن قيام منظمة التجارة العالمية سيكون له انعكاس على جميع الدول - المتقدمة أو النامية- سلباً وإيجاباً كونها تعد أحد المتغيرات الاقتصادية التي سوف تلقي بظلالها على اقتصاديات الدول النامية خاصة وأن ظهور هذه المؤسسة تزامن مع بروز تنافسية شديدة من قبل تكتلات اقتصادية كبرى متمثلة في منطقة التبادل الحر لأمريكا الشمالية NAFTA، الاتحاد الأوروبي، وكذا

الجمعية الآسيوية لجنوب شرق آسيا هدفت الدول المؤسسة لها إلى كسب مكانة مهمة في ظل العلاقات الاقتصادية الدولية والاقليمية.

وفي خضم هذه التحولات الاقتصادية السريعة وتضارب المصالح ما بين الدول تشهد الجزائر وعلى غرار دول الجنوب تحولات على مستوى اقتصاداتها استجابة إلى متطلبات المرحلة من خلال التوجه إلى نظام اقتصاد السوق، وما تستجوبه هذه النقلة من ادخال تغييرات وميكانيزميات جديدة على الاقتصاد الوطني وهياكله البنوية كالزراعة، الصناعة، والخدمات.

فبعد تنفيذها لبرنامج الإصلاح الاقتصادي وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبعد توقيعها على اتفاقية الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي، يمكن القول أن هذه الخطوات المتكيفة مع المعطيات الاقتصادية الجديدة من شأنه أن سيساعدها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ويظهر ذلك من خلال الطلب الذي تقدمت به الحكومة الجزائرية في 1995/09/29 وأيضا التوقيع على جملة من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي على الرغم من أن الجزائر لم تحض بصفة الانضمام إلى المنظمة للتجارة إلى أنها تتمتع بصفة العضو المراقب.

ومن بين التغييرات التي اعتمدت عليها السلطات الجزائرية خلال المرحلة الانتقالية هي الاعتماد على ترشيد واقتصاد ثرواتها النفطية وأيضا النهوض بقطاعاتها التجارية والإنتاجية عن طريق تجارتها الخارجية في المرحلة الأولى إلى أن عملية تحرير التجارة الخارجية وانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية يستوجب أخذ إجراءات أكثر صرامة تهدف إلى تحرير المبادلات التجارية كالتخفيض التدريجي للحقوق الجمركية وتبني صيغة موحدة لتقييم لدى الجمارك.

هذه الشروط وغيرها ستجعل من الجزائر تتفر من الجات خصوصا إذا كانت لهذه الشروط آثار سلبية كون أن اقتصاد الجزائر اقتصاد احادي يعتمد على تصدير المحروقات مقابل تنوع الواردات وهو ما سيؤدي حتما إلى تدفق سلعي من البلدان الأجنبية للسوق الوطنية، ينتج عن عجز المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وفي المقابل ستكون هذه الشروط دافعا للجزائر لأن تطور اقتصادها لتجعلها أكثر تنافسية على المستوى الخارجي.

أولاً: المشكلة البحثية:

ونظرا لأهمية انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية في ضل التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم، نحاول في بحثنا التطرق لطبيعة التحولات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية وأهم الانعكاسات المتوقعة التي ستتجمل في حال انضمام الجزائر لمنظمة التجارة على مختلف القطاعات الاقتصادية، انطلاقا مما سبق وتأسيسا عليه نطرح الإشكالية الآتية: هل يعتبر انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية ضروري لإنعاش الاقتصاد الوطني داخليا وإدخاله لسوق المنافسة الدولية؟

التساؤلات الفرعية:

وتتفرع عن هذه الإشكالية المركزية مجموعة من التساؤلات الفرعية المرتبطة بها والمتمثلة في:

- 1- في خضم تطورات النظام الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية ما هي مخرجات مؤتمر بريتون وودز وما هي أهم العراقيل التي ظهرت؟
- 2- هل تتعارض فلسفة ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة مع النزعة الحمائية في مبادلات التجارية الدولية؟
- 3- إلى أي مدى تمكن مقدرات النظام الاقتصادي والسياسي الجزائري من اقتحام السوق الدولية في ظل النظام التجاري الدولي؟

ثانياً: الفرضية المركزية:

في محاولة للإجابة على الإشكالية المركزية والتساؤلات الفرعية المرتبطة بها تم اقتراح الفرضية المركزية الآتية: دور ومكانة الجزائر التجارية في السوق الاقتصادي الجديد يتحدد بمدى قدرتها على تنويع الدخل والتراجع عن الاقتصادي الريعي وإعادة النظر في سياسات التسيير.

الفرضيات الجزئية:

وتتفرع عن الفرضية المركزية الفرضيات الجزئية التالية:

- 1- انعكست العراقيل التي ظهرت في جولات الاتفاقيات العامة لتعريفات الجمركية إلى تأخر إنشاء منظمة التجارة العالمية.
- 2- تعد المنظمة العالمية الإطار القانوني الذي ينظم المبادلات التجارية الدولية في ظل الاتفاقات التجارية.
- 3- يعتبر اندماج الاقتصاد الجزائري في النظام التجاري العالمي عبر منظمات التجارة العالمية أو التكتلات الاقتصادية واقعا فرضته متغيرات البيئية الدولية.

ثالثا: الإطار المنهجي

بغية تحليل الموضوع والتطرق لأهم عناصره تم اعتماد مجموعة من المناهج والمتمثلة أساسا في:

- أ- **المنهج التاريخي:** من خلاله قمنا بسرد أهم المحطات التاريخية لتطور النظام التجاري، أي الانتقال من الاتفاقيات العامة للتعريفات الجمركية GATT إلى منظمة التجارة العالمية OMC، إلى جانب المسار التاريخي وخطوات الجزائر لمحاولة انضمام.
- ب- **المنهج الوصفي:** نقوم من خلال بوصف المبادئ والأهداف الخاصة باتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، وتقدير الواقع الاقتصادي الجزائري.
- ت- **منهج دراسة حالة:** الذي يعني في دراستنا هذه بتحديد حالة الدراسة والمتمثلة في الجزائر كمثال تفسيري لواقع انعكاسات تغيرات النظام التجاري العالمي على الدول النامية.
- ث- **المنهج الإحصائي:** يقوم المنهج الإحصائي على تحليل الظواهر بناء على المتغيرات الكمية، والذي يتم تطبيقه من خلال اعتماد مجموعة من الخطوات.

رابعا: الإطار النظري

- أ- **المدرسة الكلاسيكية:** يقوم التحليل الاقتصادي في إطار المدرسة الكلاسيكية على مبدأ حرية التجارة في ممارسة النشاط الاقتصادي عملا بمبدأ القانون الطبيعي؛ ويحد بالمقابل من تدخل الدولة في مختلف النشاطات الاقتصادية، ومن أهم رواد هذا الفكر ما يلي:

❖ أدم سميث: ركز في طرحه على فكرة الامتيازات المطلقة التي يمكن تحصيلها من خلال

تحرير التجارة من الحواجز، وهو ما يعاكس الفكر الماركنتيلي، ما يحقق الوفرة العامة.

❖ دافيد ريكاردو: ركز في تحليله على أثر التخصص وتقسيم العمل الدوليين في تحصيل حجم

أرباح أعلى لصالح الأطراف المتبادلة في إطار المبادلات التجارية الدولية من خلال تفسير

نظريته المعروفة بقانون الميزة النسبية، ذلك أن مصالح الدول تتعاضد من خلال التخصص،

حيث ربط نمو المبادلات التجارية بتعظيم الأرباح الحقيقية، فتعظيم الأرباح هي الركيزة

الأساسية التي بنى عليها النظام الرأسمالي بكامله.

ومن خلال المفكرين سابقين الذكر فإن مجموعة الأطر الفكرية التي طرحها قامت المنظمة

العالمية للتجارة.

ب- المدرسة النيوكلاسيكية: تركز النظرية على المنفعة ومفهوم التوازن بين العرض والطلب،

والتوزيع، مما ساعد في توافر مناخ سياسي وإيديولوجي ساهم في ظهور وتطور منظمة التجارة

العالمية، إلى جانب دعوتها إلى قيام تجارة متزنة بين الدول، كون أن الاختلاف في التكاليف

النسبية بين دولة وأخرى وبناء على نظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج أي مدى وفرة أو ندرة

عوامل النتاج ينتج التخصص وتقسيم العمل الدوليين وبالتالي قيام التجارة الدولية من أبرز

مفكرها هكشر، أوهلن، وكذا سامويلسن.

ت- مدرسة التبعية: تعود نظرية التبادل اللامتكافئ إلى مدرسة التبعية التي ظهرت بداية الخمسينيات

حين عرض الأرجنتيني راؤول بريش أطروحته القائلة بعجز النظريات الاقتصادية النيوكلاسيكية

عن تفسير العلاقات الاقتصادية القائمة بين المركز المتخصص في الصناعة والأطراف

المتخصصة في الزراعة والصناعات الاستخراجية، فالأخرى من وجهة نظره تفسر العلاقات

وفق نظرية أقوم على التبادل غير المتكافئ كان بريش أول من صاغ مفهومي المركز والمحيط

الذين باتا شائعين اليوم، يتمثل الاشتقاق النظري المباشر في هذه الأطروحة في أنه من الوهم

الحديث عن إمكانية تحقيق تقدم جذري في العالم الثالث، ما ظل هذا العالم جزءا من النظام

الرأسمالي العالمي غير المتكافئ ذلك أن التطور ليس اختلال يمكن تصحيحه من خلال تبني استراتيجيات أو خطط تنمية صحيحة، بل هو شرط ضروري لوجود النظام الرأسمالي العالمي. التخلف والتقدم مثلاً بتعبير آخر وجهان لعملة واحدة، فتقدم المركز يحتم تخلف المحيط، وتخلف المحيط ضرورة لتقدم المركز، ولا سبيل إلى الفكاك من أسر التخلف إلا بالفكاك من الرأسمالية أي بالثورة الاشتراكية التي تنقل البلد التابع إلى استقلال عن المركز.

خامساً: تحديد المصطلحات

1- التجارة الدولية: تعني تبادل السلع والخدمات بين دولة وأخرى؛ ويقوم هذا التبادل بسبب اختلاف تكاليف الإنتاج بين الدولة ويسبب إمكانية زيادة الرفاهية في كل دولة بتتويج السلع والخدمات المتاحة للاستهلاك فيها.

2- الجات: اختصار لعبارة الاتفاقيات العامة للتجارة والتعريفات الجمركية، تعمل على تنظيم وترقية العلاقات التجارية الدولية من خلال التخفيض التدريجي للحواجز الجمركية وغير الجمركية.

3- التعريف الجمركية: هي نسبة حقوق الجمركة أي حقوق نقل أو إدخال سلعة من إقليم آخر.

4- الحواجز غير الجمركية: هي إجراءات حمائية لا تركز على حواجز جمركية ولكن على حواجز مثل المعايير الفنية والصحية، وتحديد كميات السلع من حيث الحجم والقيمة.

5- الحمائية: سياسة تجارية تهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني أو السوق المحلية من المنافسة الخارجية تستعمل فيها شتى أنواع الحواجز جمركية وغير جمركية وهي سياسة مضادة لسياسة تحرير التبادل.

6- التنافسية: عرفها مجلس التنافسية الأمريكي على أنواع القدرة التي يمتلكها اقتصاد معين في إنتاج السلع والخدمات التي تقابل وتلبى الأذواق في الأسواق العالمية، وأيضا القدرة على تحقيق مستوى معيشة أفضل ومنتزاد على المدى الطويل للأفراد.

7- الإغراق: هو سلوك ممنوع فحواه طرح سلعة في الأسواق الخارجية بأسعار أقل من الأسعار المتداولة، وحتى بأسعار متداولة بأسعار نقل عن تكلفة إنتاجها بغرض إزاحة سلع المنافسين الآخرين من السوق.

8- **العولمة:** الظاهرة التي أرسى دعائم سوق كونية، والتي كانت نتاج ثلاث عوامل متمثلة في الثورة الصناعية، انتقال المعارف والتكنولوجيا، والتحرير الكامل للفضاءات المالية الدولية، أو هي مجموعة الحركات المتشابكة والمعقدة التي تخلق توافقات نفعية أو غير نفعية بين الدول، تكون هذه الحركات عبر وطنية تتعدى إرادة الدول، وهي أيضا متعددة الأبعاد اقتصادية، تجارية، إعلامية، وحقوقية، كما أنها غير محدودة من حيث التداعيات.

سادسا: أهمية العلمية للموضوع

تبرز أهمية هذه الدراسة في العديد من الجوانب أهمها:

- 1- الفرص والتحديات التي تواجه الدول النامية في ظل موجة تحرير المبادلات التجارية وتحقيق المزيد من تحرير القيود على التجارة الدولية في الإطار متعددة الأطراف.
- 2- يعتبر موضوع البحث دراسة تحليلية واستشرافية لواقع الاقتصاد الجزائري وبالأخص التجارة الخارجية (الإيجابيات والسلبيات) وأهميته في تحقيق الرفاهية في ظل العولمة.
- 3- يعتبر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من أهم الانشغالات في الاقتصاد العالمي والدولي وذلك راجع للدور الفعال الذي تلعبه كضلع ثالث إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.
- 4- اختلفت آراء المختصين حول إشكالية انضمام الجزائري بين مؤيد ومخالف، حيث يعتبرها الطرف الأول وسيلة لزيادة الرفاهية بينما الثاني يراها وسيلة لهيمنة الدول المتقدمة على الدول النامية.

سابعا: دوافع اختيار الموضوع

1. اهتمام الباحث بالمواضيع الدولية التي تعنى بالمبادلات التجارية والأنشطة الاقتصادية
2. سعي الباحث إلى اكتشاف الأسباب الكامنة وراء تعثر انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية.
3. رغبة شخصية في استكمال موضوع البحث الذي تم دراسته في رسالة الماجستير

ثامنا: صعوبات الدراسة

1. قلة وسرية المعلومات الرسمية المتعلقة بمفاوضات بين الجزائر ومنظمة التجارة العالمية.
2. تضارب وتناقض الاحصائيات باختلاف المصادر حول الموضوع.
3. عدم إعطاء قضية انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية القدر الكافي من الاهتمام والأولية في مسار التغيير الاقتصادي في الجزائر.

تاسعا: الدراسات السابقة

❖ دراسة بعنوان: "التقدير الكمي لنتائج جولة أوروغواي" اشترك فيها ثلاثة كتاب غلين هارسون، توماس رادفورد، ديفيد تار، وهي دراسة أمبريقية تناولت الحويلة الأولية والمرتبقة لاتفاقيات الجات على هدة أقاليم ومنها البلاد العربية، بإشراف من صندوق النقد الدولي، وتحت إشراف نفس المؤسسة بمعية البنك العالمي تطرق فيها الباحث Alonso Gamo إلى موضوع التجارة العالمية والاقتصاديات العربية في دراسته المعنونة Economics reforms, growth, employment and the social sectors in Arab Economics

❖ دراسة استشرافية بعنوان: "Global economic Trode liberalisation :implication" لكل من يان غلودن ، أودن كودسن، دومنيك مانسبروغ، والتي تناولت عدة مناطق بالدراسة وأفردت فصلا للاقتصاديات العربية في ظل تحرير التجارة العالمية، وكانت الدراسة تحت إشراف كل من البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية.

عاشرا: هيكل الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: تعرضنا إلى طبيعة النظام التجاري بعد الحرب العالمية الثانية من خلال التركيز على أهم الظروف التي أحاطت مؤتمر بريتون وودز وميثاق هافانا وكذا نشأة الاتفاقية العامة للتعريفات

الجمركية وبالتالي أهم النتائج المتوصل إليها خلال الدورات التي شهدتها الاتفاقية، ونشير أنه تم التركيز على آخر الجولات -الأوروجواي- التي دامت أكثر من سبع سنوات تم من خلالها إدماج مجالات جديدة في سياسة تحرير التجارة الدولية كالخدمات والملكية الفكرية.

الفصل الثاني: قمنا بتحليل محتوى الوثيقة الختامية التي أقرها المؤتمر الوزاري بمراكش يوم 1994/04/15 معلنة عن ميلاد المنظمة العالمية للتجارة من جهة، ومن جهة أخرى حاولنا التمعن في أهم أهداف ومبادئ هذه المنظمة لتبيان نقطة ومهمة وهي أن النزعة الحمائية تتعارض وفلسفة ومهام، ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة، وما هي إلى المكمّل للمثلث الاقتصادي الذي يدير التجارة الدولية تماشياً مع صندوق النقد الدولي نقدياً والبنك الدولي مالياً.

أما الفصل الثالث: فقد خصصناه لدراسة حالة الجزائر في استعدادها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث تعرضنا في المرحلة الأولى إلى أهم المؤشرات الاقتصادي للجزائر بدءاً بدراسة الوضع الاقتصادي بعد الاستقلال، ومجموعة البرامج التكميلية لدعم الإنعاش الاقتصادي بعد انفتاح الجزائر، تليها مشروع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، في حيث ارتكزت الجزئية الأخيرة في الانعكاس السياسي والاقتصادي لانضمام الجزائر إلى المنظمة.

الفصل الأول: النظام التجاري بعد الحرب العالمية الثانية ونشأة الجات

المبحث الأول: التطور التاريخي لنشأة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية
GATT

المبحث الثاني: تطور نشاط الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية
المبحث الثالث: مسارات جولة الأوروغواي وعراقيلها

تمهيد

ظهرت عدة محاولات لإنشاء منظمة تحكم التجارة الدولية ومن بين هذه المحاولات انعقاد مؤتمر بريتون وودز الذي أوصى بإنشاء ثلاث مؤسسات تتاطب بها إدارة النظام الاقتصادي العالمي، وفعلا من بين نتائج هذا المؤتمر إنشاء صندوق النقد الدولي (FMI) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير المسمى حاليا بالبنك الدولي لكن لم تتوصل الدول المعنية إلى إنشاء المؤسسة الثالثة أي إنشاء منظمة دولية للتجارة وبدلا لهذه المنظمة تم إنشاء المؤسسة الثالثة أي إنشاء منظمة دولية للتجارة وبدلا لهذه المنظمة تم إنشاء الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية () تعمل على تنظيم التجارة الدولية خاصة بعد الأزمات التي شهدتها الساحة الاقتصادية كأزمة 1929 التي تميزت بالكساد العالمي لبضائع دول العالم.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى ثلاث مباحث إلى:

التطور التاريخي لنشأة الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية بدءا من مؤتمر بريتون وودز، ثم نتطرق لتطور نشاط الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية، أهداف الجات وجولات الجات، ومن ثم نتطرق إلى مسارات جولة الأوروغواي وعراقيلها.

المبحث الأول: التطور التاريخي لنشأة الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية

سعى العالم بعد الحرب العالمية الثانية لعدة محاولات لإنشاء منظمة تحكم التجارة الدولية ومن بين هذه المحاولات انعقاد مؤتمر (بريتون وودز / Bretton Woods) الذي أوصى بإنشاء ثلاث مؤسسات تناط بها إدارة النظام الاقتصادي العالمي، وفعلا من بين نتائج هذا المؤتمر إنشاء صندوق النقد الدولي (FMI)، البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) المسمى حاليا بالبنك الدولي (BM)، لكن لم تتوصل الدول المعنية إلى إنشاء المؤسسة الثالثة المنتظرة أي منظمة التجارة العالمية وبدلا من هذه المنظمة ثم إنشاء الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية (GATT) تعمل على تنظيم التجارة الدولية خاصة بعد الازمات التي شهدتها الساحة الاقتصادية كأزمة 1929 التي تميزت بالكساد العالمي لبضائع دول العالم.

ولفهم أهم مراحل التجارة الدولية وتطورها بعد الحرب العالمية الثانية، سنتعرض في هذا المبحث إلى أهم الظروف التي أحاطت بانعقاد مؤتمر (Bretton Woods) وميثاق هافانا وكذا نشأة الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية، وبالتالي إلى أهم النتائج التي تم التوصل إليها خلال مختلف الدورات التي شهدتها الاتفاقية وآخرها جولة الأرجواي التي دامت أكثر من سبع سنوات وتم خلالها إدماج مجالات جديدة في سياسة تحرير التجارة الدولية مثل مجال الخدمات ومجال الملكية الفكرية وهنا سنتعرض إلى الأحكام الخاصة للاتفاقية الداعية لإقامة التوازن بين الإنتاج المحلي وزيادة معدلات التجارة الدولية وذلك بطبيعة الحال من خلال الالتزامات والحقوق للأطراف المتعاقدة.

المطلب الأول: مؤتمر بريتون وودز وميثاق هافانا

بعد الحرب العالمية الثانية بدأت الجهود الدولية تتضاعف من أجل إقامة نظام تجاري دولي يتم إدارته من خلال إنشاء منظمة دولية للتجارة (ITO) تتولى إدارة التجارة الدولية وفقا لتوصيات بريتون وودز، الذي انعقد في جويلية سنة 1944 وتحت إشراف الأمم المتحدة، وكان الهدف منه إعادة بناء الاقتصادي الدولي من جراء الحرب وتنظيم العلاقات التجارية والمصرفية، ومساعدة حكومات الدول في حل المشاكل الاقتصادية عن طريق تطبيق جملة من الإجراءات.

الفصل الأول: النظام التجاري بعد الحرب العالمية الثانية ونشأة الجات

وشاركت في مؤتمر بریتون وودز 44 دولة وانقسمت إلى مجموعتين: ¹

المجموعة الأولى: تترأسها بريطانيا، وتمثل الدول المدينة من جراء الحرب العالمية الثانية لكونها كانت ميدانا للحرب، وأكدت هذه الدول على ضرورة اتباع السياسات النقدية التوسعية للقضاء على ظاهرة الكساد الذي مس أسواقها.

المجموعة الثانية: بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الدولة الدائنة والمستفيدة الأولى من الحرب.

فالدول المشاركة في هذا المؤتمر جاءت من أجل مناقشة المشروعات الذين تقدموا بهما الإنجليزي اللورد (كينز / Keynes) والأمريكي (هاري وايت/White Harry)، وبغرض فهم المحاولات الجديدة لإرساء قواعد النظام النقدي الدولي، فإنه من الضروري فهم محتوى كلا المشروعين:

1. المشروع الأول الذي اقترح أساسا سنة 1943 من قبل كينز: أي قبل سنة من انعقاد مؤتمر بریتون وودز، فدعا فيه إلى إنشاء بنك مركزي دولي للاحتياط أي بمفهوم آخر دعا إلى إنشاء منظمة عالمية للمدفوعات الدولية له، المبادلات الدولية تعمل على حماية الدول من اللجوء نحو الانكماش حيث أن الاختلاف الخارجي يؤثر سلبا على وضعية التوازن الداخلي ولهذا سمي نظام المقايضة بالإرهاب المالي الدولي.¹²

وللقضاء على سياسة الانكماش؛ اقترح كينز إضفاء الطابع النقدي على المبادلات الدولية عن طريق إنشاء عملة دولية جديدة تسمى بالبانكور، ولا يمكن الحصول عليها إلا عن طريق بيع الذهب، أو عن طريق استخدام حقها في الاقتراض من اتحاد المقاصة الدولي، وأيضا عن طريق تطبيق نظام معدل صرف ثابت حيث يصبح البانكور القاسم المشترك لكل العملات بما فيها عملة الدولة ذات الاقتصاد المهيمن.

¹ عز العرب مصطفى محمد: سياسات وتخطيط التجارة الخارجية، الدار المصرفية اللبنانية، القاهرة، ط1، 1988)، ص. 319.

² رمزي زكي: خطر مراحل المديونية الخارجية، لموند دبلوماسيتك، الكراس العربي، فيفري-مارس 1990، ص. 31.

2. أما بالنسبة للمشروع الثاني "هاري وايت الأمريكي": هدف إلى وضع الشروط التي تسمح للدولار بأن يصبح وسيلة التسوية الدولية عن طريق إنشاء صندوق لتسوية مبادلات العملات والذي اقترح في هذا المخطط تعهد الولايات المتحدة الأمريكية لتمويل هذا الصندوق بقسط كبير لامتلاكها لأكبر احتياطي من الذهب النقدي-الأمريكي. (*)

لكن في حقيقة الأمر المشروع يعكس وجهة نظر الأمريكيين إلى ضرورة إنشاء وحدة وهي (UNITAS) وهي بطبيعة الحال محددة للذهب¹، المشروعين المذكورين أي مشروع كينز ووايت كلاهما يرفضان الثنائية¹، في إدارة العاقات النقدية ويؤكدان إمكانية مراقبة حركة رؤوس الأموال الدولية من جهة، ومن جهة أخرى نلاحظ أن التضارب بين المشروعين يوضح ويعكس لنا سياسة السباق الذي نشأ بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وهذا ما يؤكد الاقتصاد الفرنسي Gerard Marie Heney² حيث يرى أن هذا السباق يهدف لاستعادة بريطانيا واسترجاع هيبتها وموقعها على الصعيد الاقتصادي الدولي، ونفس الشيء بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي تهدف من خلال استراتيجياتها هذه إلى دعم مركزها وتعزيزه في النظام الاقتصادي العالمي خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية.

المشروعان ترجما الاقتراحات الدولية القاضية بإنشاء صندوق النقد الدولي (FMI) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (BIRD) وبدافع من الولايات المتحدة الأمريكية تم انعقاد مؤتمر بريتون وودز سنة 1944 الذي ميزته مناقشات دامت أسبوعين تناولت البحث في القواعد الرئيسية لترسيخ النظام النقدي

(*) احتياط الذهب الأمريكي: عندما تم التوقيع على مؤتمر bretton woods عام 1944 كانت مجلة الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك ما يقارب من 80% من احتياط الذهب وهذا ما يؤكد الهيمنة الاقتصادية الأمريكية

¹ Michel Lelait : Le Système monétaire, Edition la Découverte, 4eme édition, Paris, 2000, p 24.

² الهادي خالدي: المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، المطبعة الجزائرية للمجلات، الجزائر ، أبريل 1996، ص 43.

² Gerard Marie Heney: A quoi set le FMI ?, librairie Eyrolles, France, 2002, p. 54.

الفصل الأول: النظام التجاري بعد الحرب العالمية الثانية ونشأة الجات

الدولي¹، وكذا دراسة الظروف الملائمة للنظام النقدي خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية وانحياز اقتصاديات الدول الأوروبية.

ومن بين نتائج مؤتمر (Bretton Woods) إنشاء المؤسستين السابقتين الذكر؛ لذا من الضروري التعرض إليهما بالتفصيل لفهم النوايا الحقيقية من إنشائهما وفهم الأهداف الرئيسية للاستراتيجية المنتهجة من قبل دعاة مؤتمر (Bretton Woods) ، خاصة أن المؤسسة الأولى المتمثلة في صندوق النقد الدولي (FMI) تتولى بالجانب النقدي، لكي تكون حارسا على النظام النقدي الدولي؛ حيث حددت مهمة هذه المؤسسة في وضع القواعد التي تحكم سلوك كل دولة بالنسبة لأسعار الصرف وسياسة ميزان المدفوعات ووسائل تمويل العجز الخارجي.

أما المؤسسة الثانية والمتمثلة في البنك الدولي للإنشاء والتعمير أو البنك العالمي فتهتم بالجانب المالي؛ بمفهوم آخر تعمل رسميا على مساعدة البلدان الأعضاء عن طريق تقديم قروض طويلة الأجل تمويل مشروعات للتنمية.

أولا: صندوق النقد الدولي (FMI)

يعتبر الركن الأول للنظام النقدي والاقتصادي العالمي، حيث تم التوقيع على نص الاتفاقية في 27 ديسمبر سنة 1945 من قبل 30 دولة¹ (*) فقط، وشرع الصندوق في نشاطاته سنة 1946، قانونيا عرف صندوق النقد الدولي بأنه عبارة عن مؤسسة نقدية دولية متخصصة تعمل على تقديم المساعدة

¹ Jean Edeleman Spero: the international Ecoomics , E.George Allen, V.N.W.N, London, 1977, p 24.

(*) **الدول الموقعة:** استراليا، كندا، سيلان، شيلي، الصين، كوبا، تشكوسلوفاكيا، فرنسا، بلجيكا، الهند، لبنان، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، باكستان، بورما، روديسيا الجنوبية، سوريا، جنوب إفريقيا، أمريكا، بريطانيا، الصين، وبعد سنتين انسحبت الصين وسوريا، 23 دولة من بينها عشر دولة صناعية ودولتين عربيتين وثلاث دول من أمريكا اللاتينية ودولتان من افريقيا وخمس دول اسيوية ودولة من أوروبا الشرقية.

الفصل الأول: النظام التجاري بعد الحرب العالمية الثانية ونشأة الجات

في حل المشاكل المالية للدول الأعضاء المشتركة فيه، وبذلك فإن الصندوق يمثل البنك المركزي لهذه الدول الأعضاء.

تتكون هذه المؤسسة من مجلس المحافظين، ومجلس الإدارة ومن مدير عام حيث تتولى المؤسسة بالجانب النقدي عن طريق:

❖ إدارة السياسات النقدية العالمية لتحقيق استقرار أسعار الصرف، عن طريق وضع القواعد التي تحكم سلوك كل دولة بالنسبة لأسعار الصرف.

❖ تخفيض وإلغاء القيود على الصرف الأجنبي عن طريق توفير رصيد مالي دولي لهذا الغرض.

❖ تكوين نظام دولي متعدد الأطراف عن طريق تقديم قروض تمويل للتنمية الاقتصادية.

وبالمقابل يحث الصندوق الدول الأعضاء على:

❖ ضرورة تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء المشتركة.

❖ ضرورة تقديم كل دولة لمعلومات دقيقة ووافية للصندوق عن حالة ميزان مدفعاتها وعرض احتياطاتها.

❖ تقديم احصائيات دقيقة حول استثماراتها ومستوى الدول القومية.

ويضع الصندوق بدوره هذه المعطيات تحت تصرف الدول الأعضاء ويلتزم بعده بتقديم المساعدات الاستشارية فيما يتعلق بالأنظمة النقدية والسياسات المالية المطبقة عن طريق استخدام موارد الصندوق لتصحيح الاختلالات التي تواجه الدول في موازين مدفوعاتها، لكن في حقيقة الأمر يعتبر إنشاء هذه المؤسسة النقدية امتداد للسياسات الإمبريالية صانعة القرارات كون أن الصندوق يفرض الانضباط المالي على الدول المتخلفة، فكما نعلم أن الدول المتخلفة تتحصل على قروض عن طريق ما يسمونه بالتمويل التعويضي إذ بموجبه يمكن لهذه الدول أن تتلقى قروضا في حالة انخفاض حصيلتها من الصادرات لكن هذا الإجراء يشترط وفقا لقانون الصندوق، ضرورة التعاون مع الصندوق لإيجاد

الفصل الأول: النظام التجاري بعد الحرب العالمية الثانية ونشأة الجات

حلول مناسبة للعجز في موازين مدفوعاتها، ولتقديم هذه المساعدات يشترط الصندوق بعض النقاط رأينا أنه من الضروري ذكرها وهي:¹

1. حرية التجارة

2. تخفيض قيمة العمل

3. وضع برنامج لمكافحة التضخم عن طريق:

✍ مراقبة القروض المصرفية وكذا أسعار الفائدة بهدف زيادة الاحتياطات

✍ الحد من عجز ميزانية الدولة بتخفيض النفقات العامة وزيادة الضرائب وإلغاء الدعم.

4. توفير المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي.

عمليا يجري العمل في صندوق النقد الدولي، نلاحظ أن الدول المتخلفة التي ساهم الصندوق في تقديم القروض واتباعها لسياسة المشروطية، فأصبحت اليوم تعاني من عدة آثار سلبية كركود في معدل النمو وانخفاض مستوى العمالة وكذا انخفاض القيمة الحقيقية للأجور وتفاقم الديون وأنسب مثال لذلك تفاقم ديون الجزائر التي أصبحت اليوم تقدر بأكثر من 30 مليار والأخطر من كل هذا أن الدول المدينة غير قادر لتسديد ديونها وبالتالي نلاحظ ارتفاع مذهلا للديون ونسبة الفائدة وهذا ما يزيدها تبعية للصندوق، ومن بين الانعكاسات السلبية لعملية عدم تسديد الديون هو استنزاف الموارد الطبيعية أو المالية وهذا ما سيسمح للدول المصنعة استعمال مبدأ القوة إما دبلوماسيا أو عسكريا للحفاظ على مصالحها.

إذن يمكن القول إن السياسة النقدية المنتهجة والمهيمنة من قبل دول معنية، نشأت وفقا للظروف السائدة آنذاك، كانقسام العالم على معسكرين بعد الحرب العالمية الثانية، الأول يعمل على إرساء قواعد تحرير التجارة ما بين الدول، والثاني يرفض أفكار المنهج الأول ويتبع المنهج الاشتراكي، وهنا نشير أن الدول الاشتراكية انسحبت من الصندوق كونها تقطنت للاستراتيجية الأمريكية القاضية بالاحتواء على سياستها وعلى باقي دول العالم المتأثرة من جراء الحرب خصوصا وأن الولايات المتحدة

¹ Jean Edeleman Spero: Ibid, p 55.

الفصل الأول: النظام التجاري بعد الحرب العالمية الثانية ونشأة الجات

الأمريكية كانت الوحيدة التي خرجت من الحرب العالمية الثانية، منتصرة واستغلت فرصة حاجة الدول المتضررة إليها ماليا وماليا، وهذا ما زادها وزنا أكثر في الصندوق، علما أن FMI مبني على مساهمة كل دولة وفقا لقدراتها وأن نسبة المساهمة الأمريكية تعتبر أعلى نسبة مقارنة مع الدول الأخرى وهذا ما يزيدها وزنا وهيمنة داخل هذه الهيئة.

إذن من خلال هذه المعطيات، يمكن أن نستخلص بأن صندوق النقد الدولي ووفقا لميكانزماته كان ولا يزال يترجم مبادئ النظام الرأسمالي،¹ حيث يفرض على الدول المتخلفة إتباع مبدأ حرية السوق وفتح وتوسيع نطاق الاستثمار للشركات الأجنبية مقابل منها للقروض، فلم يعد الصندوق مقتصر على مجرد تمويل ومراقبة الاختلالات القصيرة الأجل في موزين المدفوعات والعمل على إزالتها بل تتعدى ذلك إلى إنشاء الصناديق الخاصة بالاقتراض المباشر لعلاج الاختلال الهيكلي في النشاط الاقتصادي.²

ثانيا: البنك الدولي للإنشاء والتعمير

يعتبر البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمسمى حاليا بالبنك العالمي، المؤسسة الثانية التي انبثقت عن نظام (Bretton Woods)، شرع البنك نشاطاته في 2 / 06 / 1964، وبعدها تم تشكيل هيئتين تابعة له:

1) الجمعية الدولية للتنمية: التي تأسست بتاريخ 26 سبتمبر 1960 عملت على إعطاء مزايا

ومنح قروض للدول المتخلفة لكن وفق شروط.

2) الشركة المالية الدولية: شرعت في أشغالها ابتداء من 1956/07/20، فتعمل على تنمية

المؤسسات الخاصة للدول المتخلفة، ومنذ سنة 1984 أصبح لهذه الهيئة حق تجميد الثروات مباشرة في الأسواق المالية الدولية.

¹ Centre d'études prospectives et d'information inteuatruels (CEPII), p .11.

² Michel Aglitta : Economica: _ Paris, 1995, p11.

الفصل الأول: النظام التجاري بعد الحرب العالمية الثانية ونشأة الجات

ومن خلال هاتين الهيئتين يعتبر البنك العالمي المكمل الرئيسي للبنك الدولي للإنشاء والتعمير بحكم أنه يتكون من هيئات جديدة تدعم وزنه في إدارة الشؤون المالية، ونلخص أهداف البنك العالمي فيما يلي:

- ❖ إدارة السياسات المالية العالمية
- ❖ الاسهام في إعادة تعمير بلدان الأعضاء
- ❖ توفير التمويل اللازم للاستثمار وتشجيع نمو التجارة
- ❖ يعمل البنك على تحقيق التوازن للتبادلات التجارية على المدى البعيد وفقا لطبيعة الحال
- ❖ لأسبقية الاستثمار في الدول الأعضاء، وهنا نشير أن الولايات المتحدة الأمريكية المتحدة
- ❖ استعملت سياسة الاستثمار على الدول الأعضاء لتدعيم النظام الرأسمالي في العالم
- ❖ وتوسيع مناطق نفوذها.

ولتحقيق الأهداف الرئيسية المذكورة سابقا اتبع البنك الدولي اتجاهين:

(1) الاتجاه الأول: يتمثل في مساعدة الدول الأوروبية المتضررة من جراء الحربين العالميتين وهذا قبل سنة 1948.

(2) الاتجاه الثاني: يتمثل في مساعدة الدول النامية على تحقيق معدلات نمو معقول وكذا رفع مستوى المعيشة وتدعيم نشاط الاستثمار الخاص،¹ وأيضا إصلاح المسار الاقتصادي وإعادة هيكلة اقتصاديات الدول المتضررة.

هذه المساعدات كانت عن طريق تمويل المشاريع التنموية حيث وصف البنك بالوسيط الماليوشرعت الولايات المتحدة الأمريكية في تطبيق هذه السياسة ابتداء من سنة 1948، حيث قامت بإعادة توجيه نشاطاتها واهتماماتها بالسياسات التنموية في دول العالم الثالث.¹

¹ عادل المهدي : عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، لبنان، 2003، ص 115.

² Marie-Claude Smouts: Les Organisations internationales, Arnaud Colline, paris, 1995, pp 162-163.

الفصل الأول: النظام التجاري بعد الحرب العالمية الثانية ونشأة الجات

نلاحظ أن البنك الدولي ركز في بدايته على قروض التعمير غير أن هذه الاستراتيجية تغيرت وتحولت فيما بعد إلى تقديم قروض التنمية ومحاربة الفقر والتحول الاقتصادي في الدول النامية، حيث اتسع نشاط البنك حاليا وأصبح مجموعة شاملة تتضمن خمس مؤسسات تنموية:¹

❖ البنك الدولي للتنمية والتعمير

❖ مؤسسة التنمية الدولية

❖ هيئة التمويل الدولية

❖ وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف

❖ المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.

ويرجع بعض المفكرين تراجع البنك في مهامه مع بداية الثمانينيات كونه:

❖ **أولا:** أصبح غير قادر على تمويل بعض الدول خصوصا بعد بروز البنوك الكبرى الجهوية للتنمية حيث أصبحت تنافسية.

❖ **ثانيا:** نتيجة عدم قدرة الدول النامية على تسديد ديونها (ما عدا الهند في تلك الفترة).²

حيث قدر التمويل الخارجي الخام للدول النامية سنة 1993 بـ 170 مليار، وقدرت تسديدات البنك الدولي للإنشاء والتعمير أي البنك الدولي بـ 2,8 مليار فقط، وبهذا تراجع البنك الدولي عن تعهداته وعملية التمويل الاتجاه الدول الأفريقية حيث قدرت هذه التعقيدات سنة 1994 بـ 2,8 مليار.

المطلب الثاني: نشأة الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية

بعد رفض الكونجرس الأمريكي، المصادقة على ميثاق هافانا الداعي إلى إنشاء منظمة دولية للتجارة تجنبا للنزعة الحمائية، تحركت 23 دولة، وتمكنت من إحصاء ... قائمة حول التخفيضات

¹ عادل المهدي: المرجع السابق، ص 116.

² Marie-Claude Smouts : Op. Cit, p 62.

الفصل الأول: النظام التجاري بعد الحرب العالمية الثانية ونشأة الجات

الجمركية وتضمنت حوالي 4500¹ تخفيضه لمختلف المواد على أساس ثنائي لتبادل التنازلات الجمركية، وتم التوصل إلى اتفاقية متعددة الأطراف وسميت بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية وتم التوقيع عليه في جنيف عام 1947، وقد أصبحت سارية المفعول في أوائل عام 1948.

الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية لفهم فيما بعد ميكانيزمات المنظمة العالمية للتجارة (محل الدراسة) ونتناول في هذا المطلب أربع نقاط رئيسية:

- الفرع الأول: نشأة الجات
- الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي الجات
- الفرع الثالث: مبادئ الجات
- الفرع الرابع: أهداف الجات

الفرع الأول: نشأة الجات

في 30 أكتوبر 1947 تم التوقيع بقصر الأمم بجنيف على اتفاقية من قبل 23 دولة، على أن تكون هذه الاتفاقية مؤقتة ريثما يتم إنشاء منظمة عالمية للتجارة وإرساء ما جاء في ميثاق هافانا، وأصبحت الاتفاقية نافذة اعتبارات من أول جانفي 1948 وتضمنت أحكاما خاصة بإقامة التوازن بين حماية الإنتاج المحلي وزيادة معدلات التجارة الدولية، وتعد الاتفاقية بمثابة معاهدة دولية متعددة الأطراف تنشئ حقوقا والتزامات على الدول الأعضاء فيها وسميت بالأطراف المتعاقدة.

قانونيا، عرفت الاتفاقية بأنها عقد بين مجموعة الدول الأعضاء، والعضوية فيها تختلف عن المنظمات الدولية الأخرى حيث لا يحصل الطرف المتقاعد العضوية فيه إلا بتقديم تنازلات جمركية للدول لأخرى الأعضاء أي بمفهوم آخر تلتزم الاتفاقية أن تكون السياسة التجارية للأطراف المتقاعدة مسارية لنظام حرية التجارة وفقا لما يسمى بالتنازلات الجمركية وفي الأصل لا تقبل عضوية أية دولة في اتفاقية بعد أن تتأكد باقي الأطراف المتقاعدة به من أن الدولة طالبة العضوية تطبق مبادئ العام

¹ Chantal Buhour: le commerce international du Gatt à L' OMC, Edition le monde poche, Marabout, avril 1996, France, p 6.

الفصل الأول: النظام التجاري بعد الحرب العالمية الثانية ونشأة الجات

كمبدأ الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية في سياستها التجارية مع الالتزام باستمرار هذه السياسة لكي تستفيد منها الدول الأخرى.

وتشمل الاتفاقية 38 مادة تنظم التجارة الدولية بين البلدان المتعاقدة، هذه المواد تخص الاتفاقية المتعددة الأطراف، مع وجود اتفاقية ثنائية مثل الاتفاقيات التي تخص الإغراق وتشجيع التجارة والامتيازات المعطاة، فمنذ تاريخ 1 جاني 1948¹ أصبحت الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية الإطار الرسمي الذي تم فيه وضع القواعد التجارية وكذا أصبحت إطار للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية وفقا لقواعد والأحكام المتفق عليها.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للجات

بهدف تقنين إطار التجارة الدولية، أصبح للاتفاقية هيكلا تنظيميا مكون من عدة أجهزة:

أولا: مؤتمر الأطراف المتعاقدة

بداية تم تعريف الأطراف المتعاقدة على أنها الدول التي تتمتع بالعضوية الكاملة في الجات إذن فإن هذا المؤتمر يضم كل الدول الأعضاء، ويعتبر أعلى جهاز للأطراف جهاز للأطراف المتعاقدة، فهو يعادل مجلس المحافظين في إدارة صندوق النقد الدولي، وتتمثل فيما يلي:¹

✎ إصدار القرارات التي تمس التجارة الدولية

✎ تقييم برامج نشاطات مختلف اللجان في الاتفاقية خلال الدورة السنوية.

✎ تعديل وثيقة الاتفاقية العامة الأساسية ودراسة الترشيحات المقدمة من طرف الدول الراغبة في الانضمام إلى الجات.²

¹ Helene Delorme et Denis Clerc : un Nouveau Gatt les échange Mondiaux après l'Uruguay Round, Edition Complexe (Bruxelles), p 23.

² Annie Krieger-Kryniki : l'organisation mondiale du commerce, librairie Vuibert, Paris, 2005, p 25.

² Flory Thiebaut : le Gatt droit international et le commerce mondial, librairie Grenobale de droit et juris prudence, paris, 1968, p 254.

الفصل الأول: النظام التجاري بعد الحرب العالمية الثانية ونشأة الجات

لـ تعديل الأجهزة الرئيسية أو إنشاء أجهزة جديدة.

لـ يختص بسوية النزاعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء.

يدرس مؤتمر الأطراف المتعاقدة الاستثناءات الكمية التي قد تمنح لبعض الدول عن طريق قبول الأغلبية، وهنا نشير أنه بالنسبة للتعديلات الخاصة بالاتفاقيات فإن ذلك يتطلب موافقة ثلثي الأعضاء (3/2) مع الملاحظة أن لكل عضو صوتاً واحداً، وهذا يختلف عن مجلس هيئة الأمم (O.N.U) حيث تستفيد الأعضاء الخمسة بحق الاعتراض (حق الفيتو)¹، ويقترح جدول الأعمال للمؤتمر من قبل المدير العام للجات ويمكن لكل طرف متعاقد إدراج الموضوع الذي يراه ضرورياً في جدول الأعمال.

ثانياً: مجلس الأعضاء الدائمين

تم إنشائها المجلس في 1960/02/4 بقرار من مجلس الأطراف المتعاقدة بهدف تنشيط القنوات التي تتخلل الدورات، ويعتبر هذا المجلس مجلساً تنفيذياً للجات وأوكلت له مهمة النظر في المسائل المستعجلة، والبت فيها وتتم الموافقة عليه بنفس الطريقة المعمول بها في المؤتمر المتعددة الأطراف، إلا أن توصياته يتم عرضها على اجماع الأطراف المتعاقدة إذن يحق لأي طرف الطعن في أي قرار تضرر منه.

ويقوم الأعضاء الدائمون بالإعداد لدورات الأطراف المتعاقدة وأيضاً مراقبة أعمال اللجان المختلفة وكذلك مجموعات العمل في الجات، وهنا يشبه مجلس المتصرفين الإداريين في صندوق النقد الدولي، ولمجلس الأعضاء الدائمين حق إنشاء أجهزة مساعدة وتشكيل اللجان، كما عملية تنفيذ قرارات الدوريات السنوية ويتلقى تقارير مجموعات العمل ولجان الخبراء والمصادقة عليها.²

¹ Flory Thiebaut : Ibid, pp 33-34.

² Fereydoun Khavand : le nouvel ordre commercial mondial du Gatt à L'OMC, Edition Nathan, Paris, 1995, p17.

ثالثا: مجموعات العمل واللجان

تكلف هذه المجموعات بإعداد التقارير وتقديم التوصيات في مواضيع محدودة ترفع إلى الأطراف المتعاقدة أو الأعضاء الدائمين، ويتم تعيين أعضاء المجموعات على أساس التوزيع الجغرافي مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح التجارية، وكل عضو معين يمثل دولته، أما بالنسبة لمجموعة الخبراء فلا يمثل أعضاؤه إلا أنفسهم حيث تنشأ هذه اللجان لفترة مؤقتة تواكب تطور التجارة الدولية، ففي حالة الطعن أو شكوى من قبل دولة عضوة يقوم مجلس الجات بتشكيل لجنة خاصة تضم خبراء مستقلين لدراسة المشكل والفصل فيه.

وفي حالة تدهور المشكل تلجأ الأطراف المتعاقدة للتشاور مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة أو مع أي منظمة دولية مختص للفصل في النزاع، وتتم تسوية النزاعات عن طريق المشاورات أو المساعي الحميدة والوساطة والتوفيق بي المتنازعين أو طرف التحكيم.

رابعا: المدير العام والأمانة العامة

في البداية كانت اتفاقية الجات تعين أمينا على مستوى مجلس الأطراف المتعاقدة لكن في مارس 1965 استبدل هذا الاسم باسم المدير العام للجات تماشيا مع تكور التجار العالمية، يمارس المدير العام وظيفة الوساطة والتوفيق بين الأطراف المتعاقدة، ويمثل الجات في المحافل الدولية ، أما بالنسبة للأمانة العامة فقد تأسست سنة 1948 ويترأسها المدير العام للجات، وتتكون الأمانة العام من عدة أقسام إدارية تقوم بإصدار نصوص الاتفاقيات ونشرها، كما تقوم بدراسة تقارير المدير العام وتتلقى مقترحات دول الأعضاء وتعد المؤتمر السنوي وتتكفل بالبحوث الاقتصادية والقانونية المتعلقة بأعمال المنظمة ولجانها الدائمة والفرعية.

خامسا: لجان فض النزاعات وحلها

تقوم هذه اللجان التي تنشئها الجات في حالة نزاع تجاري بين الدول والمكونة من ثلاثة خبراء مستقلين بالاستمتاع إلى الأطراف المتنازعة، ليقدموا في الأخير نتائجهم إلى المجلس ليقرر الإجراءات

الفصل الأول: النظام التجاري بعد الحرب العالمية الثانية ونشأة الجات

اللازمة والتدابير الواجب احترامها من طرف الدول المتنازعة، وفي حالة عدم تطبيق واحترام التدابير الواجب تطبيقها سيتعرضون إلى عقوبات جماعية من قبل باقي الأعضاء.

الفرع الثالث: مبادئ الجات

دعت الدول المتعاقدة على ضرورة العمل وفق مبادئ عديدة كما نصت عليها وثيقة الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية وتحرير التجارة، وفي مجملها تعمل على إزالة القيود على التجارة الدولية وتحقيق المساواة نظريا فيما بين الأطراف المتعاقدة ويمكن تلخيصها فيما يلي:

أولاً: مبدأ عدم التمييز¹

حدثت الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية على ضرورة بسط المساواة التامة بين الدول المتعاقدة لتحرير التجارة فيما بينها وينقسم مبدأ التمييز إلى مبدأ شرط الدولة الأولى بالرعاية ومبدأ المعاملة الوطنية.

(1) - مفهوم الدولة الأولى بالرعاية

يعتبر هذا المبدأ الركيزة الأساسية التي تقوم عليها عملية تحرير التجارة الدولية في إطار الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية، والمقصود بهذا المبدأ هو منح كل طرف من الأطراف المتعاقدة نفس المعاملة الممنوحة ومزايا وإعفاءات يتمتع بها أي طرف آخر في سوق الدولة دون التمييز، ولا يجوز التمييز ضد مصالح أي دولة عضو في الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية إنما يلتزم تحقيق المساواة في المزايا الممنوحة بغض النظر عن حجم الدولة وقدرتها الاقتصادية.

¹ Bernard Cuihhocon: le protectionnisme, Edition la découverte Syros, paris, 2001, p 91.

الفصل الأول: النظام التجاري بعد الحرب العالمية الثانية ونشأة الجات

وبالتالي فإن أي ميزة أو رعاية أو امتياز يقوم أي طرف متعاقد بمنحها لأي منتج يكون منشأ في وجهته لأي دولة يتعين أن تسري على الفور وبدون أي شرط على المنتج المماثل الذي يكون منشأ في أو جهته إلى كافة الأطراف المتعاقدة الأخرى.¹

وطبقا لهذا النص يجب منح كل طرف من الأطراف المتعاقدة نفس المعاملة الممنوحة من المزايا وإعفاءات يتمتع بها كل طرف من الأطراف دون شرط أو تمييز أو قيد وتشير الاتفاقية بعمومية المبدأ على الماضي والمستقبل سواء يتعلق الأمر بالامتيازات المعطاة من دولة طرف في الاتفاقية أو مستقبلي نلاحظ نقطتين رئيسيتين:

إن قمنا بدراسة تحليلية لهذا المبدأ فإن الهدف الرئيسي منه هو عدم التمييز وبالتالي المساواة بين الأطراف المتعاقدة في المعاملة، وهذا ما يؤدي بطبيعة الأمر إلى المزيد من تحرير التجارة الدولية عن طريق فتح الأسواق التي بمفهوم آخر تمثل الاعتماد على مبدأ عدم التمييز وضرورة بسط المساواة التامة ما بين الدول المتعاقدة وهذا يحث أيضا أن تتعهد كل الأطراف أن تطبق على تجارة أي دولة طرف معاملة لا تقل عن تلك المطبقة على منتجات دول طرف أخرى فنلاحظ أنه عملت بهذا المبدأ تتحول الاتفاقيات الثنائية إلى اتفاقيات جماعية

يستثنى من هذا المبدأ تجارة الحدود والاتحادات الجمركية، ومناطق التجارة الحرة ونظام التفضيل الممنوحة للمستعمرات من الدول المستعمرة بشرط أن تكون هذه التفضيلات سارية وقت نفاذ الاتفاقية 1931/1947.

وللتمعن في هذه النقطة تضمنت استثناءات نذكر منها:²

في حالة وجود اتفاقية إقليمية كالاتحاد الجمركي الإقليمي.

¹ عبد المالك عبد الرحمان مطهر: الاتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية التجارة الدولية، دار الكتب القانونية ودار شحات للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص 67. لتفاصيل أكثر ينظر: عاطف السيد: الجات والعالم الثالث، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2000، ص، ص 18-19.

² فصل علي مثنى: الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 2000، ص 18.

الفصل الأول: النظام التجاري بعد الحرب العالمية الثانية ونشأة الجات

في حالة دخول الدولة في منطقة تبادل حر مع مجموعة من الدول والتي يكون شرط العضوية فيها إلغاء الحواجز الجمركية، ففي هذه الحالات مثلاً تستثنى الدولة المتعاقدة في الاتفاقية من منح الإعفاءات والميزات التي التزمت باتجاه دول الاتحاد الجمركي والإقليمي أو منطقة التبادل الحر للدول المتعاقدة في GATT وفق مبدأ الدول الأكثر رعاية.

وبمفهوم آخر يُترجم هذا المبدأ أولاً كل تفضيل يمنح لطرف متعاقد أو غير متعاقد في جوانب مختلفة من التعامل كمجال عوامل الإنتاج والخدمات وكذا وسائل النقل والملكية الفكرية بشرط عدم خضوع صادراتها للتعريف الجمركي وغير الجمركي من الأطراف الأخرى، ويترجم أيضاً هذا مبدأ سياسة الحرية التجارية التي دعا إليها أصحاب وأنصار الحرية تحت شعار "دعه يعمل دعه يمر" هذه الفكرة يرفضها أنصار الحماية كونها غير قادرة على مواجهة الأزمة الاقتصادية وتحقيق التنمية بالنسبة للدول النامية.

وهنا نشير أن الاتفاقية العامة للتعريف الجمركي تضمنت عدداً من الاستثناءات بحق الدول الأعضاء بموجبها التمتع بإعفاء من الالتزام بشرط الدولة الأولى بالرعاية على أساس اعتبارات موضوعية توافق عليها الأطراف الأخرى، ويمكن تلخيص هذه الاعتبارات في النقاط التالية:¹

أ- الترتيبات التجارية الإقليمية: وهي ترتيبات تحرير التجارة بين الدول المنتمية إلى إقليم جغرافي واحد وفي هذه الحالة تشجع اتفاقية الجات تبادل المزيد من الإعفاءات والتنازلات الجمركية على الصعيد الإقليمي دون الالتزام بمنح نفس المعاملة التفضيلية لباقي الأطراف المتعاقدة غير المنتمية لهذه الإقليم.²

ب- التبادل التجاري بين الدول النامية: وهنا يكفي أن تكون دول نامية للتمتع بهذا الاستثناء لتشجيع تجارة الدول النامية مع إعطائها شرط التجاور الجغرافي بحيث يمكنها إبرام الاتفاقيات فيما بينها للتجارة التفضيلية والمناطق الحرة للتجارة والاتحادات الجمركية دون الالتزام بمنح هذه المعاملة لدول

¹ أسامة المجدوب: الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، مرجع سابق، ص 39 .

² لأكثر تفاصيل أنظر: أسامة المجدوب، مرجع سابق، ص 39.

الفصل الأول: النظام التجاري بعد الحرب العالمية الثانية ونشأة الجات

أخرى لا يتم تصنيفها كدولة نامية، هذا نظريا؛ لكن بالرجوع إلى الحقائق الدولية نجد ان الدول المتقدمة منحت هذا الاستثناء للدول النامية إما:

لكون الدول النامية تصدر المواد الأولية وتستورد المواد الغذائية

لفتح المجال لمنتجاتها داخل أسواق الدول غير المنظمة في الاتفاقية العامة للتعريفية الجمركية عن طريق إعطاء شرط التجاور الجغرافي.

ت- المزايا الممنوحة للدول النامية:

ويقصد بها المعاملة التفضيلية التي تمنحها الدول الصناعية لتجارة الدول النامية وتتمثل في المزايا الممنوحة بموجب النظام المعمم للأفضليات التجارية، وهنا تحصل الدول النامية بموجبها على شروط تجارية مسيرة لتسهيل وصول صادراتها إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة مع حماية هذه الصادرات من مخاطر المنافسة غير عادلة من المؤسسات القوية في الدول الصناعية.

وذلك بإضافة إلى المزايا الممنوحة من طرف دول الاتحاد الأوروبي لدول إفريقيا وغيرها ... حيث تحصل صادرات هذه الدول على معاملة تفضيلية خاصة في شكل إعفاءات جمركية في أسواق دول الاتحاد الأوروبي بموجب اتفاقية لومي الرابعة.¹

ث- ترتيبات الحماية في الدول النامية:

تعني التدابير التي تتخذها الدول النامية لحماية الصناعات الوليدة حيث تعفى من شرط الدولة الأولى بالرعاية على أن تصل صناعتها لوليدة إلى القدرة التنافسية في الأسواق العالمي ويسقط حق الدولة النامية في التمتع بالاستثناء بمجرد حدوث ذلك، وهنا نؤكد أن مبدأ الدولة الأكثر رعاية يشترط على كل دولة موقعه على الاتفاقية المساواة بي الدول وعدم التمييز بينهما في المعاملات التجارية لتشجيع حرية الدولة في منطقة دون الأخرى.

¹ عاطف السيد: الجات والعالم الثالث، ص ص 19-21.

(2) - مفهوم مبدأ المعاملة الوطنية

يعتبر هذا المبدأ امتداداً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، حيث نصت عليه المادة الثالثة من الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية، يقضي إلى عدم اللجوء إلى القيود غير التعريفية كالضرائب أو الرسوم أو القرارات التنظيمية الأخرى لحماية المنتج المحلي وتحقيق المنافسة الكاملة والمساواة بين المنتجات الوطنية والمنتجات المستوردة المماثلة لها^{1, 2}.

وذلك بالالتزام بعدم التفرقة في المعاملة بين السلع أي بمفهوم آخر عدم تفضيل المنتجات المحلية لدولة ما على منتجات الدول الموقع الأخرى واستعمال قيود لعرقلة المنتجات الأجنبية من الدخول إلى الأسواق المحلية، ويهدف هذا المبدأ إلى فتح الأسواق الوطني للمنتجات العالمية، وتقضي اتفاقية الجات بأنه بعد سداد الرسوم الجمركية تتمتع السلع المستوردة من حيث القوانين والقواعد وفرض الضرائب والرسوم بمعاملة السلع الوطنية نفسها.

يساعد مبدأ المعاملة الوطنية نظرياً على تساوي السلع في المعاملة مؤقتاً إلا أنه سيكون عليه انعكاسات سلبية في المدى القصير على البلدان النامية لأن منتجاتها لا يمكن أن تتساوى في المعاملة مع السلع المنتجة في البلدان المتقدمة نتيجة التباين والاختلاف في مستويات التكنولوجيا مما أدى ببعض الاقتصاديين إلى التنبؤ بالصعوبات التي ستواجه هذه العملية لدرجة تجعل هذا التعامل شبه مستحيل^{3, 1}.

ثانياً: مبدأ تخفيض الرسوم الجمركية وإلغاء القيود الكمية

ويعني ضرورة القيام بتخفيضات جمركية بصفة دورية كما تنص عليه المادة الثانية من ميثاق الجات، وهذا الأسلوب المشروع لحماية الصناعة الوطنية وفقاً لظروف كل دولة بشرط احترام التزامات كل دولة متعاقدة في الجات.

¹ مصطفى سلامة: قواعد الجات، المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع، بيروت، 1991، ص 16.

² فضل على مثني: مرجع سابق، ص 18-19.

الفصل الأول: النظام التجاري بعد الحرب العالمية الثانية ونشأة الجات

يعتبر هذا المبدأ مكملًا للمبدأين السابقين بهدف الوصول إلى التحرير الكامل للتجارة الدولية وإزالة جميع الحواجز التي تعرقل المبادلات التجارية الدولية حيث نصت عليه المادة الثانية من ميثاق الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية وتحرير التجارة ويعني ضرورة قيام الأطراف المتعاقدة بتخفيضات جمركية بصفة دورية ويختلف معدل خفض الرسوم الجمركية من سلعة إلى أخرى مع عدم جواز زيادة أو رفع معدل هذه الرسوم الجمركية خارج هذه الاتفاقيات، فمثلا تنص اتفاقية التجارة المتعلقة بالسلع الزراعية على تخفيض 36% على مدى ست سنوات للدول المتقدمة وبنسبة 24% على مدى عشر سنوات بخصوص الدول المتخلفة هذا بالنسبة للصادرات الزراعية¹.

أما فيما يخص إلغاء القيود الكمية فهو خطر عام يسري على الصادرات والواردات وفقا لنص 11 من اتفاقية الجات وذلك بفرض تسهيل انسياب التجارة الدولية بين الأطراف المتعاقدة بحرية وبدون عائق وذلك لما لهذه الإجراءات من أثر تشويهي على حرية التجارة الدولية².

ونشير أن هناك بعض الاستثناءات يتم إقرار مراعاة لأوضاع وظروف معينة كفرض قيود لحماية المدفوعات مثلا أو لحماية الآداب العامة وحماية النظام العام أو الصحة البشرية أو الحيوانية أو النباتية³.

ثالثا: مبدأ عدم الإغراق

يعنى به العمل على بيع وتصدير السلع بأقل من السعر المعمول به، بهدف جعل السعر أكثر نشاطا في الأسواق الأجنبية، ويقوم هذا المبدأ على نظام الإعانات الذي يسمح ببيع منتجات في الأسواق بسعر أقل من السعر المعمول به بهدف عدم الإغراق³.

¹ عبد الوهاب الفار: أحكام التنظيم الدولي في ظل عالم منقسم، دار النهضة العربية، 2004، القاهرة، ص، ص 264-265
² عبد المالك عبد الرحمان مطهر: الاتفاقية الخاصة بإنشاء التجارة العالمية ودورها في تنمية التجارة الدولية، دار الكتب القانونية، 2009، ص 46.

³ سمير محمد عبد العزيز: التجارة العالمية والجات 94، مركز الإسكندرية للكتاب، 1996، ص 16.

الفصل الأول: النظام التجاري بعد الحرب العالمية الثانية ونشأة الجات

فالإغراق يعرف بأنه بيع سلعة أجنبية في سوق محلية بسعر أقل من السعر الحقيقي لهذه السلعة وهذا ما يؤثر بطبيعة الحال على المنتجات المحلية وعلى الاقتصاد المحلي، ولهذا سمحت اتفاقية الجات باستعمال الرسوم الجمركية بنسبة تعادل الغرق بين السعر الداخلي والخارجي لمواجهة الإغراق. تنص المادة السادسة من اتفاقية الجات على مفهوم الإغراق وشروطه والوسائل والإجراءات التي تتبعها الدول المتضررة، فيعرف الإغراق على أنه الحالة التي يكون فيها سعر تصدير السلعة بأقل من قيمتها المعتادة عند تصديرها لبلد آخر أو تقل عن تكاليف إنتاجها، وهذا يعني أن الاتفاقية تنص على تبادل التنازلات الجمركية بين الدول الأعضاء كما يتم تبادل هذه التنازلات عن طريق ثلاث طرق:

١- عن طريق المفاوضات.

٢- من خلال جدول التنازلات التي تقدمها الدول.

الاتفاق الجماعي على تخفيض كافة الرسوم الجمركية دون استثناء ببنية متفق عليها.

وضعت الاتفاقية عدد إجراءات لإثبات الإغراق وحل المنازعات ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:²

١- يتعين على الدول المتضررة والتي تدعي وجود حالة إغراق لأسواقها من قبل دولة أو دول ما.

٢- إقامة الدليل على ذلك وفقا للنصوص اتفاقية الجات.

٣- اثبات أن هذا الإغراق سوف يتسبب في إحداث أضرار بعض أو كل الصناعات الوطنية وهذا

بهدف حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية على استخدام الرسوم الجمركية فقط دون

اللجوء إلى الإجراءات غير الجمركية كحضر الاستيراد مثلا وتقييد كمياته من خلال الحصص.

٤- تقوم الجهات المسؤولة بإجراء تحقيقات في مدة أقصاها عام واحد.

٥- خلال مراحل التحقيق يلتزم طرفا النزاع بتقديم أدلة لإثبات أو نفي على وقائع النزاع.

٦- إذا انتهى التحقيق بصحة الإغراق أو إصداره يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة في شكل فرض

حصص أو رسوم جمركية ... إلخ.

² سمير محمد عبد العزيز: المرجع السابق، نفس الصفحة .

الفصل الأول: النظام التجاري بعد الحرب العالمية الثانية ونشأة الجات

للم أجازت الاتفاقية في حالة الشك في أسعار إحدى السلع محل النزاع، أن يتم فرض ضريبة عليها لمدة ستة شهور .

للم رابعا: مبدأ الشفافية

جاء في الملحق رقم 3 والمتعلق بآلية مراجعة السياسة التجارية (فقرة ياء) ما نصه:

"لا يعترف الأعضاء بالأهمية الراسخة للشفافية المحلية من اتخاذ القرارات الحكومية في الأمور المتعلقة بالسياسات التجارية سواء بالنسبة لاقتصاديات الأعضاء أو النظام التجاري متعدد الأطراف"¹

وكل الاتفاقيات التي تم المصادقة عليها نصت بإقرار مبدأ الشفافية في المعاملة ويعتبر هذا المبدأ أحد متطلبات المهمة لنجاح أي نظام تجاري متعدد الأطراف كونه يضم قدرا كبيرا من الاستقرار والقابلية للتنبؤ بالالتزامات المحددة في جدول التخفيضات الجمركية بحيث أن أي تعديل في هذه الجداول يستلزم موافقة أغلبية ثلث الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية، وهذا ما تؤكدته المادة العاشرة من الاتفاقية.²

إلى أن أي قانون، تنظيم، لائحة، أو قاعدة إدارية ذات تأثير على عمليات الشراء، البيع، النقل، التأمين، التخزين، الفحص، العرض، الاستخدام، أو الخلط بالنسبة لأي طرف من الأطراف المتعاقدة سواء تتعلق بالتصنيف أو التقييم للأغراض الجمركية، أو معدلات الضريبة الجمركية، أو الضرائب أو الرسوم الأخرى على الواردات أو الصادرات أي المجموعات يجب نشرها بصورة فورية وبصورة يمكن الحكومات والتجار الاطلاع عليها ومعرفتها، كما أنه يتعين نشر جميع الاتفاقيات التي توقع بين الحكومات المختلفة والتي تؤثر على سياسات التجارة الدولية هذا من جهة.

ومن جهة أخرى لا تتم عملية تفعيل أي إجراءات أو قوانين أو تنظيمات ذات صلة بالتجارة الدولية إلا بعد القيام بعملية النشر الفعلي لها والاطلاع على كل الدول المعاقدة على جميع الإجراءات التي تتخذها أي دولة طرف سواء في نظمها الاقتصادية أو القانونية أو الإدارية.

¹ مصطفى سلامة: مرجع سابق، ص 18

² عادل المهدي: عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، لبنان ، 2003، ص 8.

الفصل الأول: النظام التجاري بعد الحرب العالمية الثانية ونشأة الجات

إن؛ جاء هذا المبدأ ليحقق الهدف من حرية التجارة الدولية حيث تعرضت معظم بنود الاتفاقية إلى ضرورة مراعاة الوضع في صياغة السياسات التجارية إلى الأطراف المتعاقدة مع عدم اتخاذ أي إجراءات جديدة دون موافقة بقية الأطراف المتعاقدة لضمان الشفافية في العلاقات التجارية الدولية،¹ في الالتزام بعدم التفرقة في المعاملة بين السلع أي عدم تفضيل المنتجات المحلية لدولة ما على الدول الموقعة الأخرى واستعمال قيود لعرقلة المنتجات الأجنبية عن الدخول إلى الأسواق المحلية، فيمكن القول أن هذا المبدأ يهدف أيضا إلى فتح الأسواق الوطنية للمنتجات العالمية.

وإطلاع كل الدول المتعاقدة على جميع الإجراءات التي تتخذها أي دولة طرف سواء في نظمها الاقتصادية أو القانونية أو الإدارية، إذا جاء هذا المبدأ ليحقق الهدف من حرية التجارة الدولية حيث تعرضت معظم بنود الاتفاقية إلى ضرورة مراعاة الوضع في صياغة السياسات التجارية إلى الأطراف المتعاقدة مع عدم اتخاذ أي إجراءات جديدة دون موافق بقية الأطراف المتعاقدة لضمان الشفافية في العلاقات التجارية.

إن فالاتفاقية تنص على تبادل التنازلات الجمركية بين الدول الأعضاء ويتم تبادل هذه التنازلات عن طريق ثلاث طرق:

1. عن طريق المفاوضات

2. من خلال جداول التنازلات التي تقدمها الدول

3. الاتفاق الجماعي على تخفيض كافة الرسوم الجمركية دون استثناء

ونشير هنا أنه يقصد به حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية على استخدام الرسوم الجمركية فقط دون اللجوء إلى الإجراءات غير الجمركية كحظر الاستيراد مثلا أو تقييد كمياته من خلال الحصص.

¹ عادل المهدي: مرجع سابق، ص. 34.

خامسا: مبدأ المعاملة الوضعية

يعتبر هذا المبدأ امتدادا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية حيث نصت المادة الثالثة من الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية مبدأ المعاملة الوضعية الذي يقضى إلى عدم اللجوء إلى القيود غير التعريفية كالضرائب أو الرسوم أو القرارات التنظيمية الأخرى لحماية المنتج المحلي وتحقيق المنافسة الكاملة والمساواة بين المنتجات الوطنية والمنتجات المستوردة المماثلة لها.

بمفهوم آخر يدعو هذا المبدأ التزام كل الأطراف المتعاقدة بمنح المنتج أو السلعة الأجنبية المستوردة نفس المعاملة الممنوحة لسلع المحلية دون تمييز سلع دولة عن سلع دولة أخرى، فمثلا في حالة استيراد سلعة ما وبعد تسديد الرسوم الجمركية المفروض على هذه السلعة وفق التعريف المنصوص عليها، تصبح وكأنها سلعة وطنية وتعامل بنفس المعاملة التي تعامل بها السلع المنتجة وطنيا دون تمييز.

وإذا تمعنا في جوهر محتوى المبدأ فنلاحظ أنه نظريا؛ يساعد فعلا على تساوي السلع في المعاملة مؤقتا إلا أنه سيكون عليه انعكاسات سلبية في المدى القصير على البلدان النامية لأن منتجاتها لا يمكنها أن تتساوى في المعاملة مع السلع المنتجة في البلدان المتقدمة نتيجة التباين والاختلاف في مستويات التكنولوجيا مما أدى ببعض الاقتصاديين إلى التنبؤ بالصعوبات التي ستواجه هذه البلدان لدرجة تجعل هذا المعامل شبه مستحيل.¹

سادسا: مبدأ التفاوض في إطار الجات

ضرورة العودة إلى التشاور والتفاوض لحل ما قد يطرأ من نزاعات وخلافات حول سياستها التجارية، ويرجع إقرار هذا المبدأ إلى أن الجات ذاته لا تملك سلطة الإجبار في التنفيذ أو الالتزام وعدم الإخلال بهذه الاتفاقية على الرغم من أن الاتفاقية ملزمة لأعضائها.

¹ عادل المهدي: مرجع سابق، 36.

سابعاً: إمكانية تعليق وتطبيق أحكام اتفاقية الجات تجاه بعض الدول

أجازت المادة 35 لأي عضو في الجات بأن يرفض تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية على عضو جديد انضم إلى الاتفاقية لأسباب إقليمية أو سياسية أو عسكرية.¹

مبدأ قاعدة التمكين

تعني بأن الدول المتقدمة الأعضاء تعمل على تمكين الدول النامية من استخدام إجراءات خاصة لتحقيق التنمية الاقتصادية فيها وزيادة مساهمتها في التجارة الدولية، وقد جاء ذلك القرار تأكيداً لما ورد في المادة 36 من الاتفاقية التي تتعلق بالاستثناءات والتي تمنحها تسهيلات النفاذ إلى الأسواق الدولية المتقدمة خاصة لمنتجاتها الصناعية، كما تنص على أن تسعى الدول المتقدمة إلى تقديم المساعدات المالية والقروض لمشروعاتها الإنمائية وذلك بالتعاون مع الهيئات والمؤسسات الدولية على أن تمنح الدول النامية هذه الاستثناءات دون أن ينتظر منها تقديم أي تنازل مقابل ذلك سواء فيما يتعلق بتخفيض التعريفات أو إزالتها.

أهداف الجات

وفقاً للمبادئ المذكور سابق يمكن القول أن الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية لها أهداف رئيسية وهامة نستعرض أهمها والمتمثلة في:

1- تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية وغير الجمركية

أي بمفهوم آخر القيود الكمية وكذا حصص الاستيراد،² ويتضح هذا من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف التي تقوم على أساس التبادلية ونعني بهذا أن أي دولة تتقدم لغرض معين كأن تقوم بتخفيض القيود أو العمل على إزالتها فإن هذا العرض سوف يقابل بعرض مماثل من قبل الدول الأخرى.

¹ فضل علي مثنى: مرجع سابق، ص 22.

² السيد عبد الخالق: أحمد بديع بليح، تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي، الدار الجامعية، 2003، الإسكندرية، ص

الفصل الأول: النظام التجاري بعد الحرب العالمية الثانية ونشأة الجات

فمثلا إذا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض الحزبية الجمركية على العطور الفرنسية بنسبة 50 %؛ هذا يخلق حافزا حيث نجد أن كل الدول سوف تقوم بتخفيض القيود وهذا يعني وجود تعريفية موحدة لكل سلعة من طرف جميع الدول، بل نجد أن التعريفات الجمركية على نفس السلع تختلف من دولة إلى أخرى. وبالتالي فإن تحقيق المزيد من تحرير التجارة الدولية في السلع يتحقق على النحو التالي:

❖ تخفيض الرسوم على الواردات بالنسبة للمنتجات الصناعية نجد أن الدول المتقدمة تقوم بتخفيض رسومها الجمركية على الواردات من 5% إلى 3,6 من المعدل الحالي.

❖ أما فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية فالرسوم الجمركية تخفض خلال سنة بنسبة 36 % باستخدام الرسوم الجمركية لعام 1987/1986 أساسا، والقيود الكمية تتحول إلى رسوم جمركية ويتم تخفيضها بنفس النسبة.

❖ انتهاء نظام الحصص الذي يتم تطبيقه بغض الدول على وارداتها والذي يعتبر إلغاء تدريجي لمدة 10 سنوات لنظام حصص الذي يتم تطبيقه بعض الدول على وارداتها والذي يعتبر إلغاء تدريجي لمدة 10 سنوات لنظام حصص الاستيراد بالنسبة للمنتجات والملابس، وعند الإلغاء التدريجي تتم عملية دمج المنتجات الخاضعة للحصص داخل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية تدريجيا. (*)

❖ عدم تقديم الدعم للسلع التي تصدر إلى الأسواق الخارجية.

❖ عدم فرض قيود على الصادرات من جانب الدول المتعاقدة.

2- تحرير تجارة الخدمات

نشير أن تحرير تجارة الخدمات تشمل أنشطة خدماتية مختلفة تطبق عليها أحكام الاتفاقية المتمثلة ولأول مرة.

(*) للمزيد حول أهداف الجات ينظر: سمير محمد عبد العزيز: التجارة العالمية والجات 94، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية

1996، ص، ص 19-20.

للخدمات المالية -المصرفية والتأمينية-

للخدمات النقل -البرية-البحرية والجوية-

للخدمات قطاع التسيير والبناء

للخدمات المهنية -الطبية والهندسة والتعليمية-

للخدمات وأنشطة قطاع السياحة.

ونشير هنا أن الدول النامية غير مؤهلة لخوض مثل هذه التنافسية ما بين الدول في مجال الخدمات فقد دعت اتفاقية تحرير التجارة (بعد تعديلها) على أن كل دولة سوف تتولى تحديد التزاماتها فيما يخص قطاع الخدمات.¹

3- رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء

تلعب التجارة الخارجية دورا رئيسيا في تنمية الاقتصاد الوطني، وبالتالي ضرورة رسم سياسة من شأنها التوسع في حجم التجارة الدولية عن طريق رفع القيود الجمركية التي تعترض التجارة الخارجية، وبطبيعة رفع مستوى المعيشة الذي يؤدي بطبيعة الحال إلى ارتفاع المستوى المعيشي، وأصرت الدول المتعاقدة في المادة السادسة والثلاثون (36) في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية وتحرير التجارة على التأكيد على ضرورة الاهتمام برفع مستوى المعيشة، أصرت الدول المتعاقدة في المادة السادسة والثلاثون في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية وتحرير التجارة على التأكيد على ضرورة الاهتمام برفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء حيث جاء فيها:

¹ حسين عمر: مدخل إلى دراسة علم الاقتصاد والعلاقات الدولية، دار الكتاب الحديث، القاهرة ج3، 1998، ص ص. 60-

الفصل الأول: النظام التجاري بعد الحرب العالمية الثانية ونشأة الجات

"لتحقيق الأهداف الواردة في الاتفاقية الحالية بما فيها هدف رفع مستوى المعيشة من خلال التنمية الاقتصادية فإن الأطراف المتعاقدة تعتبر أن تحقيق هذا الهدف ضروري وعاجل لجميع الدول وخاصة الدول النامية"¹

فهذه المادة تؤكد على أهمية الهدف بالنسبة لجميع الدول وخاصة الدول النامية لأن هذه المادة جاءت إضافة إلى الفصل الرابع من الاتفاقية في عام 1965 لصالح الدول النامية والذي جاء تحت عنوان التجارة والتنمية.

4- السعي نحو تحقيق مستويات الكامل للدول الأعضاء

أوضحت المادة التاسعة والعشرون من الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية وتحرير التجارة:

"إن الوسيلة المثلى للوصول إلى الأهداف الواردة في الاتفاقية العامة قائمة على تبني مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتشغيل، وخلق منظمة التجارة الدولية وأن الأطراف المتعاقدة تتخذ كل الإجراءات التي تتفق مع الأهداف والمبادئ المعلنة في مشروع ميثاق هافانا لتنفيذ هذه الاتفاقية،"²

اعتبر هذا الهدف من بين اهتمامات كثيرة من المنظمات الدولية خاصة بعد الانعكاسات السلبية للحربين الأولى والثانية حيث تم التأكيد على ضرورة التوظيف الكامل للعمالة تفاديا لما حدث في سنة 1930 كبروز مشكلة الحماية التجارية ومشكلة مكافحة البطالة.

¹ نفس المرجع السابق، ص. 27.

² عبد الناصر، نزال العبادي: منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، داء الصفاء للنشر والتوزيع، 1994، عمان ، ص. 26.

5- الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية

دعت الاتفاقية الدول الأعضاء إلى البحث عن كيفية تنمية الموارد الاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد والثروات الذي يقوم على أساس زيادة القوى الإنتاجية في الاقتصاد القومي لكل دولة عن طريق زيادة الإنتاجية وإيجاد فروع إنتاجية جديدة وتأمين التبادل التجاري في الدول بوسائل وقواعد قانونية للاستفادة من التخصص وتقسيم العمل الدولي.

6- رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي¹

7- تشجيع حركة الإنتاج ورؤوس الأموال والاستثمارات

8- سهولة الوصول للأسواق ومصادر المواد الأولية

9- إقرار مفاوضات كتأسيس لحل المنازعات المتعلقة بالتجارة الدولية

10- خفض الحواجز الكمية والجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية

عموماً ومن خلال شرح وتحليل محتوى كل مبدأ يمكننا القول أن الجات تعتمد في تحقيق مبادئ حرية التجارة، على أن تكون رسائل الحماية وسائل الحماية الوحيدة للإنتاج المحلي أمام الواردات وهي الرسوم الجمركية وفقاً مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وأيضاً وفق عدم التفرقة بين المنتج المحلي والسلع المستوردة، كما تعمل اتفاقية (الجات) على فرض رسوم لمكافحة الإغراق أو الرسوم الجمركية المعادلة للدعم.

¹ عبد الناصر: نفس المرجع، ص، ص 28-29.

المبحث الثاني: تطور نشاط الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية

المطلب الأول: جولات الجات

ونحاول في هذا المطلب دراسة محتويات ومجريات كل جولة على عدى وتبيان أهم مميزات كل جولة، علما أن الجولات الخمس الأولى ركزت على قضية تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية التي تعترض حركة التبادل التجاري الدولي خصوصا في مجال السلع الصناعية، وقد حققت بالفعل تقدما كبيرا لإزالة القيود الجمركية التي تعترض حركة التبادل الدولي.

أما الجولات الثلاث الأخيرة فعرفت إضافة موضوعات جديدة كالخدمات والزراعة وتم التعرض إلى بعض القيود على الجدول التالي لأهم جولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

بعد التطرق إلى ماهية الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية وتحرير التجارة في المبحث الأول رأينا أنه من الضروري التطرق لأهم محطات هذه الأخيرة الهادفة إلى تحرير التجارة الدولية وتحقيق أكثر قدر متزايد من حرية وسهولة تدفق التجارة الدولية وفقا لمبدأ التفاوض الذي تركز عليه الجات وأجرت الأطراف المتعاقدة عقب 47 سنة أي من الفترة الممتدة من 1947 إلى غاية 1994 سلسلة من المفاوضات المتعاقبة قصد توسيع نطاق المشاركة وحجم تنازلات الجمركية المتبادلة بين الأطراف المتعاقدة، وانصب الاهتمام في بادئ الأمر على تخفيض الرسوم الجمركية أو تثبيتها على الأقل.

لمتابعة أهم التطورات التي شهدتها التجارة الدولية بعد الحرب العالمية إلى غاية انشاء المنظمة العالمية للتجارة، علينا أن ندرس بدقة وتحليل سلسلة المفاوضات المتعاقبة، وكان عددها ثماني جولات أولها جولة جنيف بسويسرا وآخرها الأوروغواي ليتم بعدها مباشرة وفي إعلان مراكش بالمغرب يوم 15 أفريل 1994 عن إنشاء منظمة التجارة العالمية المعروفة (O.M.C).

وتتمثل الجولات الثمانية فيما يلي:

ولفهم أبرز ما ميز كل مرحلة، سنحاول التطرق بدقة لسلسلة المفاوضات المتعاقبة التي شهدتها الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية في المطلب الأول من هذا المبحث.

⚡ الجولة الأولى: جولة جنيف (سويسرا 1949)

⚡ شاركت في هذه الجولة 23 دولة عام 1947؛¹ حيث تم فيها انشاء الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية في 30 فقرة وتم المصادقة مبدئيا على تحرير التبادل التجاري فهي اتفاقية تقوم بدور المراقب للتجارة العالمية... ، كما يحق للدول الموقعة عليها العمل ببعض اتفاقياتها دون البعض الآخر.

وتوصلت الأطراف المتعاقدة إلى 45000 تنازلا للرسوم الجمركية (امتياز جمركي) بتكلفة 10 مليارات دولار من التجارة بين الدول المفاوضة أي ما يقارب خمس (5/1) اجمالي الإنتاج العالمي، بهذا التنازل تعتبر هذه الجولة أساسية وهامة كونها توصلت الأطراف المشاركة إلى تحقيق مبدئيا التنازلات المذكورة سابقا، كما تعتبر أيضا الانطلاقة الأولى لسلسلة المفاوضات قبل إنشاء المنظمة العالمية للتجارة في مراكش 1995 كما ركزت المفاوضات في هذه الجولة حول التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية خاصة بين الدول الصناعية.²

⚡ الجولة الثانية: جولة انسي (فرنسا 1949)

بدأت في شهر أبريل وانتهت في أوت وهي أولى جولة مفاوضات انعقدت في الاتفاقية وشاركت فيها سوى 13 دولة، وكان موضوع التفاوض فيها التعريفات الجمركية حيث تم تخفيض 5000 تعريفات على السلع الصناعية.

⚡ الجولة الثالثة: جولة توركاوي (إنجلترا 1951)

في سبتمبر 1950 إلى غاية أبريل 1951، ما ميز هذه الجولة هو مشاركة 38 دولة قدموا تنازلات متبادلة، حيث تم تخفيض 7800 تعريفات جمركية أي ما يعادل 55 % عما كانت عنه سنة 1984.

¹ François David : les échanges commerciaux dans la nouvelle économie mondiale, 1994, Imprimeries des presses universitaires de France Vendôme, paris, pp 26-27.

² فصل مثنى: الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية للدول النامية، ص 49.

٤١ رابعا: الجولة الرابعة (جنيف)

عرفت مشاركة 26 دولة وتم انعقادها سنة 1956 بجنيف وقللت التنازلات المقدمة بما قيمته 2,5 مليار دولار ويلاحظ المتتبعون لتلك الفترة من عمر اتفاقية الجات أن كثر الاستثناءات وانفراد الدول المتقدمة باتخاذ قرارات لصالحها أدى إلى إعاقة تحقيق أهداف الاتفاقية الامر الذي أدى إلى عدم استفادة الدول النامية من قراراتها.

٤٢ خامسا: الجولة الخامسة (تايلاند)

وهي تعرف بجولة ديلون سبة إلى وزير الولايات المتحدة الامريكية (USA) للتجارة دوغلاس ديلون الذي كان المحرك الأساسي لهذه المفاوضات التي انعقدت بجنيف عامي 1960 و1961 بمشاركة 26 دولة، وكغيرها من الدورات الأربعة السابقة تناولت تخفيض التعريفات الجمركية حيث بلغت 20% من مجموع المنتجات الصناعية وهي تقدر بـ 4400 تعريفية جمركية تعادل ما قيمته 4,9 مليار دولار، وأهم ما يميز هذه الجولة أنها جاءت بعد معاهدة روما 1957 وبداية ظهور السوق الأوروبية المشتركة والتي حددت من خلالها تعريفية جمركية موحدة للاتحاد الأوروبي وبالتالي تم إقرار مبدأ التعويضات للدول التي تأثرت سلبا من إنشاء المجموعة الأوروبية، لذا فإن النجاح المنتظر من الجات قد مثله عدة أسباب نذكر منها:¹¹

مناقشة التنازلات المتبادلة في التعريفات الجمركية بند مقابل بند وهي طريقة شاقة للغاية واجهت معارض من الدول التي تتسم تعريفاتها الجمركية بالانخفاض النسبي مقارنة بالدول ذات التعريفات الجمركية المرتفعة لأنه يجعل الأولى في مركز أسوأ من الثانية وعلى ذلك تقدمت 11 دولة في مارس 1951 بمذكرة مفاوضات لبحث مشكلة التفاوت في التعريفات الجمركية عام 1953 تتناسب وقيمتها.

تحديد الحد الأعلى من التخفيضات الجمركية حيث حددت بـ 5 % بالنسبة لمواد الخام الصناعية و 15 % للمنتجات نصف المصنعة و 30% للمنتجات تامة الصنع و 27% للمنتجات الزراعية، إلا أن

¹ محمد علي إبراهيم : الجات: الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 30.

الفصل الأول: النظام التجاري بعد الحرب العالمية الثانية ونشأة الجات

كل من الولايات المتحدة الأمريكية (USA) وبريطانيا عارضت الفكرة بادعاء رفض الكونغرس بالنسبة للأولى وبحجة تطوير دول الكومنولث بالنسبة للثانية.

اتجاه الدول الأوروبية للتعامل فيما بينهما حيث تم إنشاء المجموعات الاقتصادية الأوروبية سنة 1956 ومنظمة التجارة الحرة سنة 1956 وكان الهدف الأساسي من إنشائهما هو تحرير التجارة بين الدول الأوروبية وهو إقليمي بحت.

١١ الجولة السادسة (جولة كينيدي)

ابتداء من هذه الجولة توسع مجال المفاوضات التجارية ليشمل المنتجات الزراعية، كما تم التعرض إلى بعض القيود غير التعريفية كالعدم والاغراق، ودارت مفاوضات هذه الجولة بجنيف وعرفت بجولة كينيدي نسبة إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية (USA) الذي دعا إلى عقدها سنة 1964 واستمرت حتى شهر مارس 1967.

وجاءت كرد فعل أمريكي على إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية ورغبة من الو. م. أ في زيادة صادراتها لتغطية العجز في ميزان مدفوعاتها، وقد تميزت عن سابقتها بإضافة النص التالي:

"على الدول المتقدمة أو تولي عناية خاصة لتخفيض التعريفات

الجمركية على منتجات الدول النامية وأن تمنع وضع عراقيل جديدة

أمامها" ¹

ولقد كان أثره واضح في زيادة عدد الدول المشاركة إلى 62 دولة تشمل 75% من حجم التبادل الدولي، وتم تخفيض التعريفات الجمركية بنسبة 35 % من مجموع سلع تبلغ قيمتها 40 مليار دولار وتتمثل هذه التخفيضات في:

¹ نفس المرجع، ص. 31.

الفصل الأول: النظام التجاري بعد الحرب العالمية الثانية ونشأة الجات

1. المنتجات الصناعية: بلغت في المتوسط 35% تطبق تدريجيا على 5 سنوات واختلفت باختلاف الدول الأعضاء فقد كانت لا تتعدى 50% كحد أقصى في الو. م. أ وحدها الأدنى 24% في كندا.
 2. المنتجات الزراعية: عرفت استثناء الحبوب وبلغت قيمة التخفيضات الجمركية 25%.
 3. المنتجات الكيميائية: تم تخفيض الرسوم الجمركية في دول السوق الأوروبية وبريطانيا 20 % وفي الو. م. أ 50 %.
 4. المنتجات القطنية: وكان الهدف هو توسيع تجارتها وتقادي اضطراب الأسواق.
 5. الإغراق: وذلك لزيادة نمو السوق الأوروبية واليابانية.
- إلا أنه بالنظر في نسب التطور والنمو ومقارنتها بين الدول المتقدمة حيث بلغت 7,7% والمتخلفة 0,9 % يتضح لنا أن هذه الجولة ورغم ما قيل عنها إلا أنها لم تغير في الوضع بالشيء المتوقع.

٦. جولة طوكيو (1973-1979)

تعد هذه أكبر الجولات الست المنقذة قبلها، وسميت بجولة طوكيو بسبب انعقادها في العاصمة اليابانية، وشاركت فيها 102 دولة، ركزت هذه الاتفاقية على خفض التعريفات الجمركية كغيرها من الجولات مع التوسع في المفاوضات لتشمل التعريفات غير الجمركية التي سنتعرض لها، فدافع عقد الجولة هو وجود مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية سعت لتحقيقها حيث ساد الاعتقاد أن التراجع الذي حققته بعض الصناعات الأمريكية مدده إلى الموجة الحمائية الجديدة المتبعة في اليابان والمجموعة.

جرت هذه الجولة في ظل معطيات جديدة شهدتها الجانب الاقتصادي، ومن بين هذه المعطيات:

أولاً: انهيار نظام بريتون وودز عقب قرار الرئيس الأمريكي أنذاك نيسكون في 15/08/1971 بانتهاء تحويل الدولار إلى الذهب، وهذا يعني خرق صريح لاتفاقيات بريتون وودز الذي انهار كلية بعد إعادة تقييم الفرنك الفرنسي والجنيه الإسترليني لاعتبارات سياسية كانسحاب فرنسا من الحلف الأطلسي مثلاً.

الفصل الأول: النظام التجاري بعد الحرب العالمية الثانية ونشأة الجات

ثانياً: تخوفاً من عواقب انهيار قاعدة الذهب توجهت بعض الدول إلى النظام الحمائي في التجارة الدولية،¹ وفي ظل هذه المعطيات اتفقت الدول المشاركة في الدورة على صعيد التنازلات الجمركية تخفيض الآلاف من التعريفات على السلع الصناعية والزراعية على مدى ثمان (8) سنوات، مما أدى على خفض متوسط معدل الرسوم الجمركية في الدول الصناعية من 7% إلى 4,7%.¹

من الناحية الإجرائية تعد جولة طوكيو أول ترجمة علمية تطبيقية لفكر المدرسة الكلاسيكية والمدرسة النيوكلاسيكية الداعيتان إلى تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية حيث تم التوصل خلالها إلى العديد من الاتفاقيات ساهمت في تقوية النظام القانوني لاتفاقية الجات ويمكن حصر الاتفاقيات فيما يلي:²

اتفاقية الدعم: تخص هذه الاتفاقية كل الإعانات والضرائب الموازية والتعويضية التي تقوم بها الدول قصد الحماية، وهذا يؤثر سلباً على التجارة الدولية، وهنا تلتزم الدول الأعضاء، كما حددت هذه الاتفاقية تقويم في الحاق الضرر بتجارة الدول الأخرى الأعضاء، كما حددت هذه الاتفاقية الحالات التي يحق فيها للدول العضو فرض الرسوم التعويضية على الواردات والشروط والضوابط المنظمة لهذه الرسوم.

اتفاقية القيوم الفنية على التجارة: تلك الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء لأغراض أمنية أو صحية أو بيئية لكن بضمان ألا تؤدي هذه الإجراءات إلى وضع عراقيل غير ضرورية أمام تدفق تجارة الدول الأخرى إلى أسواقها.

إجراءات تراخيص الاستيراد: يعني ضرورة استخدام تراخيص الاستيراد بصفة عادلة ومرنة بين الدول، والحالات الضرورية فقط، ولا تستغل كوسيلة للحد من الواردات أي لا لتقييد التجارة.

اتفاقية مكافحة الإغراق: هو الاتفاق التي تم التوصل إليه في الجولة السابقة (كينيدي) وتم تطوير وتفسير أحكام الإغراق بصورة تفصيلية في جولة طوكيو.

¹ Henri bourguilat : le protectionnisme, avant et après trump, édition dallos, 2018, p. 25.

² أسامة المجدوب، مرجع سابق، ص 48

² أسامة المجدوب، نفس المرجع، ص 53.

الفصل الأول: النظام التجاري بعد الحرب العالمية الثانية ونشأة الجات

ويغطي هذا الاتفاق السلع التي تطبق عليها حالة الإغراق لا سيما الواردات التي يتم بيعها في الأسواق الخارجية بأسعار أقل من الأسعار التي يباع بها المنتج في الأسواق المحلية.

كما تم أيضا خلال هذه الجولة إلقاء كافة الرسوم والتعريفات المفروضة على كافة أنواع الطائرات، بما في ذلك قطع الغيارات وكذا تحرير وتوسيع نطاق تجارة اللحوم والثروة الحيوانية وتطوير تعاون الدول في المجال التجاري خاصة فيما يخص منتجات الألبان وتحقيق الاستقرار في هذا المجال لتفادي حدوث العجز في العرض.

عموما إن جولة طوكيو فتحت أبواب التعاون الدولي في مجال التعريفية الجمركية خاصة في المجال الصناعي وتخفيضها بمتوسط يعادل 30% من التعريفات المعمول بها، كما أعطت هذه الجولة للدول المتخلفة في الجات عدة اعتبارات وامتيازات كالمعاملة التفضيلية ويعني بها إعطاء الدول المتقدمة معدلات تعريفية جمركية أفضل في إطار النظام العام للتفضيلات خاصة بالعوائق التجارية المختلفة، ويسمح لنا بعقد اتفاقيات فيما بينها (جنوب-جنوب) سواء على المستوى الجهوي أو على الصعيد العالمي، وبذلك تجاوزت التنازلات الجمركية إلى مجالات أخرى ذات صبغة مؤسسية وإجرائية مرتبطة بالتجارة.

يمكن القول أن هذه الجولة أفرزت ما يعرف بقاعدة التمكين ومعناها أن الأطراف المتعاقدة في الجات قد تمكن الدول النامية من استخدام إجراءات خاصة لتشجيع تجارتها وتنميتها للمشاركة الواسعة في التجارة العالمية كما يمكن للدول النامية الحصول على مزايا تجارية من الدول المتقدمة وتضمنت الجولة النتائج التالية:¹

❖ اتفاق الدعم والرسوم الجمركية.

❖ اتفاق العوائق أو الحواجز الفنية للتجارة.

❖ إجراءات تراخيص الاستيراد ومراجعة نظم الإغراق السلي والترتيبات الخاصة باللحوم ومنتجات الألبان والطيران المدني.

¹ Michel leart : Le Système monétaire, Edition la Découverte, 4eme édition, Paris, 2000, p. 33.

للم تحقيق خفض جمركي (3000 مليون دولار) حجم التجارة الدولية.

المبحث الثالث: مسار جولة الأورغواي وعراقيلها

بعد الإصرار الكبير الذي أبدته الدول الأوروبية بعدم تغيير سياستها الزراعية وكذا رفض الدول المختلفة تحرير التجارة الدولية في السلع والمنتجات الصناعية و هذا ما معناه زيادة النزعة الحمائية بشكل أدى إلى انخفاض حجم التجارة الدولية.

وفي ظل المعطيات الجديدة التي عرفها العالم والتي من أهمها تفكك الاتحاد السوفياتي وبالتالي زوال منظمة الدولة الاشتراكية، وعلى العكس من ذلك ظهور تكتلات إقليمية اقتصادية جديدة، وسعيها منها للتحكم في الاقتصاد العالمي وسن قوانين تجارية تتوافق ومصالحها دعت الو. م. أ إلى عقد جولة جديدة من المفاوضات في إطار الجات وكإجراء مرحلي أو تكتيكي قامت بإعلان مبدأ توسيع مجال المفاوضات ليشمل التجارة الدولية في الخدمات وتحقيق المزيد من التحرير للتجارة في السلع استجابت الدول المتقدمة والمتخلفة لهذه الدعوة وفسح المجال لعقد جولة جديدة عرفت بجولة الأورغواي وهي تعتبر أهم وآخر جولة عقدت في ظل الجات ولذلك سنستعرض أهم ما تمخض عنها من نتائج في هذا المطلب والذي تضمن الفروع التالية:

1. اسباب انعقاد جولة الأورغواي.

2. مراحل وأهداف جولة الأورغواي.

3. نتائج جولة الأورغواي.

المطلب الأول: اسباب انعقاد جولة الأورغواي

تعددت أسباب انعقاد هذه الجولة ولكن الهدف واحد حيث سعت جميع الدول المشاركة إلى تحرير التبادل التجاري العالمي في جميع المجالات كل حسب مصالحه الخاصة وأهم هذه الاسباب:¹

¹مجدوب أسامة: مرجع سابق، ص. 56.

الفصل الأول: النظام التجاري بعد الحرب العالمية الثانية ونشأة الجات

1. تزايد حدة الانقلاب في النظام التجاري العالمي وابتكار المزيد من الطرق والأساليب الجديدة للتحايل على تطبيق نصوص وأحكام اتفاقية الجات من قبل مختلف الدول.
2. حرص الدول الصناعية على مواصلة سيطرتها على النظام الاقتصادي العالمي ورغبتها في احتواء النزاعات الاقتصادية فيما بينها، وخاصة الصراع على الأسواق.
3. تراجع القدرة التنافسية للو.م.أ والمجموعة الأوروبية أمام تنامي القوة الاقتصادية الآسيوية ممثلة في اليابان، كوريا الجنوبية، هونغ كونغ، تايوان، سنغافورة، والتي تعاضمت أهميتها خاصة في الصناعات التكنولوجية، كصناعة السيارات والإلكترونيات والكهربائيات، وسعيها إلى فتح أسواق العالم أمام صادراتها من السلع الصناعية ودعم السياسات الليبرالية للجات.
4. انتشار السياسات الحمائية انتشارا كبيرا، وذلك للمنافسة الكبيرة للدول الصناعية على الأسواق الخارجية.
5. قصور الجات على تحرير بعض القطاعات ذات الأهمية النسبية في التجارة الدولية خاصة مع زيادة رغبة الو.م.أ في تحسين وضعها وهيمنتها الاقتصادية من خلال حماية مصالح الشركات متعددة الجنسيات التي يسيطر عليها الأمريكيون وتوسيع نشاطها في كل أنحاء العالم وإزالة العراقيل التي تقف أمامها.
6. سياسات الدعم الزراعي في أوروبا وخاصة سياسة دعم صادرات السلع الزراعية الأوروبية التي تشكل عبء على الدول الأوروبية وتؤدي إلى تناقص نصيب الو.م.أ في الأسواق الخارجية للصادرات الزراعية.
7. زيادة تجارة الخدمات التي أصبحت تشكل 20% من التجارة العالمية.
8. زيادة التجارة في حقوق الملكية الفكرية، مع ضعف القوانين لحماية هذه الحقوق.

الفصل الأول: النظام التجاري بعد الحرب العالمية الثانية ونشأة الجات

9. انتشار موجة الكساد التضخمي في معظم الدول الصناعية والنامية وظهور مشكلة المديونية الخارجية عام 1982 مع ظهور اختلالات شديدة في موازين المدفوعات وزيادة نسبة البطالة خاصة ما بين سنتي 1981 و1983.

10. ارتفاع الفجوة التكنولوجية بفعل الثورة العلمية والتكنولوجية في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية مما أدى إلى استمرارية تقسيم العمل الدولي لصالح البلدان المتقدمة.

11. تدهور الكتلة الاشتراكية خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وبالتالي زوال القطبية الثنائية وهو ما يعني الحاجة إلى إعادة النظر في قواعد النظام التجاري الدولي الذي وضع في ظروف الحرب الباردة.

المطلب الثاني: مراحل وأهداف جولة الأوروغواي:

أولاً: مراحل جولة الأوروغواي

بدأت جولة الأوروغواي سنة 1986 وكان من المقرر ان تنتهي في الاجتماع الوزاري الذي عقد في بروكسل 1990 إلا أن عدم تحقيق جميع الأهداف المعلنة حال دون انتهائها في هذا التاريخ، قد استغرقت المفاوضات سبع سنوات متصلة، وسنبين هذه المراحل والأهداف في هذا الفرع:

انطلقت جولة اوروغواي في 20 سبتمبر 1986 في مدينة بونتادي ليستا (punta de lesta) بالأوروغواي، و تأخر انعقاد هذه الجولة بأربع سنوات بسبب عدم استقرار البلدان لمواجهة المشاكل التجارية المعلقة.¹

وهنا يجب الإشارة، بأنه قبل انعقاد هذه الجولة اجتمعت الأطراف المتعاقدة في نوفمبر 1982 بجنيف السويسرية بطلب من الولايات المتحدة الأمريكية وهذا بسبب عدم احترام الدولة الأوروبية نصوص الاتفاقية خصوصاً في الميدان الزراعي.

¹مجدوب أسامة: مرجع سابق، ص ص. 58-62.

الفصل الأول: النظام التجاري بعد الحرب العالمية الثانية ونشأة الجات

خلال هذا الاجتماع دعت الدول المشاركة إلى إدماج تجارة الخدمات كبند جديد للمفاوضات، وبطبيعة الحال فشل هذا الاجتماع بسبب الرفض الأوروبي، وفي 1984 رفضت الدول النامية الأخرى إدراج ملف الخدمات في المفاوضات.

وفي ظل هذه الخلافات وشعور الولايات المتحدة الأمريكية بنقطة نفوذها الاقتصادي، كان من الضروري انعقاد دورة الأوروغواي للضغط على الدول الأوروبية لإلغاء سياسات الدعم الزراعي و إدراج تجارة الخدمات و حقوق الملكية الفكرية.

و فعلا أصدر الاجتماع الوزاري الذي عقد في الفترة ما بين 15 إلى 20 1986 إعلانا للبدء في جولة جديدة للمفاوضات التجارية بين الأطراف المتعاقدة في الجات.

ويتضمن الإعلان الوزاري الصادر عن الاجتماع ثلاث لجان وهي:

اللجنة الأولى: وتشرف عليها لجنة المفاوضات التجارية وتتضمن مجموعة من الأهداف والمبادئ المتعلقة بتنظيم التجارة الدولية في السلع لتحقيق:

1. المزيد من تحرير والتوسع في التجارة الدولية لصالح كافة الدول، خاصة الدول النامية لكن الواقع تبين العكس.

2. زيادة قدرة الجات على التجاوب مع المتغيرات الاقتصادية الدولية وتقوية علاقته بالمنظمات الدولية الأخرى.

3. التعاون بهدف تقوية العلاقة بين السياسات التجارية والسياسات الاقتصادية التي تؤثر في النمو والتنمية وضمان استقرار التدفقات المالية والاستثمارات الحقيقية للدول النامية.¹

¹ Andrew Charlton, JosephE. Stiglitz : pour un commerce mondial plus juste, Edition fayard, 2007, p. 68.

الفصل الأول: النظام التجاري بعد الحرب العالمية الثانية ونشأة الجات

اللجنة الثانية: وتشرف عليها مجموعة المفاوضات الخاصة بالخدمات وتهدف إلى وضع إطار متعدد الأطراف من المبادئ والقواعد المنظمة لعملية التجارة في الخدمات لتوسيع نطاق التجارة فيها وفقا لمبادئ اتفاقية الجات مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات التنمية في الدول النامية.¹

اللجنة الثالثة: مهمتها دراسة كل المواضيع التجارية باستثناء موضوع الخدمات.

. فبعد انعقاد الاجتماع الوزاري، انطلقت جولة الأورغواي تحت إشراف لجنة المفاوضات التجارية وذلك ضمن مجموعتين رئيسيتين:

الأولى: خصصت لمناقشة السلع.

الثانية: خصصت لمعالجة الخدمات المرتبطة بالتجارة الدولية.

ويمكن تحديد أهداف ومهام هاتين المجموعتين فيما يلي:

*إرساء قواعد مقننة لنظام التحكيم التجاري الدولي ومكافحة الإجراءات الحمائية وسياسة الإغراق.

*البحث عن سياسة وإمكانية التوصل والتوغل في الأسواق، عن طريق تخفيض التعريفات الجمركية وتقليص القيود الغير التعريفية (الإدارية).

*العمل على تحرير تجارة السلع الزراعية وتقليص الدعم والإجراءات الحمائية الأخرى.

*التوصل إلى اتفاق قانوني وشامل ومتعدد الأطراف خاص بتجارة الخدمات.

وشهدت جولة الأورغواي التي دامت أكثر من سبع سنوات ثلاث محطات وهي:

المحطة الأولى: اجتماع مونتريال بكندا سنة 1988.

المحطة الثانية: اجتماع بروكسل ببلجيكا سنة 1990.

المحطة الثالثة: لاجتماع جونيف سنة 1993.

¹ Andrew Charlton, Josephe. Stiglitz Ibid, p. 69.

الفصل الأول: النظام التجاري بعد الحرب العالمية الثانية ونشأة الجات

ونشير هنا أن هذه المحطات الثلاثة تميزت بتصادم مصالح الدول الغربية فيما بينها، ولتوضيح هذا التصادم علينا التطرق إلى الظروف التي سبقت انعقاد كل اجتماع وأهم النتائج التي تم التوصل إليها.

لج اجتماع مونتريال: خلال هذا الاجتماع تعهدت الأطراف المتعاقدة على القيام بسلسلة من الإجراءات تهدف إلى دفع المبادلات التجارية نحو التحرر وإزالة القيود في أربعة مجالات (مجال المنسوجات، الملكية الصناعية، الوقاية، الزراعة) رغم اختلاف مجموعات العمل وفعلاً بدأ تطبيقها من أفريل 1989.

لج اجتماع بروكسل: خلال هذا الاجتماع أعيد النظر في بعض نصوص الاتفاقية العامة كقانون إلحاق الدول المتخلفة للجات وتوصل المشاركون في هذا الاجتماع والمقدر عددهم ب 103 دولة إلى عدة نتائج هي:

*تشكيل لجنة لتعمل على إدخال التعديلات في مجال الاتحادات الجمركية، ومناطق التجارة الحرة وكذا تعمل هذه اللجنة على تقنين طرق تسوية المنازعات وتقديم بعض الإعلانات الوقائية على المنتجات الزراعية.

*التزام الأطراف المتعاقدة بمساعدة الدول المتخلفة لتنمية اقتصادياتها، وعلى الواقع قامت الدول المصنعة بتمرير مشروعات خاصة بتجارة الخدمات من خلال إقناع والضغط على الدول المتخلفة لإدراج عامل الخدمات في المفاوضات مقابل عدم تقييدها بشرط المعاملة بالمثل.

لج اجتماع جونيف: ما ميز هذا الاجتماع: هي مبادرة المدير العام للجات آنذاك أرثر دنكل ARTEL DENKEL المتمثلة في تقديمه لنص كامل لاتفاقية جولة الأورغواي، وتضمن الاقتراح 28 اتفاقية بما في ذلك الاتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة دولية جديدة للتجارة (كما نص عليه ميثاق هافانا سابقاً).¹

¹ Andrew Charlton, Josephe. Stiglitz Ibid, p. 70.

الفصل الأول: النظام التجاري بعد الحرب العالمية الثانية ونشأة الجات

وفعلا تمت مناقشة هذه الاتفاقيات خلال الاجتماع إلى غاية 1993 و بعد إجراء بغض التعديلات وافقت الأطراف المجتمعة عل اقتراح دنكل (نص) خاصة و أن محتوى النص يخدم مصالحها لا سيما ما يتعلق بفتح الأسواق أمام صادراتها، و بتعديل هذا النص من قبل الدول المجتمعة، تم التوصل لصيغة متفق عليها للوثيقة الختامية لجولة الأوروغواي.

وسنتعرض لمحتوى الوثيقة بالتفصيل في الفصل الثاني الخاص بمؤتمر مراكش، لكن قبل التعرض لمؤتمر مراكش علينا بذكر أهم الصعوبات والعراقيل التي واجهة جولة الأوروغواي.

تضافرت عدة عوامل لعقد هذه الجولة منها:

1. ظهور نزاعات بين الدول الصناعية على الأسواق الدولية، وصراعات على حماية أسواقها المحلية من المنافسين.
2. التجاوزات والفوضى التي عمت قواعد الجات.
3. تدهور نفوذ الو.م.ا الاقتصادي ورعية منها في تحسين وضعها الاقتصادي من خلال حماية مصالح الشركات المتعددة الجنسيات.
4. بداية تراجع النشاط الاقتصادي وزيادة أسعار النفط.
5. ظهور تكتلات اقتصادية جديدة مثل دول جنوب شرق آسيا.
6. انهيار وتدهور مكانة الكتلة الاشتراكية.

ومن جهة أخرى يمكن للدول النامية من الأطراف المتعاقدة الاستفادة من قاعدة التمكين في تبادل المزايا من خلال التعامل فيما بينها دون تعميمها على بقية الأطراف المتعاقدة الأخرى، يمكن أن نستخلص أن مبدأ الشفافية يعني الاعتماد على التعريفية الجمركية فقط كأداة لحماية وليس على العقود الكمية التي تقتصر للشفافية مثل الاستثناء الممنوح للدول التي تواجه عجزا في ميزان المدفوعات.¹

¹ Andrew Charlton, Josephe. Stiglitz Ibid, p. 71.

الفصل الأول: النظام التجاري بعد الحرب العالمية الثانية ونشأة الجات

* حالة الدولة في تواجه عجزا حاد في ميزان (المدفوعات).

* السماح في حالات خاصة باستخدام حصص الواردات للسلع الزراعية.

* حالة الزيادة الطارئة في عرض سلعة مما يهدد الإنتاج المحلي بخطر جسيم وعلى الأخص الصناعات الوليدة.

ونشير في هذه النقطة أن المادة الثامنة عشر من الاتفاق العام تعطي قدرا من المرونة للبلدان النامية، فيما يتصل بحماية صناعاتها الوطنية، ومعالجة وتلافي الخلل في موازين مدفوعاتها بغرض قيود كمية ملائمة، غير أن الاتفاق العام أوجب على البلدان النامية إحضار الأجهزة المعنية في الجات بنية الطرف المتعاقد في اتخاذ هذه الإجراءات، والدخول في مفاوضات تجارية الأخرى التي قد تأثرت بها.

المبدأ الثاني: المصادقية (الشفافية):

ويقصد المصادقية المطلوبة من كل عضو في الالتزام بالاتفاقية العامة، أن يلتزم بأحكامها، ويتفرع عن مبدأ الشفافية التزامين وبمفهوم آخر يدعو هذا المبدأ إلى:

الاعتماد على التعريف الجمركية وليس على القيود الكمية إذا اقتضت الضرورة تقييد التجارة الدولية، وبذلك ينبغي على الدول التي يتحتم عليها حماية الصناعة الوطنية أو علاج العجز في ميزان المدفوعات أن تلجأ لسياسة الأسعار كالتعريف الجمركية مع الابتعاد عن القيود الكمية مثل حصص الاستيراد ويرجع ذلك إلى أنه في ظل قيود الأسعار يمكن بسهولة تحديد حجم الحماية أو الدعم الممنوح للمنتج المحلي وهناك استثناءات عن هذا المبدأ هي:¹

أ. الأول إيجابي: يتمثل في أن كل عضو يجب عليه اتخاذ ما يلزم من إجراءات لوضع جميع قواعد هذه الاتفاقية موضع التنفيذ.

ب. والثاني سلبي: فيجب على العضو أن يتمتع عن اتخاذ أي سلوك أو إجراء يعطل عمل هذه القواعد.

¹ Andrew Charlton, Josephe. Stiglitz Ibid, p. 72.

ثانيا: اهداف جولة الأورغواي:

كان الغرض من عقد جولة الأورغواي تحقيق الأهداف التالية:

1. تحقيق المزيد من التحرير والتوسع والتنمية في مجال التجارة الدولية لصالح جميع الدول لا سيما النامية والأقل نمو.
2. دعم دور الجات وتحسين النظام التجاري متعدد الأطراف، وتوسيع نطاق التجارة الخاضعة لأحكام اتفاقية الجات، وتطوير نظام تسوية المنازعات الخاص بها بما يتلاءم مع البيئة الاقتصادية العالمية المتطورة.
3. زيادة فعالية الجات من خلال خطط الإصلاح الهيكلي.
4. العمل على تحسين أداء النظام النقدي الدولي وضمان استمرار التدفقات المالية والاستثمارات الحقيقية للدول النامية.
5. مجابهة المشكلات التي ترتبت على الأساليب الحمائية الجديدة.
6. التوسع في مفهوم التجارة الدولية ليشمل التجارة الدولية الخدمية إلى جانب التجارة الدولية السلعية، وكذا الأوجه التجارية لحقوق الملكية الفكرية وإجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة الدولية وضوابط مكافحة الدعم والإغراق والاجراءات الوقائية.
7. توجيه الاهتمام لقطاعات مهلة من قطاعات التجارة الدولية وفي مقدمتها التجارة الدولية الزراعية، وإلى تلك التي تحكمها ترتيبات استثنائية كالتجارة الدولية في المنسوجات والملابس الجاهزة.
8. زيادة فعالية الأمانة العامة للجات في الإشراف والرقابة على السياسات والإجراءات التجارية للدول الأعضاء، وقيامها بمركز المعلومات على هذه السياسات والإجراءات وإتاحتها للنشر على الأعضاء بشتى الوسائل.¹

¹ Andrew Charlton, Josephe. Stiglitz Ibid, p. 73.

الفصل الأول: النظام التجاري بعد الحرب العالمية الثانية ونشأة الجات

وكان الهدف العام المعلن لجولة الأورغواي خفض التعريفات الجمركية إلى الثلث وإزالة كثير من الحواجز غير الجمركية، وبلغ آخر خفض للتعريفية الجمركية ما يقرب من 40%، وقدرت الو.م.ا أن جولة الأورغواي ستوفر دعماً للاقتصاد العالمي خلال العقد التالي لانتهائها. ولتحقيق كل ما سبق ذكره من أهداف تشمل جدول أعمال المفاوضات جولة الأورغواي 15 موضوعاً تتمثل في:

للم التعريفات الجمركية.

للم الحواجز غير الجمركية.

للم منتجات الموارد الطبيعية.

للم المنتجات والملبوسات.

للم الزراعة.

للم المنتجات الاستوائية.

للم بنود الجات.

للم قوانين جولة طوكيو.

للم مكافحة الإغراق.

للم الدعم.

للم الملكية الفكرية.

للم إجراءات الاستثمار.

للم تسوية المنازعات.

للم نظام الجات.

للم الخدمات.

المطلب الثالث: نتائج جولة الأورغواي

جولة الأورغواي هي ثامن و آخر مفاوضات تجارية متعددة الأطراف أجريت تحت إشراف اتفاقية الجات، و هي الأطول و الأصعب و الأكثر شمولاً مقارنة بالجولات السابقة، وهي ليست اتفاقية محدودة، و إنما هي مجموعة من الاتفاقات بلغ عددها 28 اتفاقية تغطي معظم المجالات التجارية تحدده بعد سلسلة من المفاوضات على مدى ثماني سنوات، و قد تضمن القرار النهائي الموقع في 15 أبريل 1994 من قبل وزراء مالية واقتصاد 117 دولة حوالي 22 ألف صفحة، و أما النص الأساسي للنتائج النهائية فهو يتضمن 500 صفحة، إضافة مجموعة من الملاحق و المذكرات التفسيرية والقرارات الوزارية بلغت 19 قراراً و نصوص ذات طابع تقني تتألف من خمسين وثيقة.

وما تجدر الإشارة إليه أن الاتفاقيات التي تم التوصل إليها والتي تعالج كل موضوعات المفاوضات والمجالات التي أقرها الإعلان الوزاري في برنامج العمل سنة 1986 بالأورغواي. وتتمثل الاتفاقات المتوصل إليها في:

لـ الاتفاقية الزراعية.

لـ اتفاقية السلع الصناعية.

لـ اتفاقية تحرير تجارة المنتجات والملابس.

لـ اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات.

لـ اتفاقية حماية الملكية الفكرية.

لـ اتفاقية إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة.

لـ . مجموعة اتفاقات حول شؤون تنظيمية وفنية تتعلق بتجارة السلع.¹

أ . اتفاق إجراءات تراخيص الاستيراد.

ب . اتفاق بشأن الفحص قبل الشحن.

¹ Andrew Charlton, Josephe. Stiglitz Ibid, p. 75.

الفصل الأول: النظام التجاري بعد الحرب العالمية الثانية ونشأة الجات

ت . اتفاق بشأن القيود الفنية على التجارة.

ث . اتفاق بشأن تطبيق إجراءات وتدابير الصحة العامة والنباتية.

ج . اتفاق حول قواعد المنشأ.

ح . اتفاق التثمين الجمركي.

خ . اتفاق الإجراءات الوقائية.

د . اتفاق منع سياسات الإغراق.

يمكن ترخيص أهم ما احتوته هذه الاتفاقات في:¹

1. إقامة نظام متكامل أكثر إنصافاً لتسوية المنازعات التجارية بين دول الأعضاء من خلال إصدار قرارات تحكيم ملزمة.

2. دعم النظام القانوني للجات لا سيما إجراءات الوقاية من الواردات ومكافحة الدعم والإغراق.

3. تخفيض الرسوم الجمركية والحواجز الجمركية على التجارة وتوسيع قواعد الجات لتشمل تحرير تجارة السلع الزراعية والمنسوجات والملابس والجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والاستثمار.

4. إضافة تجارة الخدمات وغيرها من التجارة غير السلعية إلى القوائم التجارية الخاصة لاتفاقيات الجات السابقة كخدمات النقل، التأمين والمصارف.

5. إخضاع سوق حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع إلى القواعد التجارية للجات.

6. تحقيق قدر أكبر من مشاركة الدول النامية في النطاق التجاري الدولي الجديد من خلال تمتع جميع دول الأعضاء بحقوق متساوية في التصويت حيث خصص صوت واحد لكل دولة بغض النظر عن حجم تجارتها وقوة اقتصادها.

¹ Andrew Charlton, Josephe. Stiglitz Ibid, p. 77.

7. وأهم ما تم التوصل إليه إنشاء منظمة التجارة العالمية لإشراف على تطبيق اتفاقية الجات 1944، ووضع أسس للتعاون بينها وبين البنك والصندوق النقدي الدوليين من أجل تنسيق السياسات التجارية والمالية للدول الأعضاء، وسنتعرض بالتفصيل إلى المنظمة العالمية للتجارة في المبحث الثالث، وقبل التطرق إلى المنظمة العالمية للتجارة وكخاتمة لهذا المبحث سوف نحاول عرض عوامل وأسباب زوال الجات.

مما ينبغي ذكره أن الاقتصاد العالمي قبل تأسيس منظمة التجارة العالمية كان يقوم على التكتلات الإقليمية خاصة في أوروبا وأمريكا واليابان، وقد شابت توترات العلاقة بين تلك التكتلات مما ساعد على البحث بجدية على إطار ينظم ويشرف على التبادل التجاري الدولي، ويمكن إجمال أهم العوامل لانتهاء اتفاقية الجات وظهور منظمة التجارة العالمية في التالي:

تفاقم التوترات التجارية بين الكتل والأقطاب الاقتصادية العالمية الثلاثة الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، والاتحاد الأوروبي مما أدى إلى ضرورة البحث عن إطار مؤسسات يؤطر المبادلات التجارية، وبحول دون النزاعات والإجراءات الحمائية بأشكالها المختلفة.

❖ ضرورة تحرير أسواق الخدمات المالية والتكنولوجية الحديثة التي بقيت في معظمها أسواق وطنية محكمة واحتكارية.

❖ الثورة الثقافية في مجال الاتصال والمعلوماتية التي مكنت من انسياب غير مكلف للمبادلات التجارية.

❖ ويسمح لها بعقد اتفاقيات فيما بينها (جنوب - جنوب) سواء على مستوى الجهوي أو على الصعيد العالمي.

❖ إذن أهمية هذه الجولة تجاوزت التنازلات إلى مجالات أخرى ذات صيغة مؤسسية وإجرائية مرتبطة بالتجارة.¹

¹ Andrew Charlton, Josephe. Stiglitz Ibid, p. 79.

المطلب الرابع: أهم عراقيل جولة الاورجواي

نتعرض فيه إلى الصعوبات التي واجهت جولة الأوروغواي، باعتبارها أكبر وأطول الجولات حيث دامت أكثر من ثماني سنوات، وتم خلالها إدماج تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية كبنود جديدة للمفاوضات خصوصا وأن فترة إجراء مفاوضات جولة الأوروغواي ميزتها بروز تطورات دولية هامة منها شيوع التحرير الاقتصادي والتوجه نحو آليات السوق وكذا الاتجاه نحو التجمعات الاقتصادية الكبيرة مثل الاتجاه الأوروبي ونافتا -وتجمع- وهذا ما حث على ضرورة إعادة النظر في الدور الذي تقوم به الاتفاقية العامة في تنظيم التجارة الدولية حتى تكتسب قوة إلزامية.

أما بالنسبة إلى الصعوبات والعراقيل التي واجهت هذه الجولة نقسمها على النحو التالي:

أولا: الخلافات الأوروبية الأمريكية والأمريكية اليابانية

ظهرت عدة خلافات بين دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في عدة مجالات وتركزت هذه الخلافات أساسا في المجال الزراعي أي في مجال الدعم الزراعي وفي مجال الإنتاج الثقافي والبصري، حيث تبارزت في مفاوضات الأوروغواي المصالح الوطنية المتباينة للدول الكبرى في تفاعل حيوي مع بروز رغبة بطبيعة الحال في خلق مناخ أكثر تحررا واندماجية في التجارة الدولية.

ففي المجال الزراعي واجهت جولة الأوروغواي خلافا كبيرا بين الأمريكيين والأوروبيين فيما يخص دعم المنتجين الزراعيين والاتفاق على المساحات المزروعة لبعض المحاصيل، فطالبت الولايات المتحدة الأمريكية من دول الاتحاد الأوروبي بتخفيض انتاجها، حيث حثت على ضرورة خفض الدعم الحكومي الأوروبي لمنتجي ومصدري الحبوب والسلع الغذائية في دول الاتحاد الأوروبي بحجة أن الدعم يعطي لمنتجي ولمصدري الحبوب قدة تنافسية مصطنعة، تمنع تدفق الحبوب والسلع الزراعية إلى أوروبا من الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى مصدرة لنفس السلع، ولهذا طالبت الولايات المتحدة الأمريكية من الدول الأوروبية تخفيض انتاجها من البذور الزيتية من 11,4 طن سنويا إلى 9 مليون سنويا،¹

¹ سمير عبد العزيز : التجارة العالمية و الجات ، ص42.

الفصل الأول: النظام التجاري بعد الحرب العالمية الثانية ونشأة الجات

اعتباراً أن هذا الإنتاج الأوروبي الكبير يؤدي إلى وفرة في السوق العالمية، وهذا ما سبب فعلاً للمزارعين الأمريكيين خسارة تقدر بنحو مليار دولار سنوياً خلال السنوات الأخيرة.

ومن بين الدول الأوروبية التي عارضت الاقتراح الأمريكي فرنسا، حيث رفضت تخفيض الصادرات من المنتجات الزراعية المدعومة بنسبة 21% خلال ست سنوات، واعتبرت أن السياسة التجارية الأمريكية المقترحة من شأنها أن تضر بالمزارعين الفرنسيين بصفة خاصة، والمزارعين الأوروبيين بصفة عامة من جهة، ومن جهة أخرى رفضت فرنسا فكرة إبرام اتفاق يرغم المزارعين على تقليص المساحة المزروعة، هذا الرفض وقوة ضغط المزارعين الفرنسيين ورفضهم للمطالب الأمريكية تسببت في التأخر إلى التوصل إلى اتفاق يرضي الطرفين.

وتجدر الإشارة أنه في هذه النقطة تم التوصل إلى اتفاق بليرهاوس بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي في عام 1992، والذي يقضي بتخفيض الصادرات الزراعية المدعومة من الطرفين بنسبة 12% وذلك بحلول نهاية هذا القرن، حيث تقوم الدول الأوروبية بتخفيض القيود الكمية على وارداتها من السلع الزراعية، لكن فرنسا أثارت الكثير من التحفظات والاعتراضات على اتفاق بليرهاوس.

إذن أهم النقاط التي تم التوصل إليها فيما بعد هي:¹

أولاً: تخفيض الدعم المباشر للصادرات الزراعية بنسبة 36% محسوباً على أساس متوسط الاتفاق على الدعم خلال الفترة ما بين سنتي 1986 و1990، وهذا يفسر أن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت في هذه النقطة تحقيق أهدافها على حساب المعارضة العنيدة في كل من فرنسا، اليابان، كوريا الجنوبية التي قبلت بالمطلب الأمريكية في إطار صفقة شاملة لتحرير التجارة الدولية.

ثانياً: تخفيض حجم الصادرات الزراعية المدعومة بنسبة 21% على مدار ست سنوات تبدأ من شهر أوت 1994 وهنا يجب الإشارة إلى نقطة هامة وهي فتح أسواق الدول الأعضاء في الاتفاقية للآرز الأمريكي، وهذا ما يتعارض مع الحظر الذي فرضته اليابان وكوريا الجنوبية على واردات الأرز.

¹ نفس المرجع، ص 42.

الفصل الأول: النظام التجاري بعد الحرب العالمية الثانية ونشأة الجات

ونشير أيضا إلى رفض وعدم موافقة اليابان على الطلب الأمريكي القاضي بتخفيض القيود التي تمنع إغراق السوق بالبضائع التي ينص عليها مشروع الاتفاقية لكن في 13 ديسمبر 1993 أعلنت اليابان عن فتح أسواقها (NIPPON) جزئيا للأرز للاستيراد لضمان نجاح المفاوضات ونفس الإجراءات قامت به كوريا الجنوبية، فمع تقدم مفاوضات الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية أعلن الرئيس الكوري الجنوبي كيم يونج سنج عن قراره جزئيا الحظر الذي تفرضه بلاده على استيراد الأرز للمساهمة في إنجاح مفاوضات الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية.

أما بالنسبة لتايوان فاتخذت هي الأخرى إجراءات لفتح سوق الأرز فيها أمام الواردات في إطار سعيها للحصول على العضوية في الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية.

وفيما يخص الخلاف بين الأمريكيين والأوروبيين وفي مجال السعي البصري، فطرحَت الولايات المتحدة الأمريكية قضية تحرير الخدمات الثقافية وبالذات المنتجات الصوتية والمرئية على مفاوضات الجات، باعتبارها تكسب ميزات كاسحة في هذا المجال، لكن بطبيعة الحال قابل للطرح الأمريكي رفض قاطع للدول الأوروبية خاصة فرنسا، التي تصدت الموقف الأمريكي حيث رفضت تخفيض الدعم لمنتجاتها السينمائية والتلفزيونية، واعتبرت أن تجارة السلع الثقافية من برامج مرئية وأفلام قضية منفصلة، وتستحق معاملة مستقلة عن بقية السلع.

كما قررت دول الاتحاد الأوروبي أن تواصل اجبار شبكات التلفزيونية العاملة لديها على تخفيض 51% من برامجها للأفلام والمنتجات في هذا المجال.¹

إذن لم تتفق الدول المتعاقدة في هذه النقطة وهذا ما يؤكد على استمرار تمسك الدول بفكرة ضرورة الإبقاء على هيمنة ثقافتها ومنتجاتها الثقافية داخل أسواقها، وكذا يوضح أن هناك حربا ثقافية نتيجة تصادم المصالح بين الثقافة الأمريكية والثقافة الأوروبية.

وفي نفس الإطار طرحت أيضا قضية حماية حقوق الملكية الفكرية بين الدول المتعاقدة لوضع ضوابط أو الحد لعمليات التجاوز على حقوق الملكية الفكرية، هذه الفكرة تبنتها الولايات المتحدة

¹ الموسوعة السياسية ، 1996 ، ص160.

الفصل الأول: النظام التجاري بعد الحرب العالمية الثانية ونشأة الجات

الأمريكية، حيث أبدت رغبتها القوية في اتخاذ إجراءات صارمة لحماية حقوق الملكية الفكرية للشركات والأفراد الأمريكيين خصوص إذا علمنا أن تجاوز هذه الحقوق يؤدي إلى إيقاع خسائر بالصناعات الأمريكية تقدر بـ 60 مليار سنويا في مجال الأفلام والموسيقى وبراءات الاختراع.

وبالفعل بعد التوافق الأمريكي -الأوروبي على التشدد في إجراءات حماية حقوق الملكية الفكرية، تم التوصل إلى اتفاق حول حقوق الملكية الفكرية، الذي يقضي بالتراكم حكومات الدول الأعضاء بحماية حقوق الملكية الفكرية وفقا للمبادئ الأساسية المتعلقة بالالتزام بمعاملة وطنية لا تميز بين المواطنين وغيرهم من مواطني الأطراف المتعاقدة الأخرى، ومنح أيضا الاتفاق المتعلق بحقوق النسخ والعلامات التجارية والتصميمات البنائية... إلخ.

ثانيا: الخلافات بين الدول المتقدمة والدول النامية

في مجال الخدمات، ظهرت عدة صعوبات في التفاوض بين الدول المتقدمة والدول النامية في جولات الأوروغواي ويشمل مجال البنوك الخدمات، وأسواق رأس المال، التأمين والسياحة، الاتصالات والنقل والمقاولات، الخدمات المهنية، ودعت الدول المتقدمة إلى تحرير كامل وفوري لكافة الخدمات المالية الحالية والمستقبلية، هذه الدعوة رفضتها بطبيعة الحال الدول النامية نظرا لعدم قدرتها على تحرير كامل لهاته الخدمات بحجة نقص تجربتها في التأقلم مع ميكانيزمات أو آليات اقتصاد السوق، وطالبت الدول المتخلفة بدورها بتحرير جزء فقد لبعض القطاعات الفرعية في الخدمات، باعتبار أن صناعات الخدمات في الدول المتقدمة تتمتع بميزة تنافسية وتطور تكنولوجي عكس صناعاتها الخدمية الوليدة، والتحرير الكامل لهذا القطاع يتطلب تعديلات في الإجراءات الداخلية، وهذا ما يسمح بتدخل وتوغل الدول العظمى في السياسات الداخلية لهاته القطاعات.

لكن في نهاية المطاف لم تتمكن الأطراف الرئيسية في مفاوضات جولة الأوروغواي الاتفاق على التحرير الشامل للخدمات المالية والمعرفية بحيث تم الاتفاق على حرية البنوك وشركات التأمين من أي دولة عضو في الجات في دخول أسواق الدول الأخرى بشرط إعطاء الولايات المتحدة الأمريكية

الفصل الأول: النظام التجاري بعد الحرب العالمية الثانية ونشأة الجات

مهلة 18 شهرا أي حتى منتصف عام 1995 لتختبر مدى التزام الدول الأخرى بتحرير أسواقها المالية حتى تطبق عليها مبدأ لمعاملة بالمثل.

هذا الإجراء يعكس في حقيقة الأمر تخوف الولايات المتحدة الأمريكية من إمكانية عدم تنفيذ دول الجات تطبيق التزاماتها، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية تخشى من مواجهة عوائق اجتماعية ونفسية تقلل من إمكانية استفادها من تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية.

وعن الخلافات بين الدول المتقدمة والدول النامية فيما يخص تحرير تجارة السلع الصناعية، فكانت الدول الصناعية المتقدمة على استعداد للتوصل إلى اتفاق في هذا المجال باستثناء تحرير المنسوجات والملابس الجاهزة التي كانت محلا للجدل والخلافات نتيجة تخوف الدول المصنعة من غزو المنسوجات والملابس الجاهزة القادمة من الصين والدول النامية لأسواقهم، لكنه رغم هذا التخوف تم الاتفاق على ثلاث نقاط في مجال السلع الصناعية، وهي:¹

نقص الرسوم الجمركية بنسبة 33 % على عدد هائل من السلع الصناعية من الآلات والمنتجات المعدنية والخشبية والأجهزة الكهربائية.

الإلغاء التدريجي خلال 10 سنوات لنظام الحصص والقيود الكمية التي تفرضها الدول الصناعية المتقدمة لحماية المنسوجات والملابس الجاهزة لديها من تدفق المنسوجات والملابس الرخيصة من الدول النامية.

تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية التي تصدرها الدول الصناعية المتقدمة بشكل أساسي بنسبة 38 % وكذا تخفيض الرسوم الجمركية على الصادرات الصناعية للدول النامية بالنسبة للدول الأقل نموا حددت النسبة بـ 19 %.

فمن خلال الاتفاق على النقاط السابقة ذكرها أن الاتفاق الجات في هذا الصدد انجاز بشكل واضح إلى الدول الصناعية المتقدمة باستثناء المنسوجات والملابس الجاهزة لكن هذا لا يعني أن الدول

¹ نفس المرجع ، ص 158.

الفصل الأول: النظام التجاري بعد الحرب العالمية الثانية ونشأة الجات

المتقدمة لا تستطيع عرقلة تدفق صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة للدول النامية، بل تستطيع فعل ذلك عن طريق استعمال مبدأ مكافحة الإغراق خاصة وأن منسوجات الدول النامية رخيصة كالمنسوجات الصينية مثلاً.

نلاحظ من خلال هذه الصعوبات والخلافات أن الدول العظمى والدول الأوروبية ترغب بشدة في إزالة أكبر قدر من العوائق التي تعرقل التجارة الخارجية بغرض توسيع نشاطاتها على حساب الدول المتخلفة لتشمل كل أوجه النشاط التجاري بحيث تضم المصارف والتأمين والنقل والاتصالات ووسائل الإعلام، وفعلنا نصت اتفاقية التجارة في الخدمات (GATT) فيما بعد على تطبيق مبدأ شرط الدولة الأكثر بالرعاية والمعاملة الوطنية من أجل تحرير قطاع الخدمات وتذليل القيود التي من شأنها عرقلة. يمكن ان نستخلص مما سبق ما يلي:

أن ميثاق هافانا نهج نهجا طموحا يخدم مصالح لدول النامية من خلال اتباع الدول الغنية سياسات تجارية تخدم مصالح تلك الدول وجميع دول العالم، إلا أن الجهود التي بذلت في هذا الاتجاه لم يكتب لها النجاح فقط تراجعت الدول الغنية عن تطبيق ما جاء بأحكام ميثاق هافانا.

وأخذت تمهد لتأسيس منظمة أخرى تهتم بالتجارة الدولية إلا أنها ليست وثيقة الصلة بكل من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي للإنشاء والتعمير كما كان مفترضا لميثاق هافانا ونشأة ITO.

من بين العوامل التي اعتبرت بمثابة صعوبات بالنسبة لتأسيس المنظمة العالمية للتجارة أنه بالموازاة مع جولات الاتفاق كانت تتم الاتفاقيات الثنائية والجماعية بين الدول في المجال الاقتصادي والتجاري في منطق مختلفة من العالم لعل أهمها:

اتفاقية المنطقة الحرة لشمال أمريكا " النافتا " نشئت تلك الاتفاقية في أغسطس 1992، وتضم ثلاثة دول فقط وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك، بعد مفاوضات دامت 14 شهر،¹

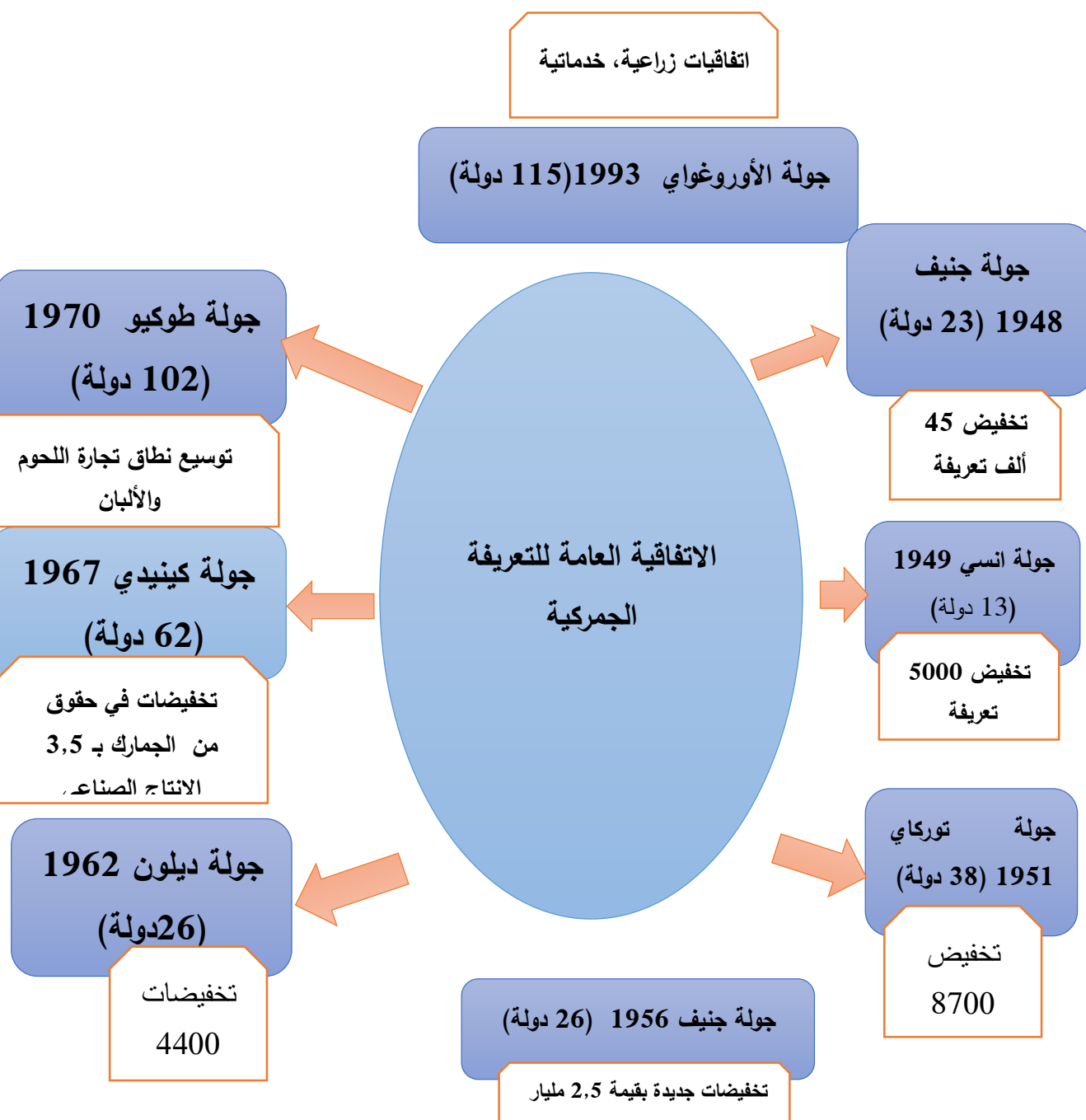
¹ سمير محمد عبد العزيز: مرجع سابق، ص 28.

الفصل الأول: النظام التجاري بعد الحرب العالمية الثانية ونشأة الجات

تشير بيانات صندوق النقد الدولي أن كندا والمكسيك بالترتيب هما أهم شريكين تجاريين للولايات المتحدة الأمريكية، بل أن التجارة الأمريكية مع كندا وحدها تكاد توازي التجارة الأمريكية مع أوروبا كلها.

الفصل الأول: النظام التجاري بعد الحرب العالمية الثانية ونشأة الجات

المخطط رقم (01): مخطط يوضح جولات اتفاقية الجات



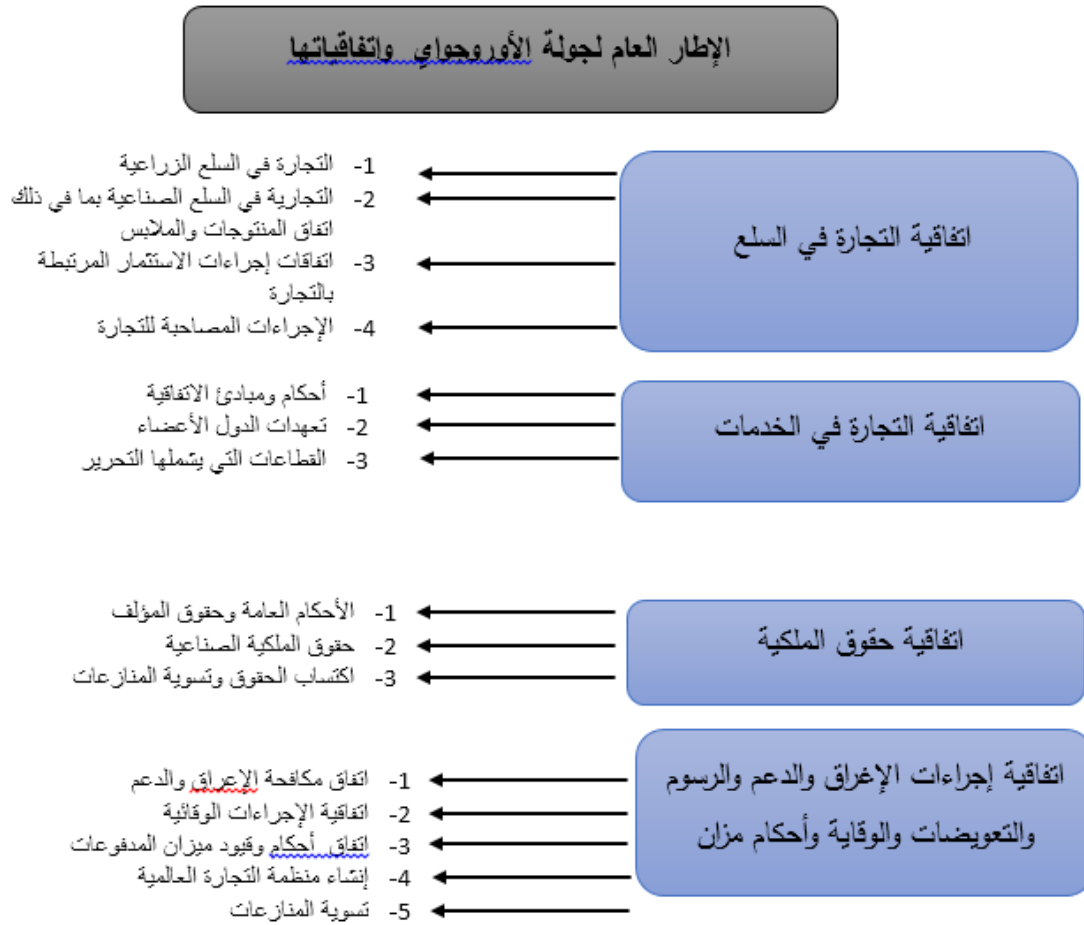
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Fereydoun A. Khavand: Le nouvel ordre commercial mondial du Gatt à L' OMC, p.02.

الفصل الأول: النظام التجاري بعد الحرب العالمية الثانية ونشأة الجات

تعتبر الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية المحفل الدولي المعني بشؤون المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، فشهدت تطورات عديدة حيث تم انعقاد ثمان جولات منذ إنشائها بدءاً بجولة جنيف سنة 1947 وختاماً بجولة الأوروغواي من سنة 1986 إلى غاية 1993، والشكل الموالي يوضح أهم عراقيل جول الأوروغواي:

المخطط رقم (02): أهم عراقيل جولة الأوروغواي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات سالفة الذكر

وهذه المفاوضات التي كانت نتائجها تدعيم وتقوية الالتزامات العامة وتحسين وزيادة الالتزامات المحددة للأطراف المتعاقدة يمكن تقسيمها إلى أربعة مراحل بغرض يتمثل في عملية ترسيخ النظام الرأسمالي التي تمت وفق مبادئ العامة للاتفاقية المذكورة سابقاً ويمكن تحديد هذه المراحل فيما يلي:

الفصل الأول: النظام التجاري بعد الحرب العالمية الثانية ونشأة الجات

❖ المرحلة الأولى: وهي مرحلة التحضير (1947-1948):

تميزت هذه الفترة بالتوصل إلى الإطار العام للاتفاقية بحيث اقتصر نطاقها على تبادل التنازلات الجمركية.

❖ المرحلة الثانية: وهي مرحلة الإدارة الفردية للولايات المتحدة الأمريكية 1948-1960:

شملت هذه المرحلة جولة أنسي وجولة تروكاي وجولة جنيف وجلها ركزت على تحرير التجارة العالمية من القيود الجمركية.

❖ المرحلة الثالثة: هي مرحلة الإدارة الجماعية تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية -1960-

1973:

شملت جولة ديلون وجولة كينيدي حيث شهدت هذه الأخيرة مشاركة الدول النامية وزيادة الدول الأعضاء نتيجة إضافة نص في فقرة التجارة والتنمية وتم التوصل خلال هذه الفترة إلى اتفاق لمكافحة الإغراق.

❖ المرحلة الرابعة: مرحلة الأزمات انطلاقاً من جولة طوكيو إلى غاية جولة الارغواي أي من

سنة 1973 إلى غاية سنة 1986

بسبب احتدام الخلاف بين أمريكا وأوروبا حول صادرات السلع الزراعية والدعم المقدم للمزارعين والمصدرين وتجارة السمعيات والبصريات، ثم تأجيل الجولة عدة مرات في ديسمبر 1991 وأفريل 1992 وديسمبر 1993 وفي نهاية المطاف تم ادماج مجالات جديدة في قطاع التجارة الدولية كالتجارة الزراعية والخدمات وحماية الملكية الفكرية.

خلاصة واستنتاجات

من خلال ما سبق ذكره نتوصل إلى أن اتفاقية الجات كان ميلادها منبثقا عن مؤتمر هافانا، فالاتفاقية تنص على نظام عالمي له حقوق والتزامات تحكم التجارة الدولية، وتعمل على إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، ولها أهداف ومبادئ تقوم عليها. كما أن لها علاقة مع المؤسسات والمؤتمرات الاقتصادية والدولية في كونها تتشابه معها في بعض القضايا والتوجيهات التي تهتم بتحرير النظام العالمي.

فمنذ ظهور الجات 1947 استمرت في كسب الدعم والقوة بمرور الوقت حتى توجت بتحويلها إلى منظمة التجارة العالمية سنة 1994، وأصبح لها كيان قانوني واتفاقيات تجارية ملزمة للدول الأعضاء وإمكانية قيامها بمراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصفة دورية.

وما تجدر الإشارة إليه هو أن اتفاقية الجات قد شهدت خلال الفترة 1947-1993 سلسلة من المفاوضات التجارية بلغ عددها ثماني جولات. تركز الاهتمام في الجولات السبع الأولى حول تخفيض التعريفات الجمركية وتعد أهم هذه الجولات جولتا كينيدي وطوكيو.

أما عن الجولة الثامنة أي جولة الأورغواي فتعتبر المنعرج التاريخي لمسيرة الجات، حيث اصفرت عن ميلاد منظمة التجارة العالمية التي تعد بمثابة كيان يشرف على تنظيم مختلف العلاقات التجارية الدولية، وله إطار تنظيمي وأجهزة وهيئات تقوم بتنظيم مختلف الهياكل والوظائف.

إن الأمر الذي لا يمكن تجاهله هو أنه على الرغم من قصر المدة الزمنية التي ظهرت فيها المنظمة العالمية للتجارة إلى حيز الوجود استطاعت أن تحرز تقدما في المجالات، إضافة إلى ذلك فإن مصير ومستقبل المنظمة قد ارتبط ارتباطا وثيقا بشتى المسائل سواء تعلقت بالمنظمة ذاتها أو بالتنظيم الدولي، وبالرغم من هذه التحديات فالمنظمة تسعى إلى مواجهتها بشتى عناصر القوة.

الفصل الثاني: التحول من اتفاقية الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة

المبحث الأول: خلفية زوال الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية

المبحث الثاني: ماضي المنظمة العالمية للتجارة

المبحث الثالث: الأهداف العامة لمنظمة التجارة العالمية

الفصل الثاني: التحول من اتفاقية الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة

تمهيد

رأينا في الفصل الأول أن أزمة الكساد الاقتصادي الذي شهده العالم في الثلاثينات، لمثابة نقطة تحول من السياسات الاقتصادية للدول الرأسمالية كونها أدركت أهمية التجارة في تنشيط الاقتصاد العالمي، حيث شعرت الولايات المتحدة الأمريكية أنها تواجه تدهور في قوتها الاقتصادية النسبية، و تحديا من دول صاعدة، مما دفعها إلى البحث عن آليات جديدة ووسائل القوة للمحافظة على وضعها المهيمن و استرداد زمام المبادرة الاقتصادية، خاصة في الصناعات المتقدمة تكنولوجيا، و اختارت الو.م.أ التي تملك تفوقا عسكريا و اقتصاديا بعض أدوات الضغط الاقتصادي التي تتحكم فيه و هي الصندوق و البنك الدولي و اتفاقية الجات التي بدورها شهدت عدة جولات آخرها جولة الأوروغواي و التي تعتبر مختلفة عن الدورات السابقة حيث استغرقت 8 سنوات و الهدف منها فض النزاعات بين الدول الناتجة عن الاختلاف التجاري الدولي مع عجز الجات عليها.

فبالرغم من تصادم المصالح ما بين الدول خلال هذه الجولة تم التوصل لصيغة متفق عليها للوثيقة الختامية حيث تضمنت كافة الاتفاقيات والوثائق القانونية الملزمة.

وبتوافق الآراء في 15 ديسمبر 1993، تمت الدعوة إلى عقد مؤتمر وزاري وشاركت فيه كافة دول الأعضاء، بهدف التوقيع على الاتفاقيات وإتمام إجراءات الإنهاء الرسمي لهذه الجولة، وخلال الفترة ما بين 12 إلى غاية 15 أبريل 1994 ثم التوقيع على الوثيقة الختامية في مدينة مراكش بالمغرب لكي يتم عرض نتائج الجولة على السلطات المعنية (أي التشريعية) على الدول المختلفة لاتخاذ الإجراءات الدستورية اللازمة حتى تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ.

فما هو محتوى الوثيقة الختامية؟ وما هي نتائج مؤتمر مراكش كونه أنهى جولة الأوروغواي حيث دعا إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة تعمل على تسيير وتنظيم التجارة الدولية خصوصا بعد فشل الجهود الدولية في إنشائها منذ انعقاد مؤتمر هافانا سنة 1947 نتيجة العراقيل الأمريكية السابقة الذكر.

الفصل الثاني: التحول من اتفاقية الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة

ندرس في هذا الفصل وفي مبحثين التحولات التي جعلت بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة ومحتوى الوثيقة الختامية لجولة الأورغواي وأيضا نتائج مؤتمر مراكش من جهة ومن جهة أخرى ندرس الهياكل التنظيمية للمنظمة العالمية للتجارة وأهم أهدافها ومبادئها:

المبحث الأول: خلفية زوال الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية GATT:

شهدت العلاقات الاقتصادية الدولية تطورات كثيرة على مدى أكثر من خمسين سنة أي منذ التوقيع على الاتفاقية العامة للتجارة والتعريف الجمركية في سنة 1947، تلتها عدة جولات تفاوضية حول تحرير تجارة السلع والخدمات إلى غاية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، كما أدت هذه التطورات فيما بعد إلى وجود جدل واسع النطاق ما بين دول العالم أي بين الدول المتقدمة والدول النامية، المتعلق بالمصالح المتضاربة لكل طرف.

المطلب الأول: الأسباب العامة لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة

وفرت الأوضاع السائدة الشروط المناسبة لإنشاء كيان جديد يشرف على تنظيم العلاقات التجارية الدولية وتوجيه السياسات التجارية، ويمكن تلخيص أهم الدواعي المبررة لإنشاء منظمة التجارة العالمية فيما يلي:

1. تزايد الاتجاه في الكثير من دول الأعضاء إلى أساليب مستحدثة للحماية التجارية فيما يطلق عليها الحمائية الجديدة وبالتحديد إلى إقامة القيود غير الجمركية والتي أصبحت محظورة طبقا لقواعد الجات، وبالتالي فاللجوء إلى هذه الأساليب يسبب انخفاض كبير في معدلات الأداء الاقتصادي في معظم دول العالم مثل ما حدث في سنة 1981.¹

2. انتهاء ما اتفق بتسميته بالحرب الباردة بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي، وما نتج عنه في ضرورة إعادة تخفيض للموارد التي كانت موظفة في الصناعات العسكرية إلى الصناعات والمنتجات

¹ Jean claude martinez : L'OMC de marrakech à washington 1994-2017, l'Harmattan, France, 2017, p. 87.

الفصل الثاني: التحول من اتفاقية الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة

المدنية، و مع تزايد أزمة تصريف المنتجات الأخيرة إلى الداخل بسبب طول فترة الكساد فقد أصبح من الضروري البحث في الوصول إلى الأسواق الخارجية لتصريف تلك المنتجات.¹ وهنا نشير أن:

لأن انهيار المعسكر الشيوعي و تدهور أوضاع الاتحاد السوفياتي سابقا و تفكيكه، أفسح المجال لهيمنة ما كان يسمى بالمعسكر الرأسمالي و انفراده بإدارة الاقتصاد العالمي و توجيهه و التحكم في مسارات تطوره.

لأن تجدد الفكر الليبرالي بمختلف تياراته، فبعد إخفاق الفكر الكنزي في إيجاد الحلول للمشكلات المستجدة للاقتصاديات المتقدمة، حدثت ثورة فكرة المدرسة الكنزية وسياستها، أدت إلى صعود التيارات الليبرالية الجديدة التي تسعى إلى العودة إلى رأسمالية القرن الثامن عشر عن طريق تحجيم دور الدولة و تصفية قطاعها العام وإعطاء أولوية للقطاع الخاص، وأولوية السياسات المرتكزة على الطلب الكلي الفعال وأولوية التوازنات النقدية والمالية مقابل التوازنات الاقتصادية والاجتماعية خاصة في الاقتصاديات النامية.

لأن فشل المؤسسات الدولية المتعلقة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير للحفاظ على استقرار النظام النقدي، وفي تمويل التنمية التجارية الدولية للدول النامية، كما فشلت هاتان المؤسساتان في معالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية رغم التعديلات التي أدخلت عليها، وهو الدافع الذي أظهر الحاجة لوجود منظمة التجارة العالمية كسد للنقص القائم في مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي وكذا إيجاد نفع من التعاون بين هذه المؤسسات بما يكفل النظرة الشاملة و المعالجة المتكاملة للمشكلات الاقتصادية سواء المتعلقة بالنقد أو التجارة و التنمية.

لأن شهدت الفترة التي سبقت إنشاء منظمة التجارة العالمية في ظل نظام الجات 1947، ممارسات كبيرة شوهت صورة حرية التجارة الدولية حيث تعرضت الاتفاقية لعدة خروقات نتيجة لعدم

¹ Jean claude martinez :Ibid, p. 89.

الفصل الثاني: التحول من اتفاقية الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة

وجود رقابة فعالة وأشراف مباشر على حسن تطبيق الاتفاقية مما سهل خرقها بالرغم من انحصارها على جانب واحد من التجارة الدولية أي التجارة في السلع.

ظهر بعض المشكلات التي أدت إلى تفاهم الأوضاع العالمية مثل أزمة النفط و أزمة الديون الخارجية للدول النامية في سنة 1984، مما أدى إلى خلق نفع من التوتر و ضعف الأداء و الخلافات على مستقبل التجارة الدولية من جانب كل من الدول المتقدمة و الدول النامية، و من هنا كان إنشاء منظمة التجارة العالمية ضرورة يفرضها الحال من أجل التسوية و التفسير و التنفيذ لقراراتها و أحكامها و توصياتها و لتقوية نظام الرقابة و تسوية منازعات من أجل تجنب الصراعات و الإجراءات الانتقامية التي انتشرت في ظل اتفاقية الجات.

تطور أزمات الدول الصناعية ورغبتها في توسيع أسواقها الخارجية كبعث حركية النشاط الاقتصادي من جهة وللتخلص من الأعباء المتزايدة لحماية اقتصاداتها المحلية من جهة أخرى، و نشير هنا أنه في مجموعة الدول السبع الأكثر تصنيعا في العالم فإن الصادرات السلعية نظمت لوحدها 23 مليون منصب شغل، و أن مليار دولار من الصادرات الإضافية يساهم في إنشاء حوالي 19000 وظيفة.

فإذا علمنا بأن في منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية التي تضم الدول الصناعية الكبرى قدر عدد العاطلين عن العمل ب 35 مليون عاطل، فإن من أفضل السياسات المساعدة على التخفيف من ارتفاع معدلات البطالة هو الاتجاه نحو المزيد من اكتساح الأسواق التجارية الخارجية و زيادة صادراتها بصورة تؤدي إلى تحريك النمو بهذه الدول، و هذا ما أكدته المدير السابق للصندوق السيد "ميشال لمديسيس" كمنجزات إيجابية للصندوق بقوله: "تمكنت البلدان النامية بواسطة الارتفاع السريع في وارداتها من منع هبط اقتصاد أشد في العالم الصناعي، و الواقع أنها أصبحت في حدوداتها عاملا محركا للنمو، أليس هذا إنجاز ضخما؟".

استمرار حالة الكساد في الدول الصناعية الكبرى والتي ظهرت منذ منتصف السبعينات دون أن يلوج في الأفق إمكانية الخروج منها لإتباع سياسات داخلية فعالة.

الفصل الثاني: التحول من اتفاقية الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة

لقد تزايد أهمية التجارة الدولية في الخدمات ونموها بمعدل يصل إلى ضعف معدل نمو التجارة الدولية في السلع حيث وصل نصيب تجارة الخدمات عند بداية انعقاد جولة الأورغواي إلى حوالي 25% من حجم التجارة العالمية، وهذا ما جعل الو.م.أ تدخل تجارة الخدمات ضمن المجالات الجديدة لتحرير التجارة الدولية في جولة الأورغواي.

لقد تعاضد دور الشركات المتعددة الجنسيات ودولية النشاط واستحوذها على النصيب الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نفس الوقت الذي زادت فيه حاجة الدول النامية لهذه الاستثمارات لتمويل مشروعات التنمية بعد تفاقم أزمة الديون الخارجية لهذه الدول.

إن من خلال تحليلنا لهذه الدواعي المذكورة نستخلص أن إنشاء منظمة التجارة العالمية كانت ضرورة ملحة و نتيجة منطقية لأن حسن تطبيق الاتفاقيات التجارية الدولية، لا بد من وسيلة للإشراف على تطبيقها و مراجعة السياسات التجارية لدول الأعضاء لتقسيم مدى إلزامهم بما تم التوصل إليه من اتفاقيات كما أن من دواعي ضرورة إنشاء المنظمة هو في نفس الوقت ضرورة مراجعة الاتفاقيات الدولية و اقتراح تعديلها و تصحيحها و كذا استمرار المفاوضات لتحرير ما بقي معلقا و تسوية المنازعات التجارية و التعاون مع المنظمات الأخرى.

وهذا يتحقق إلا بإنشاء منظمة تقوم بهذه الأدوار الأخرى داخلها و يعني الإشراف على الأجهزة المختلفة المتفرعة داخلها لتقوية النظام التجاري والتنسيق بين جوانبه، لأن تجربة 1947 ثبت فشلها مما شجع مخالفتها بضرورة مستمرة كما سبق شرحه، ومن هنا قابل اقتراح إنشاء منظمة التجارة العالمية إقبالا عالميا، و لم يلق معارضة قوية من قبل الدول المشاركة في المفاوضات، و هكذا تم إنشاء منظمة التجارة العالمية على قمة النظام التجاري العالمي الجديد إلى جانب كل من البنك العالمي و صندوق النقد الدولي ليشكلا معا ما يعرف بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

بغرض إتمام الإجراءات الرسمية لجولة الأورغواي، تمت الدعوة إلى انعقاد مؤتمر مراكش في المغرب و فعلا شاركت فيه (في تاريخ 12 إلى غاية 16 أفريل سنة 1994) 117 دولة، و صادقت هذه الدول رسميا على إعلان بونتاديلست (Punta Delist) الذي تضمن محورين رئيسيين:

الفصل الثاني: التحول من اتفاقية الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة

المحور الأول: يتعلق بالمفاوضات حول تجارة السلع، و تهدف هذه الأخيرة إلى توسيع و تحرير التجارة الدولية و تحقيق المزيد من التوسع لصالح كتفة الدول خصوصا بالنسبة للدول النامية و الأقل نموا عن طريق و إزالة و تخفيض التعريفات الجمركية لتحسين فرص دخول الأسواق من جهة و من جهة أخرى تقوية دور الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و كذا تحسين النظام التجاري متعدد الأطراف القائم على مبادئ و قواعد الاتفاقية.

وأيضا لتجاوب نظام الجات مع المناخ الاقتصادي الدولي من خلال تسهيل خطط الإصلاح الهيكلي و تدعيمه للمنظمات الدولية الأخرى.

المحور الثاني: فيهتم بالمفاوضات حول تجارة الخدمات التي تهدف إلى وضع اتفاقية متعددة الأطراف تشمل قواعد التجارة الدولية في الخدمات لمساهمة الدول النامية في التجارة الدولية في هذا المجال.

وحدد الإعلان الوزاري الصادر في بونتا دلست المبادئ العامة للمفاوضات، ودعا أن تجري المفاوضات بأسلوب واضح و شفاف لكافة الأطراف بما يتفق مع الأهداف و الالتزامات المتفق عليها في الإعلان، و كذا مع مبادئ الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية ودعا أيضا الإعلان إلى عدم توقع الدول المتقدمة المعاملة بالمثل من الدول النامية خصوصا فيما يتعلق بالتزامات التي تقدمها في المفاوضات التجارية لتخفيض أو إزالة القيود و عدم مطالبة الدول النامية بتقديم التزامات لا تتفق مع احتياجاتها التنموية و المالية و التجارية، و التعهد بعدم فرض قيود جديدة خلال المفاوضات مع إلغاء المفروض منها على مراحل و في فترة زمنية لا تزيد أجلها تاريخ انتهاء المفاوضات مع مراقبة تنفيذ هذه التعهدات.

المطلب الثاني: محتوى الوثيقة الختامية لجولة الأورغواي:

وخلال انعقاد مؤتمر مراكش وضعت على طاولة سبع وثائق المصادقة عليها و إتمام لإجراءات الرسمية و النهائية لجولة الأورغواي.

الفصل الثاني: التحول من اتفاقية الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة

وقد سبق هذه الوثيقة، إصدار بونتادلست سنة 1986 إعلانا بغرض البدء في مفاوضات جولة الأورغواي، وكان من المفروض أن تدوم أربعة سنوات لكنها دامت أكثر من ذلك نتيجة الصعوبات و الخلافات التي واجهت الدولة المتعاقدة في الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية، خصوصا فيما يتعلق بإدماج بعض المجالات في التجارة الدولية و تحريرها كإدماج مجال الخدمات و استثمار الملكية الفكرية في تحرير التجارة الدولية، لكنه رغم الخلافات التي نشبت بين الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأوروبية و بين الدول المتخلفة، تم في آخر المطاف التوصل على وثيقة ختامية في 15 ديسمبر 1994، و سميت بالوثيقة الختامية لجولة الاورغواي، و تضمنت 28 وثيقة قانونية و غطت البنود التي تضمنها إعلان بونتادلست، وشملت النقاط التالية:

أولا: إنشاء منظمة للتجارة العالمية لتنظيم و تفسير النظام الدولي.

ثانيا: الاتفاقات الخاصة بالتجارة في السلع وتضمنت الاتفاقات التالية:

- ❖ . الاتفاق في مجال الزراعة.
- ❖ . الاتفاق في مجال المنسوجات و الملابس.
- ❖ . الاتفاق حول الوثائق الفنية في التجارة.
- ❖ . الاتفاق حول إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة.
- ❖ . الاتفاق حول إجراءات مكافحة الإغراق.
- ❖ . الاتفاق حول تقدير الرسوم الجمركية.
- ❖ . الاتفاق حول إجراءات الفحص قبل الشحن.
- ❖ . الاتفاق حول قواعد المنشأ.
- ❖ . الاتفاق حول إجراءات تراخيص الاستيراد.
- ❖ . الاتفاق حول الدعم و الإجراءات المقابلة، المضادة و التعويضية.
- ❖ . الاتفاق حول الوقاية.

الفصل الثاني: التحول من اتفاقية الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة

ثالثا: الاتفاق حول التجارة في الخدمات:

يتضمن هذا الاتفاق مجالات الخدمات التي تغطيها الاتفاقية و الالتزامات العامة و الضوابط التي يجب على الدول المتعاقدة الالتزام بها و عدم تجاوزها.

رابعا: الاتفاق حول حقوق الملكية الفكرية، و تجارة السلع المقلدة:

حدد هذا الاتفاق جل المبادئ الأساسية المتعلقة بالالتزام بمعاملة وطنية أي أنه لا يجب التمييز بين المواطنين وغيرهم من مواطني الأطراف الأخرى، و تضمن الاتفاق أيضا حقوق الملكية الفكرية المنفردة كحقوق النسخ و تعيين العلامات التجارية، ضرورة التزام حكومات دول الأعضاء بحماية حقوق الملكية الفكرية.

إذن من خلال عرض هذه الاتفاقيات التي تضمنتها الوثيقة الختامية لجولة الأوروغواي، تتضح لنا الطبيعة الخاصة و المتميزة لجولة الأوروغواي التي أنهت بصور مجموعة من الاتفاقيات و عدد من القرارات الوزارية التي تنظم برنامج عمل مستقبلي من الموضوعات التي تم التوصل إليها حيث قسمت هذه الموضوعات إلى ثلاثة أقسام:

*القسم الخاص بالنفاذ إلى السوق: و تنظمه مجموعة من الاتفاقيات منها بروتوكول النفاذ إلى الأسواق و اتفاق الزراعة الذي يعتبر الأول من نوعه في هذا المجال خصوصا بعد فشل الجولات السابقة (التي شهدتها الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية) في تحقيق ذلك، و بالتالي يعتبر الاتفاق خطوة إيجابية في اتجاه تحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية نتيجة احتواء الاتفاق على التزامات معنية كتخفيض القيود الجمركية و فتح الأسواق أمام الواردات التي كانت خاضعة لقيود غير جمركية بما لا تقل عن 3% تزداد إلى 5% في عام 2000، و تخفيض دعم الإنتاج و التصدير بنسب 21% إلى 23% على التوالي (تلتين) النسبة فقط للدول النامية.

و شمل القسم الخاص بالنفاذ إلى الأسواق اتفاق المنسوجات الذي يقضي بالإلغاء التدريجي لنظام الحصص التي كانت تنظم التجارة الدولية في مجال المنتجات النسيجية، حيث يتم الإلغاء تدريجيا على أربعة مراحل و خلال عشر سنوات و ذلك وفقا للجدول التالي:

الفصل الثاني: التحول من اتفاقية الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة

الجدول رقم (01): الإلغاء التدريجي لنظام الحصص في المنظمة العالمية للتجارة

المرحلة	التاريخ	نسبة التحرير
1	1995/1/1	%16
2	1998/1/1	%17
3	2002/1/1	%18
4	2005/1/1	%49

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات سائلة الذكر

أما القسم الثاني: فيضم أهم الاتفاقيات في مجال تدعيم نظام وقواعد اللغات من الجانب المؤسساتي و من بينها اتفاقات الدعم و الوقاية، و مكافحة الإغراق و هناك عددا من الاتفاقيات الأخرى الأقل أهمية شملها هذا القسم و من بينها العوائق الفنية للتجارة و إجراءات تراخيص الاستيراد و قواعد شهادات المنشأ، اتفاقية التثمين الجمركي.

المهم أن في المؤتمر الوزاري حثت الدول وأعطت أهمية أكثر لمجال الدعم خصوصا وأن الدول المتعاقدة بدأت تطبق هذه الاتفاقيات عقب انتهاء جولة طوكيو، و جرت مفاوضات جولة الأوروغواي في اتجاه تعزيز وتقوية نظام فرض الرسوم التعويضية على السلع المدعمة مع كيفية إثبات الضرر للصناعة الوطنية نتيجة انتهاج سياسة دعم الصادرات وتطبيق أحكام اتفاق الزراعة فيما يخص الدعم على السلع الزراعية وحدها.

أما بالنسبة للقسم الثالث فتضمن موضوعات جديدة كإجراءات الاستثمار والملكية الفكرية، التجارة في الخدمات، وهنا تم التوصل إلى ثلاث اتفاقيات تشمل المجالات المذكورة أعلاه.

ومن جهة أخرى أكدت الدول المتعاقدة على تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية التي تقضي بالمساواة بين المشروعات المحلية والاستثمارية الأجنبية وفي مجال الملكية الفكرية واتجه الاتفاق في هذا المجال نحو التأكيد على الالتزام بأحكام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بأنواعها المتعددة ووفقا لمبدأ شرط الدولة الأولى بالرعاية الذي يقضي بمنح المزايا نفسها التي تمنح لدولة ما إلى باقي

الفصل الثاني: التحول من اتفاقية الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة

الأطراف جميعها، و كذا لمبدأ شرط المعاملة الوطنية التي تمنح المعاملة نفسها للأجانب الممنوحة للمواطنين لضمان فاعلية توفير الحماية لحقوق الملكية الفكرية عن طريق وضع إجراءات فعالة تكفل حصول صاحب الحق على حقوقه مع ضمان عدم استخدامها بطريقة تعرقل التجارة المشروعة.

أما بالنسبة للاتفاق المتوصل إليه في جولة الأورغواي المتعلق بالتجارة في الخدمات فيعتبر أول اتفاق دولي متعدد الأطراف في هذا المجال لأنه يشمل مجموعة من القواعد التي تم تطويرها من اتفاقية الجات لكي تتكيف مع طبيعة الخدمات التي تنقل من إقليم الدولة إلى أخرى عبر عدة وسائل أهمها حركة الحدود، حركة المستهلك وحق التأسيس وحركة العمالة.

وقد نضم هذا القسم مجموعة من الالتزامات العامة تمثل المبادئ العامة للاتفاق من بينها شرط الدولة الأكثر رعاية والمعاملة الوطنية، و كذا مجموعة من الالتزامات التي تحددها كل دولة من الدول المشاركة في الاتفاق و التي تسمح فيها للموردين الأجانب بدخول السوق المحلية بالشروط المشار إليها، ودعم الاتفاق الخاص بالخدمات بمجموعة من الملاحق القطاعية التي تعالج تفاصيل الاتفاقية مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات التي تحدد طبيعة كل قطاع خدمة و شملت الملاحق الأربعة القطاعات التالية:

1. الخدمات المالية و 2. اتصالات و 3. النقل الجوي و قطاع انتقال الأيدي العاملة.

واستكملت المفاوضات خلال عام 1995 خاصة في قطاع الخدمات المالية و قطاع انتقال العمالة عموماً، و بعده تطرقنا لمحتوى الوثيقة الختامية لجولة الأورغواي يمكننا القول أن الوثيقة التي صادقت عليها 177 دولة من الدول المشاركة في مؤتمر مراكش تضمنت مجموعة الاتفاقات ممتدة الأطراف بشأن التجارة في السلع و سبقتها اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية لكي تتمتع كافة دول الأعضاء فيها بقوة تصويتية متساوية بغض النظر عن حجم تجارتها الخارجية و قوة اقتصادها بغرض تحديد الضوابط و القواعد التي تعمل على تحرير التجارة الدولية خصوصاً بعد فشل الاتفاقية العامة بالتعريف الجمركية في إدارة و توجيه السياسة التجارية للدول المتعاقدة.

الفصل الثاني: التحول من اتفاقية الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة

والهدف أيضا من اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية هو إيجاد نظام دولي فعال لتسوية المنازعات التجارية بين الأعضاء باتخاذ إجراءات انتقامية تجارية ضد المخالفين لها، كما تعمل أيضا المنظمة على إدارة الاتفاقيات التي تم التوصل إليها.

إذن انطلاقا من هذه المعطيات يمكن اعتبار مؤتمر مراكش الانطلاقة الأولى لتحرير التجارة الدولية التي تم خلالها الإعلان الرسمي عن نشأة المنظمة الدولية للتجارة.

المطلب الثالث: أجواء انعقاد مؤتمر مراكش

بههدف التوقيع على الاتفاقيات، وإتمام الإجراءات الرسمية والنهائية لجولة الأورغواي، عقد الاجتماع الوزاري في مدينة مراكش بالمغرب في الفترة ما بين 12 إلى غاية 16 أفريل 1994 بمشاركة 125 دولة عضو بالاتفاقية العامة للتعريف الجمركية. وكذا عدد من الدول التي كانت تريد الانضمام إليها بصفتها دول مراقبة.

وخلال المؤتمر، وضعت على طاولة المناقشة سبعة وثائق تمثل حصيلة أكثر من سبع سنوات من المفاوضات وهي:

1. قرار بقبول الانضمام لمنظمة التجارة العالمية (O.M.C)(W.T.O)
2. قرار بإنشاء اللجنة التحضيرية المعنية بإجراءات إنشاء المنظمة، وتحديد نطاق ولايتها.
3. قرار بدراسة الانعكاسات المالية والإدارية المترتبة عن إنشاء المنظمة.
4. قرار بدراسة العلاقة بين التجارة والبيئة و إنشاء لجنة دائمة.
5. الموافقة على إصدار إعلان مراكش.
6. اعتماد الوثيقة الختامية للجولة، و إحالتها للوزراء المعنيين.
7. اعتماد اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية و ملحقاتها من الاتفاقيات و القرارات و الإعلانات و إحالتها للوزراء للتوقيع عليها.

الفصل الثاني: التحول من اتفاقية الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة

بالإضافة إلى هذه النقاط أدرجت الو.م.أ موضوعين مستحدثين لم يعالجا من قبل أي خلال مفاوضات الأورغواي و يتعلق الأمر بالعلاقة بين التجارة و البيئة و موضوع معايير العمل، أو ما يسمى بالإغراق الاجتماعي.

فبالنسبة للنقطة الأولى المتعلقة بالعلاقة بين التجارة و البيئة فدعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنشاء لجنة دائمة للتجارة و البيئة في إطار منظمة التجارة الدولية.

هذا الاقتراح الأمريكي في البداية قوبل بالرفض من قبل الدول النامية خشية من عدم التزامها بالمعايير المشددة التي تقضها الدول المتقدمة في هذا المجال خاصة و أن موضوعات المعايير البيئية تجاوزت النشاط الصناعي لتشمل السلع الزراعية، التي تمثل الركيزة الأساسية لصادرات العديد من الدول النامية و هنا يعني أن استخدام هذه المعايير كشرط مسبق لتدفق تجارة الدول النامية إلى أسواق الدول العظمى سيعرقل نمو اقتصادها غلا أنه في مؤتمر مراكش تم التوصل إلى قرار وزاري يقر بإنشاء اللجنة و تحديد نطاق ولايتها، وبهذا أصبح موضوع العلاقة بين التجارة والبيئة رسمياً.

أما بالنسبة للنقطة الثانية المتعلقة بمعايير العمل والإغراق الاجتماعي نعود إلى الاقتراح الكندي و الأمريكي الذي طرح خلال انعقاد مؤتمر مراكش القاضي بإدراج هذه النقطة ضمن المهام المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية لضمان التزام كافة الدول بمعايير العمل الدولية بحيث دعت إلى معاقبة و محاسبة الدول التي لا تطبق لمعايير وفقا لأحكام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و نظام عمل منظمة التجارة العالمية، بطبيعة الحال هذا الاقتراح الكندي . الأمريكي رفضته الدول النامية باعتبارها تقتصر معظمها إلى كفاءة عناصر الإنتاج و اعتبرت هذه الدول أن المهام المقترحة في هذا النطاق للمنظمة يدخل ضمن الاختصاص الأصيل لمنظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة، و بالتالي لا مجال لإدراجها ضمن الموضوعات التي ستتناولها منظمة التجارة العالمية.

و فعلا نجحت الدول النامية في عدم إدماج موضوعات العمالة ضمن أنشطة منظمة التجارة العالمية، و طالبت من الدول العظمى في البدء في النقاش حول موضوعات أخرى كسياسات الهجرة في الدول المتقدمة و حقوق المهاجرين و حرية انتقال الأيدي العاملة بين دول الأعضاء في المنظمة،

الفصل الثاني: التحول من اتفاقية الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة

لكن هذا لا يعني أن الملف أغلق بالعكس فعلى سبيل المثال قررت دول الاتحاد الأوروبي الأخذ بعين الاعتبار معايير العمل في تعدد علاقاتها التجارية بالدول النامية.

فبعد التعرض إلى النقطتين المتعلقةتين بمحتوى الوثيقة و انعقاد مؤتمر مراكش يمكننا القول بأن توصل الدول المتعاقدة إلى الوثيقة الختامية يعتبر نجاحا و تقاديا لنشوب حرب تجارية بين الدول العظمى و بالتالي يعيدنا إلى فرض التجارة العالمية التي سادت في فترة الثلاثينات من هذا القرن و التي جلبت في أعقابها الحرب العالمية الثانية.

فلا ننسى أن جولة الأورغواي جرت في بيئة دولية شهدت تغيرات في بنية الاقتصاد العالمي تحت تأثير الحلقات الأحدث للثورة العلمية و التكنولوجية و الثورة الصناعية التكنولوجية ما بين فترة السبعينات و التسعينات و كذا تأثير تداعي المنظومة الاشتراكية السوفياتية منذ ثورة جورباتشوف لإعادة البناء و حتى سقوط الاتحاد السوفياتي سابقا في الثمانيات و بداية التسعينات.

فسقوط المنظومة الاشتراكية (إذا استطعنا القول) و اتساع نطاق التحول الاقتصادي الليبرالي في العالم النامي يفسر مشاركة أكبر عدد من الدول في جولة الأورغواي، لكن نلاحظ هنا أنه رغم الخلافات و الضغط الأمريكي في كل مرة فإن الدول الأوروبية و اليابان و الدول النامية تراجعت عند التشدد في المواقف خلال التفاوض في مختلف مراحل جولة الأورغواي، و يمكن اعتبار هذا التنازل برغماتي من الدرجة الأولى و ذلك لاستجابة تفريط أوروبا و اليابان في المكاسب الأعلى التي تجنيها من التصدير إلى السوق الأمريكي الهائل .

وحتى بالنسبة للدول النامية فلا تستطيع الاستغناء عن أسس المعاملة التفضيلية التي تمنح لها (خاصة بالنسبة للدول الأقل نموا)، و أيضا يمكن اختفاء و زوال الاتحاد السوفياتي و كتلة البلدان الاشتراكية الماركسية التي حولت نظامها السابق إلى نظام الاقتصاد الحر بعد انتهاجها فيما سبق النموذج الاقتصادي الاشتراكي كأسلوب للتنمية.

الفصل الثاني: التحول من اتفاقية الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة

المبحث الثاني: ماهية المنظمة العالمية للتجارة

بعد الحربين العالميتين، وتلاشي الاتحاد السوفياتي سابقا رأينا كيف أن الدول الغربية الرأسمالية، تسعى على الهيمنة على الاقتصاد العالمي عن طريق تداول تعبير "النظام الاقتصادي الدولي الجديد" التي تمحورت آليته بتعظيم دور ثلاث مؤسسات دولية منبثقة عن الأمم المتحدة، وتشرف بدورها على الاقتصاد العالمي في الميادين: النقد، المالية، والتجارية، وحدد أسلوبها في تحرير النظام النقدي من خلال صندوق النقد الدولي الذي يعمل على اعتماد القواعد والأسس التي تحكم السياسات النقدية كأسعار السلع وموازن المدفوعات والعجز، ويتحكم بالمدىونية الخارجية.

أما بالنسبة للركيزة الثانية للنظام الاقتصادي الجديد التي تريد الدول الرأسمالية اعتماده فتمحورت حول تحرير المالي، بحيث تم انشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير وكما رأينا مهمته المعلنة تمثلت في مساعدة الدول الأعضاء خاصة بالنسبة للدول التي تعاني من صعوبات تنموية، فيعمل على تقديم قروض طويلة الأمد لبرامج التنمية للدول المعنية.

أما بالنسبة للركيزة الثالثة للنظام الاقتصادي الجديد فتتمثل بتحرير النظام التجاري الدولي لوضع معايير تعمل على تحرير التجارة الدولية، فتم إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية التي أطلق عليها اختصارا كلمة (general agreement on tariffs and trade GATT) واستهدفت تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية والعوائق الكمية وبالتالي توسيع حجم التبادل التجاري الدولي والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، لكن للأسف لم تستطع الاتفاقية تحقيق ما كانت تصبو إليه، وبالتالي كان من الضروري التفكير في إيجاد نظام دولي فعال لتسوية المنازعات التجارية خصوصا وأن جل جولات الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية واجهتها خلافات حادة بين الدول الخ... كان من الضروري إنشاء منظمة تعمل على إحياء وإنعاش التبادلات التجارية وفقا لمبدأ عدم التمييز بين السلع.

الفصل الثاني: التحول من اتفاقية الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة

وفعلا نصت الوثيقة الختامية لمفاوضات جولات الأوروغواي في المادة الأولى والثانية على إنشاء منظمة عالمية للتجارة تقوم على إدارة وتنظيم العلاقات التجارية الدولية.

المطلب الأول: نشأة المنظمة العالمية للتجارة

تعتبر الاتفاقية المنشأة للمنظمة العالمية للتجارة تتوجا للنتائج التي توصلت إليها الدول المشاركة في جولة الأوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف (1986-1993) والتي تم التوقيع على الاتفاق النهائي لها في مدينة مراكش المغربية في 5 أبريل 1994، ذلك أن هذه الجولة من جولات المفاوضات التجارية في إطار الجات لم تقتصر على مناقشة المسائل التقليدية والجديدة في مجال التجارة الدولية فحسب.

وإنما تطرقت أيضا إلى مناقشة إنشاء تنظيم دولي يتولى إدارة التجارة الدولية، بالإضافة إلى هيئة للتحكيم تفصل في المنازعات التجارية، بالإضافة إلى هيئة للتحكيم تفضل في المنازعات التجارية بين الدول بطريقة أكثر تنظيما وفاعلية، ومن ثم فقد تم إنشاء منظمة لتجارة العالمية لتكون بمثابة الإطار المؤسس لإدارة العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء في كافة الأمور المتعلقة بالاتفاقيات التي تم التوصل إليها في نهاية جولة مفاوضات الأوروغواي، ولتكون بمثابة الضلع الثالث في منظومة المؤسسات التي تتولى لإدارة الاقتصاد العالمي إلى جانب كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

والواقع أن ثمة مبررات عدة كانت في سبيل العمل على خلق كيان مؤسس دولي يتولى تنظيم الأمور المتعلقة بالتجارة الدولية، ومن ذلك أن جولات المفاوضات السبع السابقة لجولة الأوروغواي في إطار اتفاقية الجات وإن كانت قد حققت نجاحا ملموسا في تخفيض الرسوم الجمركية، إلا أن العلاقات التجارية الدولية أخذت تشهد منذ بداية السبعينات من القرن العشرين انتشارا في استخدام القيود غير جمركية للحد من حرية انسياب التجارة الدولية.¹

¹ حسن نافعة، محمد شوقي عبد العالي: التنظيم الدولي، مكتبة الشروق الدولية، 2002، ص. 265.

الفصل الثاني: التحول من اتفاقية الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة

خصوصاً وأن نشاط الجات قد اقتصر منذ نشأتها على التجارة الدولية الخاصة بالسلع المصنعة فقط، دون أن تحض التجارة في سواها من السلع الزراعية ومجالات الخدمات باهتمام الاتفاقية، أضف إلى هذا تعاظم التجارة الدولية في مجال الخدمات المتعلقة بالاستثمار وحقوق الملكية الفكرية، والتي تم التوصل إلى اتفاقات بشأنها في جولة الأوروغواي، وهو ما استلزم خلق كيان مؤسسي دائم ليقوم بتنفيذ هذه الاتفاقات.

ولفهم ميكانيزمات أو آليات عمل هذه المنظمة رأينا أنه من الضروري التطرق إلى ثلاثة مطالب وتضمنت النقاط التالية:

- ❖ الهياكل التنظيمية للمنظمة العالمية للتجارة.
- ❖ الأحكام الخاصة بالعضوية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- ❖ الأهداف المباشرة وغير المباشرة لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الثاني: الهياكل التنظيمية للمنظمة العالمية التجارية

عرفت المنظمة العالمية للتجارة بأنها الإطار المؤسسي المشترك لسير العلاقات التجارية فيما بين أعضائها في المسائل المتعلقة بالاتفاقيات والأدوات القانونية المقترنة بها، وتنتمتع كافة الدول الأعضاء فيها بمجموعة متجانسة من الحقوق والالتزامات المتكافئة (نظرياً)، وهذا بغض النظر عن حجم الدولة وقدرتها الاقتصادية أو نصيبها في التجارة العالمية.

قانونياً: عرفت المنظمة بأنها منظمة دولية تتمتع بسلطات تعاقدية لوضع القواعد واتخاذ التدابير وإصدار الأحكام بشأن كافة الأمور ذات الصلة بالتبادل التجاري الدولي في السلع والخدمات.

ووفقاً للمادة الرابعة من اتفاقية مراكش لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة فتتألف المنظمة العالمية للتجارة من أربعة أجهزة، تعمل على تطبيق ما جاء في ميثاق المنظمة وحددت مهام كل جهاز على النحو التالي:

أولاً: المؤتمر الوزاري: يعتبر هذا المؤتمر أعلى سلطة لإيجاد القرارات في المنظمة، فهو يصنع القرارات بما في ذلك تعجيل مواد الاتفاقية المنشأة للمنظمة ذاتها.

الفصل الثاني: التحول من اتفاقية الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة

ويتألف المؤتمر الوزاري من ممثلي جميع الأعضاء المنظمة دون استثناء، وحسب المادة الرابعة من الاتفاقية دائما يجمع المؤتمر الوزاري مرة على الأقل كل سنتين، كما يضطلع بمهام المنظمة ويتخذ كل الإجراءات اللازمة لهذا الغرض.

وبهذا يمكننا القول بأنه للجهاز سلطة اتخاذ القرارات في جميع المسائل التي تنص عليها أي من الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف (إذ طلب ذلك أحد الأعضاء ووفقا للمقتضيات الخاصة بصنع القرار المشار إليه في هذه الاتفاقية وفي اتفاق التجارة متعددة الأطراف ذي الصلة)، فهذه الهيئة تشبه جمعية الأطراف المتعاقدة للاتفاقية العامة للتعريف الجمركية.

عقدت المنظمة حتى نهاية 2001 أربعة مؤتمرات وزارية، كان الأول في سنغافورة عام 1996، والثاني في جنيف عام 1998، والثالث في سياتل عام 1999، أما الرابع فقد عقد في الدوحة عام 2001، وفيما يلي سوف نتناول هذه المؤتمرات وأهم الموضوعات التي قامت بطرحها.

مؤتمر سنغافورة 1996

تم عقد هذا المؤتمر خلال الفترة من 9 إلى 13 ديسمبر من عام 1996،¹ حيث حضره ممثلوا 120 دولة من الدول الأعضاء بالإضافة إلى بعض الدول التي هي في طريق الانضمام إلى منظمة التجارة ومن أهم الموضوعات التي طرحت في هذا المؤتمر استكمال مفاوضات تحرير التجارة ومتابعة وتقييم مدى تنفيذ اتفاقيات المنظمة.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها في هذا المؤتمر ما يلي:

ثانيا: المجلس العام

ويتألف هذا المجلس أيضا من ممثلي جميع الأعضاء، دون استثناء ويجتمع حسبما يكون ذلك مناسبا ومهام المجلس هو الاضطلاع بمهام المجلس هو الاضطلاع بالمهام الموكلة إليه بموجب الاتفاقية،

¹ عادل المهدي: عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، ص. 317.

الفصل الثاني: التحول من اتفاقية الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة

حيث يتولى مسؤوليات المؤتمر الوزاري فيما بين دورات انعقاده، ويقوم بوضع القواعد التنظيمية، واللوائح الإجرائية الخاصة بعمل اللجان المختلفة المشكلة في إطار المنظمة.

إذا هذا المجلس الذي له صلاحية النظر في نظام النزاعات وفحص السياسات الاقتصادية، يعد بمثابة مجلس إدارة المنظمة حيث يعمل أيضا على وضع ترتيبات التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، التي تضطلع على المسؤوليات ذات طبيعة متداخلة أو متصلة بعمل منظمة التجارة الدولية أو بمفهوم آخر عطت الوثيقة للمجلس صلاحية إقامة علاقات مع المنظمات الدولية الحكومية، التي تتصل بمسؤوليات المنظمة كما تتشاور وتتعاون في النسائل التجارية مع المنظمات غير الحكومية. ويضم المجلس العام ثلاثة مجالس:

للمجلس تجارة السلع

للمجلس تجارة المخدرات

للمجلس الجوانب وحقوق الملكية الفكرية.

وتعمل هذه المجالس تحت الإشراف العام للمجلس العام، وتضطلع المجالس المذكورة بالمهام التي حددتها الاتفاقيات وتكون العضوية في هذه المجالس مفتوحة لممثلي جميع الأعضاء تجتمع حسب الضرورة للقيام بمهامها ويمكنها أيضا إنشاء أجهزة فرعية حسبما تقتضيه الضرورة.

ثالثا: الأمانة العامة (إدارة التنفيذ)

تعتبر الأمانة العامة الجهاز الإداري للمنظمة العالمية للتجارة ويتألفها مدير عام يعين من قبل المؤتمر الوزاري الذي يحدد فترة تشغيل للمنصب وشروط خدمته.

وطبقا للتوصيات المؤتمر الوزاري يقوم المدير العام بتعيين موظفي الأمانة العامة ويحدد واجباتهم وشروط خدماتهم كما يقوم بتقديم مشروع ميزانية المنظمة السنوية وتقديراتها وبياناتها المالية السنوية إلى لجنة الميزانية والمالية، وبعدها تراجع لجنة الميزانية والمالية والإدارية التقديرات السنوية للميزانية والبيانات المالية السنوية المقدمة لها من قبل المدير العام، وتتقدم بتوصيات من شأنها إلى المجلس العام (الجهاز الثاني للمنظمة) وتخضع تقديرات الميزانية لسنوية لموافقة المجلس العام.

الفصل الثاني: التحول من اتفاقية الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة

وتقترح لجنة الميزانية والمالية والإدارة على المجلس العام أنظمة مالية تتضمن أحكاماً¹

جدول المساهمات المتضمن توزيع مصروفات المنظمة على أعضائها.

الإجراءات التي تتخذ بشأن الأعضاء الذين يتأخرون عن سداد مساهماتهم.

وتتبنى المالية، حيثها كان ذلك عملياً على أنظمة وممارسات اتفاقية العامة للتعريف الجمركية لسنة

1947 إلى نقطتين هامتين وهما:

١- الأولى هو أن المجلس العام يعتمد الأنظمة المالية وتقديرات الميزانية السنوية بأغلبية الثلثين

على أن تتضمن هذه الأغلبية الأكثر من نصف الأعضاء المنظمة.

٢- الثانية: هو أن على عضو أن يسدد في أسرع وقت مساهمته في مصروفات المنظمة وفقاً

للأنظمة المالية التي يعتمدها المجلس العام.

ووفقاً لما ذكر، فإن مسؤوليات المدير العام ومسؤوليات موظفي الأمانة العامة من حيث

طبيعتها مسؤوليات دولية بحثية، ولا يجوز لهم أن يسعوا أو أن يتقبلوا قيامهم بواجبهم تعليمات من

أي حكومة أو من أي جهة خارج إطار المنظمة، وعليهم أن يمتنعوا عن أي عمل قد ينعكس بصورة

سلبية على مركزهم كموظفين دوليين وبالتالي احترام الطابع الدولي لمسؤوليات المدير العام وموظفي

الأمانة العامة.

رابعاً: جهاز تسوية المنازعات وآلية مراجعة السياسات التجارية وبعد أهم الأجهزة الرئيسية للمنظمة

العالمية للتجارة وتشمل كافة المجالات كالتجارة في السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية.

ويعتمد هذا الجهاز في عمله أسلوب تسوية المنازعات² المنصوص عليها تفصيلاً في أحكام

الاتفاقية الخاصة به، حيث يصدر الجهاز أحكاماً ملزمة للأطراف المتنازعة من خلال هيئة

المحكمين، وللضرورة يستوجب لأي طرف حق استئناف قرار هيئة المحكمين.

¹ سمير محمد عبد العزيز: المرجع السابق، ص. 85.

² سمير محمد عبد العزيز: المرجع السابق، ص. 85.

الفصل الثاني: التحول من اتفاقية الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن مهمة هذا الجهاز هي تسوية النزاعات الثنائية، بحيث تصبح القرارات المتوصل إليها الزامية لجميع الأطراف، ويتم تنفيذها في أقصى الآجال الممكنة، وفي هذا السياق تضمنت الوثيقة المؤسسة للمنظمة العالمية للتجارة ملحقا خاصا يوضح هذه الإجراءات، كمرحلة المشاورات والمصالحة، فمثلا تطلب الدولة المتضررة عقد مشاورات ثنائية مع الطرف المدعي عليه الذي يجب أن يرد على ذلك الطرف الآخر خلال عشرة أيام، بينما تنطلق عمليات المشاورة والمصالحة بعد شهر من تقديم الطلب، وفي حالة رفض الطرف المدعي عليه الرد، فإنه يحق للدولة المتضررة طلب إنشاء هيئة لحل النزاع.

وتتشكل هذه الهيئة من ثلاثة إلى خمسة أعضاء حكوميين أو غير حكوميين غير مواطني الدولة في النزاع، وتعمل هذه الهيئة بطبيعة الحال تحت إدارة منظمة التجارة الدولية.

وفي حالة حدوث خلاف بين متقدمة ودولة نامية فيضان عضوا واحدا على الأقل في الهيئة المختارة باختيار من الدولة النامية إذا طلبت ذلك، كما حددت الوثيقة أيضا فترة إنهاء مهام الهيئة من ثلاثة إلى ست أشهر وتقدم الهيئة تقريرها النهائي وتقوم على إصدار قراراتها وفقا لقوانين الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية، وتصبح هذه القرارات ملزمة للطرف الذي يقع عليه الخطأ وهو مطالب بتنفيذه كما يجوز له استئناف القضية إذ يناقش الطعن في إطار المنظمة.

وفي حالة عدم الطعن، فإنه يلتزم بالتعويض وفي حالة الرفض فإن الهيئة تسمح للدول المتضررة من اتخاذ إجراءات انتقامية التبادلية التي تقضي بأنه يجوز للطرف المضار أن يقوم بتعليق وفق التزامه تجاه الطرف المخالف في المجالات وقطاعات ليست بالضرورة هي نفس القطاع أو المجال محل الخلاف.

هذا بالنسبة لجهاز تسوية المنازلات، أما بخصوص آلية مراجعة السياسات التجارية، فهي الجهة المنوطة بمراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء وفقا للفترة الزمنية المتفق عليها، وحددت الفترة عامين للدول المتقدمة إلى أربعة أعوام للدول لنامية، وستة أعوام للدول الأقل نموا، ويرجع هذا الاختلاف الزمني لطبيعة الظروف الاقتصادية لكل دولة ومدى استقرارها ومعدلات نموها بالنسبة للدول النامية نظرا لعدم استقرارها اقتصاديا، وبالتالي تتاح لهذه الدول فترة زمنية أطول للمراجعة

الفصل الثاني: التحول من اتفاقية الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة

وإتاحة الفرصة لاستقرارها السياسات الجديدة التي تطبقها هذه الدول حتى تسهل عملية التقييم بكل موضوعية.

وتشمل المراجعة بالإضافة إلى السياسات التجارية التشريعات الوطنية واللوائح والإجراءات التي تنظمها سواء في السلع والخدمات، إذن يعتبر جهاز تسوية المنازلات من أهم الإنجازات التي تمخضت عنها جولة الأوروغواي فنلاحظ أن أحكام اتفاقية العامة للتعريف الجمركية في المادتين 22-23 والمتعلق بتسوية المنازعات التجارية بين الأطراف المتعاقدة اتسمت بالقصور وعدم الفاعلية نتيجة غياب الهيئة القضائية المخولة بالإشراف على تنفيذ هذه الأحكام وأيضاً كونها غير ملزمة بالقدر الكافي للأعضاء.

فالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً استغلت غياب مثل هذه الهيئة القضائية وكانت أكثر الدول استخداماً للإجراءات العقابية المنفردة، بموجب أحكام قانونها التجاري الذي يقضي بفرض العقوبات الاقتصادية ضد الدول التي تتبع ممارسات أو سياسات ترى فيه الولايات المتحدة الأمريكية أنها ممارسات غير عادلة أو غير منصفة للتجارة الأمريكية خاصة القسم المعروف بـ Super 301¹، فعملت الولايات المتحدة الأمريكية بهذا القانون إلى فرض عقوبات تجارية إلى التي لا تحترم الحقوق الأمريكية في مجال الملكية الفكرية أو تخل بمصالحها التجارية، بالمقابل نلاحظ أن الدول النامية وخلال مفاوضات الأوروغواي لعبت دوراً رئيسياً في التوصل إلى مجموعة متكاملة عن المبادئ والضوابط التي يتحكم عملي آلية تسوية المنازعات التجارية وفعلاً خلال مؤتمر مراكش دعت الدول المشاركة في الميثاق إلى إنشاء تسوية المنازعات يعمل على تسوية النزاع في عدة مراحل تصاعدية حيث تبدأ وتشرع في التشاور كأساس لتسوية النزاع القائم ما بين الطرفين.

وفي حالة إخفاق المشاورات حددت إجراءات أخرى على الشاكي اتخاذها كالاتجاء إلى التحكيم وإقرار حق الدول المضارة في التعويض.

¹ سمير محمد عبد العزيز: المرجع السابق، ص. 86.

الفصل الثاني: التحول من اتفاقية الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة

أما بالنسبة للدول الأقل نموا فقد أقر الاتفاق في مادته 24 أحكاما خاصة، حيث حث الدول المتطورة بعدم في حالة قيام احداها بإلغاء أو تعطيل التزاماته بموجب الاتفاقيات، نتيجة الأوضاع الاقتصادية المتردية في هذه البلدان (عدم تنفيذ الالتزامات).

نقطة أخرى هامة يجب الإشارة والمتعلقة بالقرار الذي أصدره المجتمعون في مؤتمر مراكش حيث يقضي بإخضاع قواعد اتفاق وإجراءات تسوية المنازعات في المنظمة العالمية للتجارة لمراجعة شاملة خلال اربع سنوات بعد إنشاء المنظمة بغرض الاستفادة من الخبرة التطبيقية المكتسبة وكذا النظر في استمرار تطبيق هذه القواعد كما هي وتعديلها أو حتى إلغائها بعضها حتى لا تتحول هذه الإجراءات إلى إطار قانوني جامد لتسهيل عملية التبادل التجاري الدولي.

عموما تعمل الأجهزة الأربعة المذكورة، وفقا لوثيقة المنظمة العالمية للتجارة، على؟؟؟ تطبيق البيان الختامي لجولة الأوروغواي حيث يقوم المؤتمر الوزاري والمجلس العام باتخاذ القرارات وفقا لمبدأ التصويت، وتستمر المنظمة في اتخاذ القرارات بتوافق الآراء حسب الممارسات المتبعة بموجب الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية أي عن طريق التصويت بمفهوم آخر لكل عضو في المؤتمر الوزاري والمجلس العام صوت واحد ويتخذ القرار بأغلبية أصوات الحاضرين، وهنا شير إلى التناقض القائم حين تمارس المجموعة الأوروبية الموحدة حقها في التصويت فيكون لها من الأصوات عدد مماثل لعدد دولها التي هي أعضاء في المنظمة.

المطلب الثالث: أساليب الانضمام والانسحاب من المنظمة العالمية للتجارة

وبخصوص التعديلات المتعلقة بنصوص أحكام الاتفاقيات المتعددة الأطراف، فيتم عرضها على المؤتمر الوزاري إلا بعض التعديلات، فلا يمكن إجرائها إلا بالإجماع أي بموافقة الأغلبية ومنها على سبيل المثال اتفاقية التجارية في الخدمات وكذا حقوق الملكية الفكرية وحق الانسحاب من المنظمة، فبعد تعرضنا لأهم الهياكل التنظيمية للمنظمة العالمية للتجارة نطرح السؤال التالي:

ماهي الاحكام الخاصة بالعضوية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة للتكيف مع النظام التجاري الحالي وتسهيل عملية التبادل التجاري؟

الفصل الثاني: التحول من اتفاقية الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة

لما وما هي الإجراءات التي يجب على الدولة المنظمة اتخاذها للانسحاب من المنظمة؟
لما هذا ما سندرسه بدقة وتمعن في المطلب الثاني؟

قبل التعرض إلى أساليب وشروط انضمام أي دولة إلى المنظمة العالمية للتجارة، يجب الإشارة إلى أن الوثيقة مراكش تعتبر كل الدول المتعاقدة في الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية أعضاء أصليين ابتداء من سنة 1994، تاريخ الإقرار بإنشاء المنظمة تاريخ الإقرار بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة، وأضافت وثيقة مراكش دول المجموعة الأوروبية نتيجة قبولها بالاتفاقية الحالية والاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف، فالنسبة للدول التي تريد الانضمام، فقد حددت وثيقة مراكش عدة شروط تسمح لها بذلك، فكما جاء في الاتفاقية¹ :

"لأي دولة أو إقليم جمركي منفصل يملك استقلالاً ذاتياً كاملاً، في إدارة علاقاته التجارية والمسائل الأخرى المنصوص عليها في هذا الاتفاق، وفي الاتفاقيات التجارية أن تنضم إلى هذا الاتفاق بالشروط التي يتفق عليها بينه وبين المنظمة"

ويتوافر هذا الشرط الهام، أي تمتع الدولة التي تريد الانضمام بحرية تامة في إدارة علاقاتها التجارية الخارجية، يتولى المؤتمر الموازي البث في طلبات الانضمام بأغلبية ثلثي الأصوات الدول الأعضاء التي تلتزم لتقديم جداول التنازلات في السلع، وعروض التعهدات في الخدمات وتتفاوض حولها مع مختلف الدول الأعضاء إلى أن يتم التوصل لاتفاق حول التزامات العضو الجديد.

ويتخذ المؤتمر الوزاري بعد هذه الإجراءات السابقة الذكر قرارات الانضمام، ويوافق على شروط اتفاق بأغلبية ثلثي الأعضاء، ويخضع انضمام أية دولة إلى المنظمة إلى اتفاق تجاري عديد الأطراف لأحكام الاتفاق، هذا بالنسبة للمرحلة الأولى أما بالنسبة للمرحلة الثانية أي مرحلة القبول وبدء النفاذ والأياداع فتفتح هذه الاتفاقية القبول بالتوقيع أو بغيره من الوسائل من جانب الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية (1947) والمجموعة الأوروبية ووفقاً للمادة الحادية

¹ عبد الفتاح مراد: شرح اتفاقيات الجات، (دار الكتب والوثائق المصرية، مصر، 1997)، ص ص. 26-27.

الفصل الثاني: التحول من اتفاقية الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة

عشرة فمى توافرت الشروط اللازمة لكي تصبح أعضاء أصلية في المنظمة، وتسري هذه الشروط على الاتفاقية وعلى الاتفاقيات التجارة متعددة الأطراف الملحق بها، وتدخل حيز النفاذ في التاريخ الذي يحدده الوزراء إلا في حالة إقرار الوزراء أمر مخالف لذلك ويقبول هذه الاتفاقية يصبح الأمر نافذا بعد شهر كامل من تاريخ القبول.

وهنا يشترط العضو كسبه للعضوية الأصلية تنفيذ التنازلات والالتزامات الواردة في الاتفاقات السابقة الذكر، كما لو كان قد قبل الاتفاقية الحالية منذ تاريخ دخوله حيز التنفيذ والتي تنفذ في فترة زمنية محددة.

وإلى أن تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ، يودع نص هذه الاتفاقية واتفاقات الجات يرسل المدير العام وأقرب الآجال نسخة معتمدة من هذه الاتفاقيات إلى كل حكومة وإلى المجموعة الأوروبية وتودع الاتفاقية بعد ذلك لدى المدير العام للمنظمة وهذا يودع عليها تعديلات عليها بمجرد دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ وهذا وفقا للمادة الرابعة عشرة، وهكذا يصبح للعضو كامل الحقوق والواجبات وبالتالي تقديمه للتنازلات والاتفاقيات.

أما في حالة رغبة اية دولة الانسحاب من المنظمة وفقا للمادة 15 لاتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية، فإنه يحق لأي عضو الانسحاب من المنظمة ومن كافة الاتفاقيات السابقة لها، ويصبح ساريا بعد مرور ستة أشهر من التاريخ الذي يتلقى فيه المدير العام للمنظمة أخطار كتابيا للانسحاب، الفرصة أمام الأعضاء الآخرين للتشاور مع العضو المنسحب بهدف الحفاظ على مصالحهم لدى الطرف المنسحب، ولقد تتأثر سلبا بموجب انسحابه.

وبطبيعة الحال، يخضع هذا الانسحاب من اتفاق تجاري متعدد الأطراف لأحكام الاتفاقية المذكورة نفس المادة، وهذا يعني الانسحاب من المنظمة واتفاقياتها تلقائيا سقوط حق الطرف المنسحب في كافة الامتيازات والمعاملة التفصيلية التي يحصل عليها بموجب التزامات الدول الأخرى الأعضاء.

المبحث الثالث: الأهداف العامة للمنظمة العالمية للتجارة

بهدف إنعاش أو إحياء الجهود الدولية لاقتصاد عالمي أفضل ونمو أكبر والقضاء على السياسية التمييزية بين اقتصاديات دول الجنوب واقتصاديات دول الشمال حددت الوثيقة الخاصة بالمنظمة العالمية للتجارة 14 هدف ونظرا لأهمية هذه النقطة رأينا أنه من الضروري ذكرها بالتفصيل لفهم المغزى والهدف الرئيسي والحقيقي من إنشاء منظمة دولية تتحكم في التجارة الدولية.

وتتمثل الأهداف الأربعة عشرة كما جاءت في الوثيقة فيما يلي:¹

أولا: الأهداف المتعلقة بالمنتجات الصناعية:

وهنا حثت الاتفاقية على تخفيض التعريفات الجمركية بأكثر من ثلث في المتوسط على المنتجات الصناعية، وهذا ما سيحدث تخفيض كبير لحواجز التعريفات الجمركية في البلدان النامية، وزيادة في عدد تعريفاتها الملزمة بعدم رفع تعريفاتها بدون استشارة أو تعويض، وفي المقابل في الدول الصناعية قد تلقى، التعريفات في عدة قطاعات استراتيجية مثل الصلب والمنتجات الخشبية مثلا وهنا نلاحظ عدم التوازن ما بين منتجات الصناعية ومنتجات الدول النامية.

ثانيا: الأهداف المتعلقة بالمنتجات الزراعية:

من بين الأهداف الرئيسية من إنشاء المنظمة وفقا للوثيقة، هو تشجيع الدول الأعضاء على منح التجارة في المنتجات الزراعية توجيهات تسويقية قوية عن طريق الحد من دعم الصادرات، وكذا تحويل الحواجز غير التعريفية إلى تعريفات تطبيق التعريفات التي تزيد عن شفافية المساعدات، بعدها تخفيض التعريفات بحوالي 36% في المتوسط ومن المنتظر وحسب الوثيقة المتفق عليها في مؤتمر مراكش، أن يتم تخفيض حجم الصادرات تدريجيا المدعومة بنسبة 21% ومن المنتظر أيضا أن يتم تخفيض الدعم والتعريفات في غضون 6 سنوات للدول الصناعية، و 10 سنوات بالنسبة للدول النامية، أما بالنسبة للدول الفقيرة جدا فيتم إعفاؤها من هذه الالتزامات ولها الحق في الحصول على تمويل

¹ عبد الفتاح مراد: مرجع سابق، ص. 461.

الفصل الثاني: التحول من اتفاقية الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة

من صندوق من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (خصوصا التي تعتمد عليه على الأغذية المستوردة).

ثالثا: الأهداف بشأنها الخدمات:

ويتعلق مجال الخدمات المالية والاتصالات والنقل والوسائل السمعية والبصرية والسياحية والخدمات المهنية وانتقام العمالة، حيث تعمل المنظمة على التزام الدول الأعضاء بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية الذي يمنع منعاً باتاً من التمييز بين موردي الخامات الأجانب، كما تلتزم الدول الأعضاء أيضاً بتحرير بعض الخدمات وفتح المجال للتوغل في الأسواق العالمية سواء كانت أسواق الدول الأوروبية أو أسواق دول الجنوب التي رفضت تحرير قطاع الخدمات كلية أثناء مفاوضات الأوروغواي، ولذلك ظهرت عدة خلافات بخصوص هذه النفقة بين أمريكا ودول الجنوب.

رابعا: الأهداف المتعلقة بالمنسوجات والملابس

وفقا لوثيقة مراكش الهدف من إنشاء المنظمة العالمية للتجارة هو زيادة في حجم التبادلات التجارية في مجال المنسوجات على المدى البعيد بين الدول الأعضاء في المنظمة.

خامسا: الأهداف بشأن الملكية الفكرية

تعمل المنظمة حسب الوثيقة على تحسين مستويات حماية حقوق أصحاب جميع أنواع الملكية الفكرية كبراءات الاختراعات وحقوق النشر والعلامات والتجارية والاسرار التجارية عن طريق وضع حد أدنى للمعايير لحماية جميع أنواع الملكية الفكرية وكذا منح منيرة المعاملة الوطنية وتحديد إجراءات والوسائل العلاجية وفقا للقوانين الوطنية لمنح حقوق الأجانب كاملة.

سادسا: الأهداف المتعلقة بالدعم

في هذه النقطة حددت الوثيقة أنواع الدعم¹ ووضعت قيود على استخدام التدابير المضادة المتعلقة بدعم المنافسين بغرض الوقاية من ظهور أية مشاكل على نظام الدول النامية أو الدول

¹ Chantal buhour, le commerce international du GATT à l'OMC, op cit, p . 192.

الفصل الثاني: التحول من اتفاقية الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة

الانتقالية من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق، وذلك للسماح للتبادلات التجارية أن تجري بطريقة عادلة ما بين دول المنظمة.

سابعاً: الأهداف بشأن الحواجز التكنولوجية

تعمل المنظمة على التأكد من أن المفاوضات والمعايير التكنولوجية وإجراءات الاختبار ومنح الشهادات لا تشكل حواجز غير ضرورية أمام التجارة ولهذا تشجع الوثيقة دول المنظمة على استخدام المعايير الدولية وتعترف بالمقابل بحق الدول في فرض الحماية للإنسان والحيوان والبيئة عند الضرورة.

ثامناً: الأهداف المتعلقة بوضع قواعد ضد الإغراق

حددت الاتفاقية القواعد الخاصة للإغراق والضرر والإجراءات المتبعة عند فحص سياسة ضد الإغراق وفترة تدابير ضد الإغراق وتم أيضاً إنشاء لجنة ضد الإغراق لإيجاد الحلول للقضايا العالقة بغرض توسيع نطاق المبادلات التجارية ما بين الدول الأعضاء دون المساس بالإضرار بسلعة أية دولة.

تاسعاً: الأهداف المتعلقة بتدابير الاستثمارات المختلفة المتعلقة بالتجارة

نصت الوثيقة على إلغاء قيود معينة والتي تنتهك مبادئ المعاملة الوطنية التي وضعتها الاتفاقية العامة للتعريف جمركية مثل الهدف المحلي ومتطلبات ميزان سعر الصرف الأجنبي.

عاشراً: الأهداف المتعلقة بالمعالجات الحكومية

وفي هذا النطاق تضمن الفصل الختامي للوثيقة الإجراءات التي تستهدف تسيير عضوية الدول النامية معالجات الحكومات لتوسيع نطاق الاتفاقية لتشمل الخدمات والسلع.

حادي عشر: الأهداف المتعلقة بالإجراءات الوقائية أو الحماية

نصت وثيقة مراكش على تنظيم استخدام جميع تدابير الحماية وفقاً للمادة 19 من الاتفاقية مثل الحدود الزمنية، ومتطلبات فحص الحماية، وعدم التمييز بين مصادر العرض وهنا يمنح البلدان

الفصل الثاني: التحول من اتفاقية الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة

النامية، حماية ضد الإجراءات الحمائية التي تتخذها الدول التي تتعامل معها تجاريا وهنا نشير إلى أن نصيب البلدان في أسواقها المحلية المحلية ضئيل نسبيا.

ثاني عشر: الأهداف المتعلقة بتسوية المنازعات

الهدف تشجيع استخدام قواعد وإجراءات تسوية المنازعات أكدت توصيات وثيقة المنظمة على اعتماد على مبدأ التشاور في تسوية المنازعات، وهذا ما دعم خلال الاجتماع الوزاري لجولة الأوروغواي المنعقد في مونتريال في ديسمبر 1988، ودعت الوثيقة إلى فرض عقوبات انتقامية متداخلة حيث تسحب المزايا عن أحد القطاعات بسبب انتهاك القواعد في آخر واتساع النطاق والمجال الخاص بالتجارة الخارجية.

وحددت الوثيقة وفي فصلها الختامي الشروط الخاصة لحماية مصالح البلدان النامية والبلدان الأقل نموا كما فتح المجال للبحث في مشاكل الدول الأعضاء التي تشعر بأن المزايا التي كانت تتمتع بها، قد أصيبت بإضرار بالغة أو تم القضاء عليها، ورغم عدم وجود أي انتهاك مباشر للالتزامات.

ثالث عشر: الأهداف المتعلقة بالترابط والتكامل في صنع السياسة العالمية

هذه النقطة جد مهمة خصوصا وأن الفصل الختامي دعا المنظمة إلى التعامل وتدعيم التعاون مع مؤسسات بريتون وودز وضرورة التنسيق بينها بالتبادل بغرض توسيع التجارة وزيادة النمو والتنمية وتصحيح التوازنات العالمية في الوقت المناسب، لكن نلاحظ أنه بتعامل المنظمة العالمية للتجارة مع مؤسسات بريتون وودز ستشكل المثلث المختص بالمساهمة في رسم السياسات الوطنية حيث يقوم الصندوق والبنك الدولي بعرض سياستهما على الدول النامية بالدرجة الأولى خاصة وأن اقتصاديا هاته الدول بحاجة إلى تمويل وهنا يمكننا استنتاج أن دور المنظمة في المستقبل سيستدعي محاسبة الدول النامية فقط ليطالب الدول المتقدمة أيضا بكشف حساب لسياستها التجارية.

الفصل الثاني: التحول من اتفاقية الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة

رابع عشر: الأهداف المتعلقة بشروط ميزان المدفوعات

يحث الفصل الختامي على ضرورة الدول الأعضاء، التي تفرض قيود تجارية لأغراض ميزان المدفوعات، أن ذلك بطريقة لا تفسد التجارة العالمية إلا بأقل قدر ممكن عن طريق الاقتصاد على القيود الكمية.

عموما بعد عرض أهم الأهداف التي ذكرت في الوثيقة الختامية يمكن تقسيم الأهداف الرئيسية من إنشاء المنظمة العالمية للتجارة إلى نوعين من أهداف مباشرة وأهداف غير مباشرة، فبخصوص الأهداف المباشرة يمكننا ذكرها وهي:

لـ استبعاد ورفض كل أشكال الحمائية

لـ تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الصناعية في مصلحة الجميع عن طريق توسيع نطاق التبادل للبضائع والسلع لتوسيع حجم التجارة الدولية ورفع القيود الجمركية والقضاء عليها تدريجيا، ونفس الشيء بالنسبة للخدمات.

لـ رفع المستوى المعيشي للدول المتخلفة.

لـ السعي إلى إنشاء نظام عالمي مؤسس على قواعد وقوانين عادلة يكون أكثر توسعا ومفتوحا على جميع بلدان العالم دون استثناء وبالتالي القضاء على الإجراءات التمييزية في العلاقات التجارية الدولية.

لـ السعي إلى السياسات التجارية وممارسة الشركات التجارية أكثر شفافية مما يزيد عن الأمن في العلاقات التجارية.

أما بالنسبة للهدف الرئيسي من إنشاء المنظمة العالمية للتجارة هو أن المنظمة العالمية للتجارة ستعمل مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وستشكل معه اما المثلث المختص بالمساهمة في رسم السياسات الوطنية للدول في مجالات النقد والتمويل والتجارة وبمفهوم آخر سترسم الهيئات الثلاثة هذه قواعد النظام الاقتصادي الدولي أو ما يسمونه بالنظام الدولي الجديد، وبالتالي هيمنة النظام الليبيرالي الحر الذي يكرس معالم عولمة الاقتصاد الحر خصوصا بعد التحولات لهائلة التي طرأت على العلاقة الدولية من الناحية الاقتصادية والتجارية والمالية في أعقاب زوال الاتحاد

الفصل الثاني: التحول من اتفاقية الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة

السوفيياتي (سابقا) وتحويل كتلة البلدان الاشتراكية الماركسية إلى نظامها من الاشتراكية إلى نظام الاقتصاد الحر، ومعالمة العولمة يتجلى على الواقع في تطور انتشار شبكة الشركات العابرة للقارات والمتعددة الجنسيات مع وكالات العالمية وأيضا انتشار البنوك وتطور فروعها في العالم والتي أدت تشكيل نظام نقدي عالمي وإلى إنشاء فضاءات مالية وتجارية عالمية.

إذن المنظمة العالمية للتجارة ستلعب دورا هاما في التحكم في السياسات التجارية للدول الأعضاء بحكم أنها تتمتع بصلاحيات ومهام هامة حيث تعمل على:

- ❖ تسهيل عملية تنفيذ الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف عن طريق توفير الإطار اللازم لتنفيذها على النحو الذي يقرره المؤتمر الوزاري.
- ❖ إدارة آلية مراجعة السياسات التجارية.
- ❖ تتعاون المنظمة العالمية للتجارة مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لتحقيق أكبر قدر من التناسق في وضع السياسة الاقتصادية العالمية.

لم يكن تأسيس منظمة التجارة العالمية سهلا ذلك أن الجات لم تكن منظمة دولية

أوجه الاتفاق بين منظمة التجارة العالمية والجات

إذا كانت منظمة التجارة العالمية قد وجدت لتحل محل الجات اعتبارا من اول يناير 1995 فإن الامر يتطلب إلى النظر على جوانب العلاقة والاختلاف بين المنظمة والجات في النطاق التالية:

(1) - أن منظمة التجارة قد حلت محل الجات لتتولى إدارة النظام الاقتصادي العالمي بصورة أكثر شمولاً لما كانت تفعله الجات في مجالات أوسع للتجارة العالمية على نطاق السلع الزراعية والصناعية وتجارة الخدمات والملكية والاستثمار بل قد تشمل الجوانب البيئية المؤثرة على المبادلات التجارية كما هو مطروح للمناقشة من الدول المتقدمة إلى تضمينها في الاختصاصات المنظمة الراهنة ومن موضوعاتها عملية دمج التكلفة البيئية في سعر المنتج النهائي.

(3) - أن منظمة التجارة العالمية موكول إليها تحقيق أهداف الجات على ذات المبادئ التي تقوم عليها الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة والعمل على تحقيق أهداف أخرى تدور حول الهدف الرئيسي

الفصل الثاني: التحول من اتفاقية الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة

وهو تحرير التجارة الدولية لدعم فعالية النظام التجاري الدولي، حيث تسعى المنظمة إلى تحقيق الأهداف التالية:

❖ خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخفيض الموارد.

❖ تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم وزيادة الإنتاج المتواصل والاتجار في السلع والخدمات بما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لتلك الموارد مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك.

❖ توسيع الإنتاج وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق التجارة العالمية.

❖ توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية

❖ محاولة اشتراك الدول النامية والأقل نمواً في التبادل التجاري على صعيد العالم بصورة أفضل.

(3)- أن منظمة التجارة العالمية تتميز بآلية أكثر فعالية في فض المنازعات ومراجعة السياسات التجارية على نحو أفضل بكثير مما كانت تملكه وتفعله الجات، ولها صلاحيات أقوى وأكبر من الجات.

(4)- أن شرط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية هو الموافقة على اتفاقية الجات بكل ما فيها.

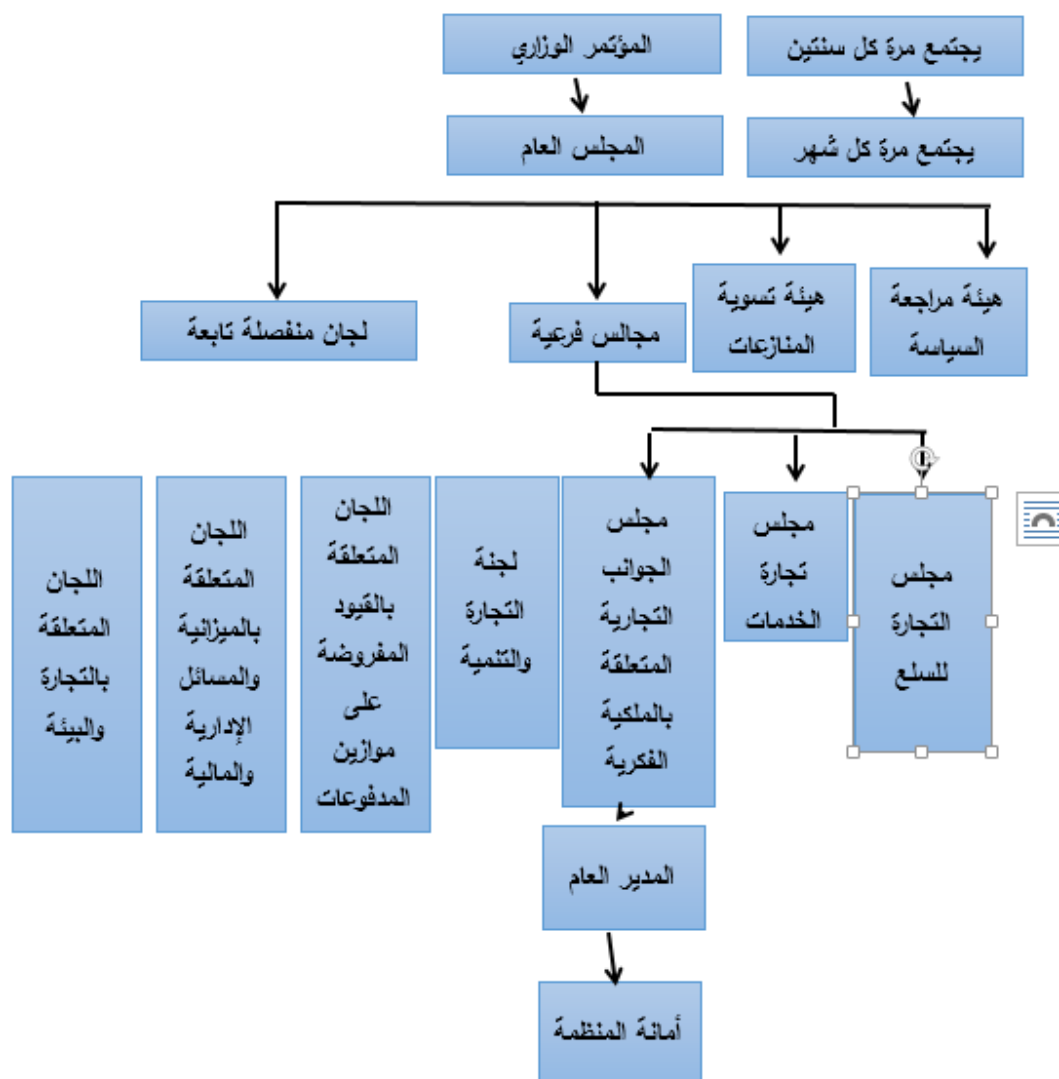
(5)- أن منظمة التجارة العالمية تمثل الإطار المؤسسي المشترك لسير العلاقات الدولية في مجالات شملتها جداول الالتزامات المتبادلة بين الدول الأعضاء.¹

ومن خلال ما تم عرضه فيما يخص الهيكل التنظيمي للمنظمة وكذا الإطار القانوني لها سوف نستعرض المخطط التالي والذي يوضح بدقة الهيكل التنظيمي للمنظمة:

¹ عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب: أساسيات الاقتصاد الدولي، (لبنان: الحلبي الحقوقية لبنان، 2003)، ص ص.

الفصل الثاني: التحول من اتفاقية الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة

المخطط رقم (03): الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة



المصدر: رانيا محمود عبد العزيز عمارة: التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008، ص. 8.

الفصل الثاني: التحول من اتفاقية الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة

ومن خلال ما تم التطرق في الفصل الأول والثاني يمكنها وضع الجدول الآتي لمقارنة كل من الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية GATT والمنظمة العالمية للتجارة OMC

الجدول رقم (02): الجدول رقم: مقارنة بين اتفاقية 1947- ومنظمة التجارة العالمية 1995

وجه المقارنة	اتفاقية Gatt 1947	منظمة التجارة العالمية OMC
تعريف	ليست منظمة بالمعنى الدقيق فهي تعتبر عملا جماعيا لأطراف متعاقدة، وليس عن طريق جهاز المنظمة، هي معاهدة دولية انضمت إليها بعض حكومات الدول	هي منظمة دولية ¹ تستند إلى ميثاق يحدد الأهداف، وبها الأجهزة الدائمة ولجان ذات اختصاصات
النشأة	عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والعمالة ² في جنيف في الفترة من 10 أبريل حتى 30 أكتوبر 1947 بهدف تنمية الاقتصاد العالمي ولتنظيم التجارة الدولية المتردية في هذه الفترة	من نتائج الجولة الثامنة -جولة الاوروجواي- التي تم التوقيع عليها في مدينة مراكش بالمملكة العربية المغربية، حيث أن الوهن قد أصاب الجات ولانقراض التجارة الدولية. ³
مكان التوقيع	جنيف 30 أكتوبر 1947	مراكش في 15 أبريل 1993
بدأ التنفيذ	أول جانفي 1947	أول جانفي 1995
عدد الدول المنظمة	23 دولة	146 دولة وأصبحت 151 دولة على آخر بيان على الموقع في شهر جوان 2007
الإطار العام والمحتويات	تشمل 38 مادة و9 ملاحق وتقسم المحتويات إلى 4 أجزاء رئيسية	تشمل 28 وثيقة قانونية ما بين اتفاقية وقرار وزاري ومذكرة تفاهم، تتضمن في موادها أحكام تضع الإطار العام التنظيمي

¹ أصبحت الصين عضوا في منظمة التجارة العالمية في ديسمبر 2001، أنظر: تقرير التجارة والتنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف منشورات الأمم المتحدة، ص 153.

² أنظر: الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج جولة الأوروجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

« International economic theory and policy » Scott, fareman and Pk krugman : Mjbstfeld. company, Baston, London, 1988, p. 219.

³ أنظر: محمد عبيد محمد محمود: رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة أسبوط 2001، ص. 134

الفصل الثاني: التحول من اتفاقية الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة

والقانوني الشامل للعلاقات التجارية العالمية في القطاعات المختلفة		
انتهى النظام الاقتصادي الاشتراكي بسقوط الشيوعية في الاتحاد السوفياتي والدلو التي تدور في فلكها ولم يعد مبدأ سائد في الاقتصاد العالمي سوى مبدأ اقتصاديات السوق الحرة	مبادئ النظرية التقليدية للنظام العالمي في التجارة ويسود مبدأ اقتصاد السوق الحر	المذهب الاقتصادي
أولاً: الأهداف العامة	أولاً: الأهداف العامة	الأهداف
1- رفع مستوى المعيشة 2- استيعاب قدر أكبر من العمالة 3- دفع الدول إلى نمو حقيقي وفعال في الاقتصاد العالمي 4- دعم الدول النامية والأقل نمواً وإشراكها في التجارة العالمية بنصيب أوفر وتنمية اقتصاداتها 5- الاستغلال الأمثل لموارد العالم الطبيعية وفقاً لهدف التنمية وحماية البيئة 6- الاتجار في السلع والخدمات والاستثمار بشكل يبيح الاستخدام الأمثل للموارد العالمية وفقاً لخطط التنمية. ثانياً: الأهداف الخاصة الدخول في اتفاقيات تجارية في السلع والخدمات بهدف خفض كبير للتعريفات	1- رفع كمستويات المعيشة للدول المتعاقدة 2- ضمان تحقيق العمالة الكاملة والنمو المستمر في حجم الدخل الحقيقي 3- تنمية الاستخدام الأمثل للموارد 4- التوسع في الإنتاج والتبادل السلمي 5- النهوض بالدول الأقل نمواً اقتصادياً ومساعدتها في الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة 6- الوصول إلى الأسواق ومصادر الطاقة والمواد الأولية 7- الاستغلال واستعمال الموارد العالمية ورفع الإنتاج والمبادلات الدولية في السلع 8- إقرار المفاوضات كأساس لحل المنازعات المتعلقة بالتجارة الدولية ثانياً: الأهداف الخاصة	

الفصل الثاني: التحول من اتفاقية الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة

		الهدف هو تبادل السلع، وإحداث دفع وتزايد للتجارة العالمية للوصول إلى اتفاق بين الدول المتعاقدة لتخفيضات جوهرية للتعريف الجمركية الجمركية ورفع الحواجز التجارية، والقضاء على المعاملة التمييزية للدول الأعضاء إنشاء نظام تجاري عالمي يتمثل في منظمة التجارة العالمية محكم وأكثر قدرة على ضبط حركة ونمو التجارة العالمية
الاختصاصات	1- توجيه السياسات التجارية القومية 2- اجراء مشاورات ودورات 3- تسوية المنازعات وهو نظام متعدد وغير حاسم وغير ملزم 4- المفاوضات المستمرة لصالح التجارة العالمية 5- النهوض بمستوى الدول النامية والتعاون معها لدفع التنمية ووجوه التعاون منها: أ)- تعاون فني ب)- مفاوضات خاصة بالدول النامية د)- النظام التفصيلي المصمم ذ) التدريب على التنفيذ الأمثل للسياسة التجارية الدولية ج)- إنشاء مركز التجارة الدولي بالتعاون مع الانكتاد	1- مراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء وفق الآلية المنق عليها 2- الإشراف على تنفيذ الاتفاقات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء 3- الفصل في المنازعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء 4- إدارة جهاز مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصفة دورية 5- التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والوكالات الملحقة به لتحقيق تماسك أقوى في مجال السياسة الاقتصادية.
القواعد	1- عدم التمييز بين الدول المختلفة في المعاملات التجارية وهو المعروف بمبدأ شرط الدول الأكثر رعاية	التوصل إلى اتفاقات تجارية لنمو حركة التجارة العالمية ثم التوصل إليها في جولة

الفصل الثاني: التحول من اتفاقية الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة

الأوروجواي وتشمل ليس فقط السلع بل الخدمات ورؤوس الأموال والعمالة	2- إجراء المفاوضات التجارية للوصول إلى تخفيضات أكثر من السلع لدفع حركة التجارة العالمية 3- إلغاء بعض القيود الكمية 4- الوقوف بجانب الدول النامية للمساعدة في الاشتراك في حركة التجارة العالمية والمنافسة 5- المبادلة التفضيلية الخاصة بالدول الأقل نموا 6- المفاوضات التجارية لتحقيق قدر أفضل للتخفيضات الجمركية على السلع		
لم تركز فقط على السلع وإنما تعدت ذلك لتشمل جميع مجالات التجارة	تحرير التجارة العالمية في مجال واحد هو السلع	المجالات	
يتكون الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية من: المؤتمر الوزاري لجنة التجارة والتنمية المجلس العام	يتكون الهيكل لجات 1937 من: الأطراف المتعاقدة مجلس الممثلين السكريتاريا اللجان مجموعات العمل الهيئة الاستشارية	الهيكل التنظيمي	
تتخذ القرارات عن طريق توافق الآراء عند اتخاذ أي قرار أو إجراء أي تعديل ولها أربع أساليب تصويتية لاتخاذ القرار في أجهزتها: توافق الآراء	تتخذ قرارات عادة عن طريق توافق الآراء	اتخاذ القرارات	

الفصل الثاني: التحول من اتفاقية الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة

الأغلبية			
أغلبية الثلاثة أرباع			
أغلبية الثلثين			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات المذكورة في الفصل الثاني

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

**المبحث الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال إلى غاية
مرحلة الإصلاحات الاقتصادية**

المبحث الثاني: مشروع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

**المبحث الثالث: الانعكاسات الاقتصادية والسياسية في حالة انضمام
الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

تمهيد

يتميز ما يسمى بالنظام الدولي الجديد بخصائص تعتمد بصفة أساسية على القدرات التي تسيطر عليها القوة العلمية والتكنولوجية المحتركة مع السرعة في تغيير أسلوب الإنتاج والمنافسة، هذه الأخيرة أظهرت وسائل دولية جديدة؛ حيث دول متقدمة بقيادة الولايات المتحدة منظمة التجارة العالمية كما تم التطرق إليه من قبل، كوسيلة مثلى لتحقيق أهدافها من بينها تحقيق المنافسة المشروعة عن طريق تحرير التجارة الدولية.

وفي ظل هذه السياسة المفروضة، سارعت مختلف دول العالم الثالث منذ ميلاد المنظمة العالمية للتجارة بتقديم طلبات الانضمام إليها؛ خاصة تلك التي كانت مهمشة في الاقتصاد العالمي بفعل سياستها الاقتصادية والتجارية غير المنسجمة مع منطق اقتصاد السوق، فسارعت الجزائر بتقديم طلب رسمي إلى سكرتارية المنظمة العالمية للتجارة للانضمام إليها بغية الاستفادة من المزايا التي تمنحها المنظمة للدول النامية والاندماج.

نشير هنا أن الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال شهد تحولات وتغيرات أملت الظروف والتحولات التي شاهدها كل من الساحتين المحلية والدولية، ونتيجة انخفاض أسعار النفط وارتفاع أعباء خدمة الديون الخارجية واجهت الجزائر صعوبات اقتصادية الأمر الذي دفع بها إلى طلب مساعدات من الهيئات المالية الدولية لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية.

من هنا يمكننا التساؤل على النتائج التي تحققت على المستويين الاقتصادي والاجتماعي خلال مرحلة التخطيط المركزي، وعن الإصلاحات التي عرفت الجزائر خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، وإلى أي مدى ساهمت هذه الإصلاحات في تحقيق التوازن للاقتصاد الوطن خاصة بعد مخططات الإنعاش الاقتصادي، يتم هذا من خلال ثلاث مباحث حيث سنتناول :

لـ في المبحث الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري قبل انشاء المنظمة العالمية للتجارة، الذي يحتوي على ثلاثة مطالب؛ نتطرق في الأول إلى لمحة عامة عن الاقتصاد

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

الجزائري بعد الاستقلال، في حين يتم تناول في الثاني مرحلة المخططات وإعادة تنظيم

الاقتصاد الوطني، بينما تضمن الثالث التحولات الاقتصادية نحو السوق.

المبحث الثاني: سنتناول فيه نقطة مهمة في هذه الدراسة وهو مشروع انضمام الجزائر

إلى المنظمة وأهم الخطوات المتبعة.

وأخيرا المبحث الثالث؛ نستخلص أهم الانعكاسات لانضمام الجزائر على نظام

الاقتصاد الوطني وعلى النظام السياسي.

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

المبحث الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال إلى غاية مرحلة الإصلاحات الاقتصادية

من الصعب جدا أن نقول بأن استقلال الجزائر سنة 1962، قد نقلها مباشرة من حالة لا تنمية إلى حالة تنمية، فقد كانت استعادة السيادة الوطنية شرطا أساسيا للتنمية، لأنه يضمن للمجتمع حرية القرار السياسي لوضع برنامج وطن للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والإرادة السياسية يجب أن تقترن بالإرادة الاقتصادية، وهذه الأخيرة لا تصبح حقيقة إلا إذا قامت شروط اقتصادية وفنية.

عاشت الجزائر المستقلة عدة مراحل في سير تطورها الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما سنتطرق له في المطالب الخاصة بهذا المبحث، فالمطلب الأول يخص المرحلة الأولى التي يمكن اعتبارها مرحلة مخاض وتحولات اجتماعية أم المطلب التالي فيدقق في المرحلة الثانية والتي برزت كمرحلة جديدة في سير التنمية بالجزائر، وتميزت بالاستقرار على أسلوب التخطيط يليه المطلب الثالث المرحلة الثالثة.¹

المطلب الأول: سمات الاقتصاد الجزائري

من أجل تقدير آثار وانعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة لابد من إبراز بعض خصائص الاقتصاد الجزائري التي تحدد لنا بشكل أولي حجم المكاسب المتوقعة والانعكاسات السلبية المحتملة و مما لاشك فيه أن الاقتصاد الجزائري يعتبر من أهم الاقتصاديات الإفريقية بحكم طبيعة الموارد والثروات المادية التي يتميز بها وحجم الطاقات الإنسانية والكفاءات البشرية التي يتمتع بها، بالإضافة إلى الموارد المالية المتاحة والامكانيات التنافسية الممكنة. ومع هذا فغن توالي الاختيارات الاقتصادية المتناقضة أحيانا والآثار السلبية للسياسات الاقتصادية غير الكفوءة المرتبطة بها قد أفرز أوضاعا اقتصادية جعلت الاقتصاد الجزائري يتميز

¹ محمد بالقاسم حسن بهلول: سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، (ديوان المطبوعات

الجامعية: الجزائر، 1999) ص. 69 .

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

بخصائص سلبية تساهم في اضعاف كفاءته الاندماجية في الاقتصاد العالمي بحيث تحول الاقتصاد الجزائري إلى:

1- اقتصاد مديونية:

تركز معظم السياسات الاقتصادية فيه على تسيير وإدارة أزمة المديونية من خلال بعض التوازنات النقدية والمالية الظرفية للإنعاش لاقتصادي على حساب سياسات حل الأزمة والتخفيف منها والتي تركز على أولوية التوازنات الاقتصادية والاجتماعية الدائمة التي تستند إلى النمو الاقتصادي الحقيقي، وهذا الوضع أدى إلى فقدان التدريجي للسيادة الاقتصادية، ومن ثم التأثير في طبيعة القرارات الاقتصادية المتخذة، الأمر الذي يدل على حجم المصاعب التي تواجه الاستراتيجيات التأهيلية للاقتصاد الوطني التي تركز على السيادة وحرية القرار.

مازالت المديونية تشكل قيدا ومشروعية تؤثر على اتجاهات وكيفيات التأهيل الاقتصادي، ورغم انخفاض معدلات خدمة الدين التي تعود إلى ارتفاع حصيلة الصادرات نتيجة تحسن أسعار البترول ومع ذلك فإن حجم الديون لم ينخفض إلى مستوى المقدرة التسديدية للاقتصاد الوطني وخاصة بعد مرحلة تحرير تجارته.¹

2- اقتصاد ريعي

يقوم على استراتيجية استنزافية للثروة البترولية والغازية لا تراعي محدودية الاحتياطات وضرورة استخلافها والكفاءة في تخصيص عائداتها والعدالة في توزيع منافعها وحماية حقوق الأجيال اللاحقة فيها، وإن هذا الوضع الذي يقوم على سياسة التوسع في التسويق الأولي على حساب استراتيجية التصنيع المتنامي لهذه الثروة جعل الاقتصاد الجزائري رهين الإيرادات الريعية المتحققة في الأسواق الدولية وانعكاسات سياستها الاتفاقية في تنامي آليات التريب الداخلي وآثاره السلبية.²

¹صالح صالحي: مادا تعرف عن صندوق النقد الدولي، دراسات اقتصادية: مركز البحوث و الدراسات الإنسانية، العدد الأول 1999، الجزائر، ص. 09.

²صالح صالحي: مرجع سابق، ص. 04.

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

3- اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد

وأضحت تأثر على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته وتحد من كفاءة السياسات والمؤسسات الاقتصادية وتعطل المنظومة القانونية والتشريعية الاقتصادية وتوجيهها، وازدادت شبكات الاقتصاد الموازي وتنامت أحجام الثروات التي تتحرك في قنواته، الأمر الذي سيؤثر في السياسات الاقتصادية اللازمة لتأهيل الاقتصاد الجزائري، وبالتالي سوف يؤثر على مستوى منافع الانضمام المتوقعة، فالجهود تبذرت بسبب ضعف المؤسسات وانتشار الفساد في أجزتها وكم من المشاريع التي عطلت وألغيت، وجمدت وتحمل المجتمع من جراء ذلك تكاليف كبيرة بسبب تغير القوانين وتجاوز الهيئات والتعدي على الصلاحيات، هذا الوضع أضعف قدرة الدولة هذا الوضع أضعف الدولة المؤسسية وزرع عنصر الثقة فيها، وهي أمور أساسية في الإصلاح والبناء والتأهيل الاقتصادي ومواجهة تحديات الاندماج في الاقتصاد الدولي.¹

المطلب الأول : لمحة عامة عن وضع الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال

لقد عرف اقتصاد الجزائر في نهاية القرن العشرين تحولات جذرية أفرزتها أزمة اقتصادية ترجع إلى الأزمة البترولية لسنة 1986 والتي تزامنت مع تطورات اقتصادية عالمية ضغطت على الاقتصاد الجزائري ودفعته للتفاعل والاندماج مع مختلف التطورات الاقتصادية، وقد مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل تتمثل في:

1- مميزات و الإجراءات المتخذة في المرحلة الأولى من بناء الاقتصاد (1962-1966)

أ- مميزات هذه المرحلة

اعتبرت هذه المرحلة كمرحلة انتقالية خاصة وصعبة في نفس الوقت، وكانت تعرف عدة صعوبات اقتصادية، مالية، سياسية واجتماعية، وقد اتخذت في هذه الفترة اللبنة الهادفة إلى

¹صالح صالح، مرجع سابق، ص 514.

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

بناء الاشتراكية، وتؤكد ذلك من خلال ميثاق طرابلس للحكومة المؤقتة في جوان 1962، وميثاق

الجزائر 1964 وتميزت بداية هذه المرحلة بوضعية اقتصادية يمكن وصفها كما يلي¹:

❖ غياب شبه تام للصناعات الأساسية، مع الإشارة إلى وجود بعض الصناعات التحويلية

ذات الطابع الحرفي متمركزة حول الموانئ الرئيسية بالجزائر، وكانت حوالي 80% من

النشاطات الصناعية بيد المعمرين؛

❖ قطاع زراعي حديث يمتلكه الأوروبيون، ويحتل مساحة تقدر ب 3 ملايين هكتار ويشمل

جل الأراضي الخصبة في الجزائر، وقطاع زراعي تقليدي يعود للجزائريين ويشمل

الأراضي الأقل خصوبة؛

❖ الهياكل القاعدية: الطرقات المعبدة التي تركتها فرنسا حوالي 10000 كلم، و 4300 كلم

من السكك الحديدية و 20 مطار، و 600 كلم من الخطوط الكهربائية، إضافة إلى منشآت

أخرى كميناء الجزائر، كل هذا يتركز في شمال البلاد أين تتواجد الجالية الفرنسية وشبكة

التوزيع التجارية والمؤسسات المصرفية؛

❖ مغادرة ما يقارب مليون إطار تقن أوربي الجزائر قبيل إعلان استقلال الجزائر، مما ترك

فراغا كبيرا في الإطارات والعمال المحترفين، منها حوالي 50000 إطار من المستوى

العالي، 35000 إطار متوسطا، 100000 عاملا ومستخدما، وهو ما عطل سير

الاقتصاد والإدارة تماما؛

❖ وجود قطاع مصرفي متكون فقط من فروع لبنوك أجنبية متمركزة أساسا في شمال البلاد،

وخاصة على الموانئ الكبرى؛

❖ عند مغادرة المعمرين حولوا معهم مدخراتهم ورؤوس أموالهم، فقد تم تسجيل حوالي 750

مليون فرنك محولة عبر قنوات هذه البنوك في شهر واحد فقط من سنة 1962 م، ونتج

عن هذا قلة الائتمان وانعدام القروض وبالتالي قلة الاستثمارات.

¹ ليحياءوي عبد الحفيظ: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الخارجي (الميزان التجاري) دراسة حالة الجزائر 1970 - 2009، مذكرة شهادة الماجستير في تخصص: تجارة دولية، المركز الجامعي بغيرداية، 2010، ص 102

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

ب إجراءات السلطات الجزائرية في هذه المرحلة: أمام هذه الوضعية كان لابد للسلطات الجزائرية أن تتدخل، حيث تعتبر هذه العملية أول مسيرة تصحيحية للاقتصاد رغم عدم وضوح النموذج الوطن لل تنمية الاقتصادية¹، وقامت السلطات الجزائرية بالتدخل في أربعة اتجاهات رئيسية هي²:
ل تأسيس لجان التسيير في المنشأة الفلاحية والمؤسسات الصناعية والتجارية المتروكة من قبل ملاكها؛

ل المساهمة في المؤسسات الفرنسية المقيمة منذ فترة في الجزائر، واستعادت الدولة 56% من أسهم الشركة البترولية (S.N.REPAL (و) RAFFINERIE (بالجزائر العاصمة
20% من حصص شركة الغاز) CAMEL (، و 40% من CARL RENAUT)
30% (في) S.A.B.A.B (، و 25% في الاتحاد الصناعي الإفريقي للسبابة la
fonderie)

ل إنشاء دواوين وشركات وطنية من أجل مراقبة القطاعات الحيوية للاقتصاد، مثل شركة الكهرباء والغاز، ديوان التجارة والذي ج كلف باستيراد المنتجات الغذائية، الشركة الوطنية المكلفة بالنقل وبيع المحروقات سوناطراك (SONATRACH (في سنة 1963 ،
الشركة الوطنية للتبغ والكبريت 1964 ، شركة) SNS (المتخصصة في صناعة الحديد، وشركة) S.O.M.E.A (المتخصصة في الصناعة الميكانيكية ا ولطائرات؛
ل وضع هياكل مالية تتلاءم مع الظروف في تلك الفترة، كإنشاء البنك المركزي الجزائري في 12 / 12 / 1962 ، و الصندوق الوطن للتوفير والاحتياط في 08 / 08 / 1964 ،
وتأميم البنوك الأجنبية الموجودة في الجزائر في 1966، وإنشاء البنك التجاري العمومي

¹ عبد اللطيف بن أشنهو. التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط 1980 - 1962 - ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 1982 ، ص. 12

² صالح مفتاح ، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، الملتقى الوطن الأول حول الإصلاحات - الاقتصادية في الجزائر الممارسة التسويقية، المركز الجامعي بشار 21 - 20 أبريل

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

الأول وهو البنك الوطن الجزائري (BNA) في 13 / 08 / 1966 لقد نفذت الدولة بعض الاستثمارات خلال هذه الفترة، محاولة بذلك إطلاق عملية التنمية كما يظهر من هذه الأرقام¹:

- 129 مليون دولار أمريكي سنة. 1963
- 200 مليون دولار أمريكي سنة. 1964
- 165 مليون دولار أمريكي سنة. 1965
- 290 مليون دولار أمريكي سنة. 1966

إلا أنها استثمارات متقلبة من سنة لأخرى بين الارتفاع والانخفاض لسبب بسيط هو الاعتماد على التمويل الخارجي، وضعف التحكم في مصادر التمويل الداخلي، وانعدام الاستناد إلى مخطط استثماري للدولة.

المطلب الثالث: مرحلة المخططات وإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني (1989/1967)

تعتبر سنة 1967 بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الوطن بعد الاستقلال أين ثبتت الجزائر نظام التخطيط كوسيلة لتحقيق التنمية، يكن بإمكان الجزائر تطبيقه من قبل نظرا لحدثة استقلالها من جهة وعدم توفر الشروط الموضوعية التي تعطي للدولة قدرة التحكم في القوى الاقتصادية الوطنية، وعرفت الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1967 إلى 1989 خمس مخططات تنموية وهي:

أولا :المخطط الثلاثي للتنمية (1967/1969)

تعتبر الخطة الثلاثية أول محاولة للتخطيط الجزائري وكانت المهمة الأساسية لهذه الخطة هي إعداد المقدمة الضرورية للخطة الرابعة الأولى أي أنها كانت محاولة تحديد بعض الاتجاهات في إطار استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السنوات (1970/1973)

¹ محمد بالقاسم حسن بهلول: سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، مرجع سابق،

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

كانت أهداف هذه الخطة تتضمن إنشاء قاعدة لنهضة اقتصادية واجتماعية وثقافية ضرورية لتلبية حاجيات المواطنين¹.

كما أن الخطة الثلاثية لم تكن خطة اقتصادية بالمعنى الكامل وذلك لكونها لم تطرح مشكلة التوازن الاقتصادي ولم تأخذ بعين الاعتبار مسألة التناسق بين الفروع الاقتصادية والأنشطة في كل فرع، ولقد تركزت استثمارات هذه الخطة في المجالات الصناعية الأكثر أهمية والضرورية لإيجاد قاعدة صناعية تعمل على تحقيق التنمية الصناعية، وخصصت لهذا الغرض مبلغ 11.081 مليار دج كاستثمار في هذه الخطة لكن ما نفذ خلال هذه المرحلة 9.124 مليار دج فقط.

ونظرا للأهمية المعطاة للصناعة حظيت بنسبة 49% من مجمل الاستثمارات المخططة أي بمبلغ 5.400 مليار دج، وبفارق كبير جدا تأتي الزراعة في المرتبة الثانية من حيث مبالغ الاستثمار المخطط والمقدر 1.62 مليار دج، وهذا ما يوضح التوجه الإنمائي الذي اختارته الجزائر وهو التصنيع من أجل إرساء قاعدة صناعية تركز عليها أهداف المخططات اللاحقة.

ثانيا :المخطط الرباعي الأول للتنمية (1970/1973)

كانت أهداف هذا المخطط تتطابق مع استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، التي ركزت اهتمامها حول مسألة القضاء على البطالة نهائيا بالتشغيل في إطار عملية تصنيع البلاد، كما تتمثل غايات هذا المخطط في تكثيف وتعزيز بناء اقتصاد اشتراكي مستقل، وهو ما يرمي بالتالي إلى تحويل الموارد الزراعية والمنجمية في سياق عملية تصنيع متكاملة وعصرية، وتم تحديد نسبة النمو السنوي بـ 9 % وهذا ما يستلزم استثمارات عمومية ضخمة قدرت بحوالي 28 مليار دج تعتمد أساسا على الموارد الوطنية للتمويل.²

¹جمال الدين لعويسات: التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد و الصلب 1978 - 1968 - ،

ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1986، ص3

² - Ahmed Henni: Economie de l'Algérie indépendante, ENAG Algérie, 1991 P.26.

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

يعد المخطط الرباعي الأول 1973 / 1970 مخططا متوسط الأجل، ومن جهة أخرى يتضح بأن حجم الاستثمارات في هذا الأخير هي أعلى بكثير من مثيلتها في المخطط السابق، إذ تزيد عنه بأكثر من ثلاث مرات، ولقد أوليت الصناعة اهتماما كبيرا إذ خصص لها مبلغ 12.400 مليار دج بنسبة 45 % من مجمل الاستثمارات المخططة، هذا ما يؤكد استمرارية السير الذي اختارته الجزائر في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية ألا و هو الاعتماد على الصناعة بصفة عامة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (04): توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات

النسبة المئوية	المبلغ بملايين د.ج	القطاع
45 %	12.400	الصناعة
15 %	4.140	الزراعة
8 %	2.307	القاعدة الكهربائية
10 %	2.720	التربية
2 %	587	التكوين
5 %	1.520	السكن
3 %	800	النقل
2.5 %	700	السياحة
3.5 %	934	القطاع الاجتماعي
3 %	762	التجهيزات الجماعية
3 %	870	التجهيزات الإدارية
100 %	27.740	المجموع

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، الجزائر

من الجدول نرصد ما يلي:

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

- ⌚ حظيت الصناعة بالاهتمام الأول، يخصص لها 45 % من مجمل الاستثمارات؛
- ⌚ تراجع نصيب الزراعة عن مثيلها في الخطة الثلاثية؛
- ⌚ الخدمات الاجتماعية تبرز الاهتمام بتحسين مستوى المعيشة؛¹

ثالثا: المخطط الرباعي الثاني للتنمية 1974 / 1977

تعتبر الأهداف العامة لهذا المخطط مماثلة لأهداف المخططات السابقة، مع تركيز أكثر على رفع الإنتاج وتوزيع التنمية عبر مختلف أنحاء القطر، وكان من المتوقع أن يرتفع الناتج الوطن الإجمالي بشكل ملموس و بنسبة لا تقل عن 46%، وهذا ما يعادل نسبة سنوية للتنمية تبلغ 10 %، وتستلزم حوالي 111 مليار دج من الاستثمارات العمومية، والجدول التالي يوضح توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية:

¹قدي عبد المجيد وآخرون: متابعة انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، حصيلة عمل فرقة البحث رقم:

M00420060043، 2009 - 2007 ، ص. 91

¹ قدي عبد المجيد وآخرون: مرجع سابق، ص. 92.

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

الجدول رقم (04): توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية

الوحدة: مليون د.ج

القطاع	إجمالي النفقات		التكاليف الإجمالية للمشاريع
	النسبة المئوية	المبلغ	
الصناعة	43.5	48000	65350
الزراعة	10.9	12005	9224
المنشآت المائية	4.2	4600	4840
السياحة	1.4	1500	1200
الصيد	0.1	155	54
القاعدة الهيكلية	14.0	15521	16718
التربية والتكوين	9.0	9947	8988
النشاط الاجتماعي	13.3	14610	16330
التجهيزات الإدارية	1.3	1399	1304
نشاطات مختلفة	2.3	2520	2463
المجموع	100	110217	126471

المصدر: وزارة التخطيط

من الجدول السابق نرصد الملاحظات التالية:

رغم الزيادة في المبلغ المخصص للصناعة إلا أن نصيبها من مجمل الاستثمارات كان في تراجعاً عن الخطة الرباعية الأولى، ذلك أنه في خلال الخطتين الثلاثية والرباعية الأولى قد أرست قواعد متينة وأكملت الاستثمارات في المنشآت والأشغال العمومية،¹ وهكذا بقيت الصناعة تستحوذ على الحصة الأكبر من مجموع الاستثمارات الكلية المخططة حيث شكلت نسبة 44 % ثم ارتفعت إلى 517.7 % بعد المراجعة، وهذا يعن أن المراجعة كانت لصالح القطاع الصناعي حيث وجهت كل المبالغ المضافة له؛ التركيز الكبير على القاعدة الهيكلية الاقتصادية 14 %

¹ نفس المرجع السابق، ص. 96

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

من مجمل الاستثمارات حيث التوسع في الاستثمار في الخطتين السابقتين يقتضي ذلك؛ الزراعة حصتها في تراجع مستمر، وهو ما أدى منذ البداية إلى تخوف بعض الاقتصاديين من هذه الظاهرة وحذروا من خطر حدوث - اختناق عملية التنمية وهو الذي حدث فعلا حيث أن تأخر هذا القطاع كانت له عواقب في تنامي فاتورة الغذاء جراء الاعتماد على الواردات التي صارت تشكل ثقلا على الميزان التجاري وتلتهم نسبة عالية من الصادرات.

رابعا :المرحلة التكميلية 1978 / 1979

تعتبر هذه المرحلة بمثابة المرحلة الانتقالية التي تم من خلالها إتمام ما تبقى من المخطط الرباعي الثاني، وقد تميزت هذه المرحلة ببرامج استثمارية تتصف ببعض الخصائص وهي:

الحجم الكبير من الاستثمارات الباقي إنجازها من المخطط الرباعي الثاني والمقدرة بـ 190.07 مليار دج؛

تسجيل برامج استثمارية جديدة لمواجهة المتطلبات الجديدة للتنمية؛

أغلب البرامج أعيد تقييمها بسبب التغيرات التي طرأت على الأسعار والنااتجة عن الأزمة الدولية؛

إن مجموع الاستثمارات المسجلة والمعاد تقييمها خلال سنة 1978 هي 5.63 مليار دج، أما سنة 1979 فكانت إنجازاتها المالية قد بلغت 54.78 مليار دج من مجموع الترخيص المالي المقدر بـ 64.77 مليار دج،¹ والجدول التالي يوضح لنا استثمارات كل المراحل السابقة 1967 / 1979

¹دراوسي مسعود: السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر، 2004 - 1990 ، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006 ، ص. 334

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

الجدول رقم (06) استثمارات المرحلة (1979 / 1967) بالأسعار الجارية

القطاعات	مخطط ثلاثي (67-)		المخطط الرباعي (70-)		المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)		استثمارات فعلية ²	1979
	اعتماد مالي	استثمارات فعلية	اعتماد مالي	استثمارات فعلية	اعتماد مالي	استثمارات فعلية		
الزراعة و الري	1.62	1.88	4.94	4.35	16.72	8.91	4.51	3.71
الصناعة	5.4	4.91	12.40	20.80	48	74.15	32.5	34.10
الاستثمارات السياسية	1.58	2.01	8.57	7.92	32.27	24.50	11.98	12.84
مجموع الاستثمارات	9.06	9.16	27.57	36.31	110.22	121.23	52.65	54.78

المصدر : البنك الجزائري

تطلب الطابع الاشتراكي لأسلوب الإنتاج أن تكون الدولة هي التي تقود التنمية، وتحركها مستعملة في ذلك قانون التخطيط كمنظم للعمل الاقتصادي، وهو اختيار مبنٍ على اعتبارين رئيسيين هما¹ :

*إمكانات القطاع الخاص الوطن المالية والفنية ضعيفة جدا وعاجزة عن إحداث التنمية.

*وان ترك تنظيم الاقتصاد لقانون السوق أي للحرية الاقتصادية سوف يخضعه لاستغلال الأجنبي وينمي طبقة طفيلية وطنية تكون مجرد آلة استغلال اجتماعية للجمهور الواسع من الشعب (العمال والفلاحين) الذي تحمل أكثر من غيره تضحيات الكفاح التحريري أثناء الثورة المسلحة،² وكانت نتائج هذا التنظيم المعتمد على الصرامة في احتكار جميع النشاطات إضافة إلى عوامل أخرى لها سلبياتها في ظهور تناقضات عديدة كانت كالتالي:

الخلل في نظام الاستثمارات :حصول عدم التوازن في بنية الاستثمارات الإنتاجية كان من نتائجه تأخر الزراعة والري وبعض فروع السلع الاستهلاكية وظهور عدم توازن في تحقيق القطاعات الاجتماعية مثل السكن النقل العمومي والمرافق الصحية؛

¹ محمد بالقاسم حسن بهلول : مرجع سابق، ص ص. 341 - 342

² Marc Ecrément : indépendance politique et libération Economique un quart de siècle du développement de l Algérie 1962-1985 , office des publications universitaires et presses universitaires de Grenoble, 1986 ,p51.

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

❖ خلل في الإنتاج أي أن قطاع الصناعة والبناء والخدمات والزراعة يعمل بأقل من طاقته الإنتاجية؛

❖ خلل آخر في توزيع الدخل سواء ما تعلق بتوزيع الدخل بين المدينة والريف أو ما بين القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي؛

❖ عدم التوازن المالي والنقدي: على الصعيد الداخلي والخارجي، النمو المتزايد للدين الخارجي يرمز إلى عدم التوازن الخارجي وزيادة السرعة للكتلة النقدية وغلاء الأسعار، والخلل المالي للمؤسسات والفارق بين ديناميكية الدخل، وضعف وتيرة نمو السلع والخدمات المعروضة، يعبر عن عدم التوازن الداخلي، وكل هذه الاختلالات تدل على عدم تطابق النصوص الاقتصادية الخاصة بالتخطيط وبين الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي يظهر بوضوح عدم كفاية التخطيط وتراجعته.¹

خامسا: المخطط الخماسي الأول للتنمية (1980-1984)

بموت الرئيس هواري بومدين في نهاية 1978، و تعيين الشاذلي بن جديد و انتخابه رئيسا للجمهورية، عقد المؤتمر الرابع للحزب، أين انبثق منه لجنة مركزية حددت التوجهات الكبرى للتطور الاقتصادي والاجتماعي، خاصة خلال جلسة ديسمبر 1979 أين رأت اللجنة المركزية بأنه خلال العشرية 1990 / 1980 لابد من إعطاء الأولوية لنقاط التالية:²

❖ يجب أن تركز أعمال التنمية كأولوية حول الإشباع التدريجي للاحتياجات؛

❖ يجب إعطاء اهتمام خاص للتخفيف من حدة التبعية اتجاه الاقتصاديات الخارجية عن طريق مراقبة الموارد الخارجية، وتشجيع الارتباط المباشر بين المؤسسات والجامعة لتحفيز البحث والتنمية ؛

¹ محمد بالقاسم حسن بهلول: سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، مرجع سابق، ص. 344

² قدي عبد المجيد وآخرون: متابعة انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، مرجع سابق، ص. 96 -

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

✎ يجب أن توضع خطط الإنتاج للمؤسسات من أجل رفع الإنتاجية ، تخفيض التكاليف و تحسين الجودة؛

✎ خاصية المخطط التالي هي ضمان التوازنات الكبرى واستغلال مجموع الموارد؛

✎ الأهمية هي رفع كل العراقيل في وجه تعميم وكفأه التسيير الاشتراكي للمؤسسات من أجل ديمقراطية اقتصادية متزايدة؛

✎ تقوية المراقبة على الاستيراد الذي يجب أن يؤدي إلى تخفيض المشتريات من السلع غير الضرورية وتحفيز الإنتاج المحلي في إطار مكافحة التضخم وسياسة المداخيل؛

✎ يجب الاتجاه نحو خلق مكثف للشغل لتطبيق مبدأ الميثاق الوطن الذي أكد على أن العمل هو حق وواجب؛

✎ يجب تحديد دور ومكانة القطاع الخاص مع العمل على إقصاء نشاطات المضاربة لصالح النشاطات الإنتاجية؛

✎ مجهودات ضرورية للتنظيم العام للاقتصاد من أجل أحسن استعمال للموارد ومرد ودية نظام التكوين، أين اللغة العربية يجب أن تحتل مكانة بارزة؛

✎ نتيجة لهذه التوجيهات جاء المخطط الخماسي الأول الذي يرى بأنه يجب تحسين أداء قطاع الفلاحة وذلك بتوزيع الإنتاج وتحسين الإنتاجية؛

✎ انخفاض حصة الصناعة من حجم الاستثمارات الإجمالية؛

✎ ارتفاع المخصصات الموجهة إلى الصناعات الخفيفة مقارنة بالصناعات القاعدية؛

✎ اختيارا تكنولوجية سهلة تمكن من التحكم في طرق الصناعة؛

✎ عرف قطاع المحروقات انخفاضا كبيرا % 50 بالمقارنة مع 1980 / 1978 وهذا راجع إلى الانتهاء من الخط الجديد للغاز الطبيعي؛

بالمقارنة مع المرحلة السابقة تم تخصيص حصة لا بأس بها للسكن % 15، في حين نجد الاستثمارات الموجهة للمنشآت و الهياكل الاقتصادية و النقل خصص لها % 12.8 والري % 5.7، والهياكل والمنشأة الاجتماعية و الجماعية % 6.5، التربية و التكوين المهني % 10.5

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

و هذا يدل على إرادة الحكومة الجزائرية آنذاك لمواجهة الطلب المتزايد في مجال السكن، ولإشباع الاحتياجات الاجتماعية الصحة و التجهيز الجماعي التي اهتمت سابقا ولتلطيف التوترات الاجتماعية، وفي النهاية لتحسين مستوى معيشة الجزائريين.

وكان هذا المخطط يهدف إلى تحقيق معدل نمو سنوي حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي يبلغ % 8.2 ، وبحجم من الاستثمارات قدرها 400.6 مليار د.ج كان موزعا على القطاعات الاقتصادية بالطريقة التالية¹ :

الجدول رقم (06): هيكل توزيع الاستثمارات العامة على القطاعات الرئيسية في المخطط الخماسي الأول

الوحدة:مليار د.ج

القطاع	الباقي غير المنجز في نهاية 79		ل		الترخيص بالنفقات	
	الحجم	%	الحجم	%	الحجم	%
الصناعة	79.5	40.3	132.2	36.4	154.5	38.5
المحروقات	28.4	14.4	49.3	13.5	63	15.7
الزراعة	17.8	9	41.6	11.4	47.1	11.8
الفلاحة	6	3	17.9	5	20	5
الري	10.9	5.5	19.1	5.2	23	5.8
الغابات	0.7	0.4	3.3	0.9	3.2	0.8
صيد البحري	0.2	0.1	1.3	0.4	0.9	0.2
معدات الانجاز	3.4	1.7	21.6	6	20	5
النقل	2.4	1.2	13.4	3.7	13	3.2
اقتصادية	19.9	10	36.2	10	37.9	9.5
السكن	34.5	17.5	58	16	60	15
تربية والتكوين	30.3	15.4	35.4	9.7	42.2	10.5
معدات اجتماعية	6.7	3.4	14.3	3.5	16.3	4.1
تجهيزات	2.4	1.2	10.9	3	9.6	2.4
المجموع	196.9	100	363.6	100	400.6	100

¹صالح صالحي : الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة .الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في - الحركة الاقتصادية العالمية ، سطيف 29-30 أكتوبر 2001 ، ص. 8

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

المصدر: صالح صالحي : الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة -الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية.

من الجدول السابق تتضح لنا الحقائق التالية:

1. النزعة الانخفاضية للأهمية النسبية للقطاع الفلاحي الذي يحظى ب % 5 - فقط من مجمل الاستثمارات مقابل 5.8 بالمائة لقطاع الري؛
2. حظي قطاع الصناعة بأهمية أكثر من بقية القطاعات الأخرى لسببين أحدهما أنه كان ضعيفا من حيث جهازه الإنتاجي وثانيهما - لاعتباره المحرك الأساسي للاقتصاد الوطن، قطاع المحروقات كفرع من قطاع الصناعة يتواصل استغلاله باعتباره مصدرا لتراكم رأس المال؛
3. التطور السريع للاستثمارات في مجال المنشآت القاعدية الاقتصادية الاجتماعية¹.
4. إن التقرير المتضمن المخطط الخماسي الأول، شمل على انتقادات شديدة اتجاه تسيير المؤسسات وفعاليتها، حيث بين التشخيص النقائص ومواطن الضعف الرئيسية للتنظيم الصناعي وتسيير المؤسسات مع اقتراح حلول يمكن أن تساهم في علاج هذه النقائص والمتمثلة في² :

❖ غياب الحوافز لإنتاج فعال وعقوبات اقتصادية للمؤسسات وللأفراد؛

❖ نقص الموارد البشرية المؤهلة ونقص التأطير، عمال زائدون؛

❖ تكاليف إنتاج زائدة؛

❖ معدل استغلال الطاقات الإنتاجية ضعيف؛

❖ تسجيل عجز مالي كبير لعدد كبير من المؤسسات؛

¹قدي عبد المجيد وآخرون: متابعة انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، مرجع سابق، ص. 96

²عبد الله بلوناس: الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص - نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2005، ص ص. 29 - 24

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

هياكل بيروقراطية، الجهاز الإنتاجي يعمل ببطء، تدخلت الوزارات الوصية من أجل القضاء على هذه النقائص واقترح المخطط الخماسي الأول تجنب إنشاء مؤسسات كبيرة الحجم التي يصبح تسييرها صعبا و مكلفا، لهذا قامت السلطات الجزائرية بتقسيم المؤسسة الواحدة إلى مؤسسات عديدة، و هذا ما أطلق عليه بإعادة هيكلة المؤسسات فمثلا سوناطراك قسمت إلى عدة مؤسسات مختصة (التكرير، التوزيع، الآبار والاستغلال، المطاط والبلاستيك، البتروكيميا...) كانت تهدف عملية إعادة الهيكلة إلى التحكم في أداة الإنتاج الموجودة ، وتبسيط و تجانس التسيير على مستوى وحدات الإنتاج ، ونشر لا مركزية اتخاذ القرار، حيث ستجد الإطارات الفرصة لتقويم قدراتها في وحدات مهيكلية بطريقة أفضل ، وهذا كله من أجل رفع الإنتاج و تحسين الإنتاجية، ولكن رغم هذه الإجراءات فإن المؤسسات العمومية الاقتصادية قد واجهتها صعوبات بعد عملية إعادة الهيكلة تتمثل في ¹ :

أدت هذه العملية إلى تجزئة وظائف المؤسسة وبالتالي عدم الارتباط وعدم تكامل المؤسسات؛

نقص الإطارات والتقنيين الأكفاء؛

استثمارات إضافية؛

ظهور النزاعات نتيجة تقسيم الهياكل، الأجهزة، النقل والتخزين؛

الأحكام القانونية والتنظيمية تعتبر ثقيلة وغير متكيفة ومعقدة، تحتل تفسيرات عديدة رغم الأهداف التي كانت ترمي إليها عملية إعادة هيكلة المؤسسات المذكورة أعلاه، لم يتحقق ذلك، حيث ساد في الجزائر فكر ريعي الذي يعنّ الاعتماد على النفط في كل شيء سواء من قبل السلطات أو المواطنين، حيث كان يتم استيراد كل ما نحتاجه بدون تخطيط علمي منظم، الشيء الذي أدى إلى تبذير جزء كبير من مواردنا بالعملة الصعبة، إضافة إلى سيادة التسيير

¹ عبد الله بلوناس :الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة، مرجع سابق ،

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

الإداري المركزي حيث كانت كل من خطة الإنتاج، الأسعار، حجم الاستثمار، الأجور التموين و التسويق تحدد مركزيا، و لم تعطى المبادرة للمؤسسات الشيء الذي لم يسمح بتحريك القدرات و الطاقات الإنتاجية و إلى عدم اهتمام المديرين حيث لم يصبحوا مسؤولين عن نتيجة مؤسساتهم إن انخفاض العوائد من العملة الصعبة ابتداء من 1986 بحوالي 56% أدى إلى انخفاض القوة الشرائية في سنة 1988 إلى 65 % مما كانت عليه في 1985 ، و 25 % أقل مما كانت عليه في 1987 ، إضافة إلى انخفاض واضح في الاستثمار والاستهلاك، وبالتالي إلغاء مشاريع استثمارية هامة كانت مبرمجة، كذلك محاولة تنويع الصادرات أدت بدورها إلى إحداث ندرة في السوق الوطنية على حساب المستهلك و المواطن بشكل عام إلى جانب النمو الديمغرافي كل ذلك أدى إلى حدوث اضطرابات اجتماعية عسيرة (أحداث 05 أكتوبر 1988).

سادسا : المخطط الخماسي الثاني للتنمية 1985 - 1989

يتضمن هذا المخطط النقاط التالية¹ :

❖ سياسة تسديد الديون الخارجية؛

❖ المصادقة على الميثاق الوطن 1986 والاختيارات التي جاءت فيه؛

❖ إعادة تنظيم القطاع الزراعي والصناعي؛

❖ منح الاستقلالية للمؤسسات الصناعية والمستثمرات الزراعية، أي الانتقال إلى تعديل

يعتمد على النشاط اللامركزية بدلا من مركزية النشاط، إذ مرت المؤسسات بإعادة هيكلة

تنظيمية ثم إعادة هيكلة مالية حيث تحملت الخزينة العمومية سد الديون التي تربط

الشركات السابقة؛

❖ ظهور قواعد جديدة لضبط وتعديل النشاط الاقتصادي وهي قواعد أكثر مرونة وكثر لا

مركزية؛

¹قدي عبد المجيد وآخرون: متابعة انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة ، مرجع سابق ، ص. 97 -

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

لـ التحول من سياسة توزيع الاستثمار إلى الضبط الاقتصادي المعتمد على سياسة القرض والعملية ، سياسة الأسعار ، الإجراءات الجبائية ، قواعد الكفاءة المالية للمؤسسات؛
لـ ظهور قانون جديد لتنظيم النشاط المصرفي وتمكين البنك المركزي أداء دوره بفعالية أكثر في تمويل الاقتصاد ؛

لـ إلغاء وزارة التخطيط في سنة 1987 واستبدالها بمجلس أعلى للتخطيط؛

لـ إلغاء الاحتكارات التي كان يتمتع بها بعض الخواص في ظل الاحتكار العمومي؛

لـ اتخاذ قرارات جديدة وإدخال قواعد جديدة في الصفقات العقارية؛

لـ التحول من المزارع الاشتراكية إلى مستثمرات جماعية؛

يرى المحللون و القارئون للاقتصاد الجزائري لمرحلة الاقتصاد الموجه أن الجزائر حققت الكثير من الإيجابيات بين هؤلاء، لكن في عادين لهذا الأسلوب من التنمية وبالمقابل ظهرت نتائج سلبية ليست بسبب التوجه الأيديولوجي و إنما لهفوات التطبيق و التجربة، ضف إلى ذلك الاختلالات التوازنية التي عرفها نظام التسيير في هذه المرحلة و يمكن تصنيف هذه الاختلالات التوازنية الكبرى إلى ثلاثة هي ¹ :

أ- الخلل التوازني في تسيير التنمية : اتكأ سير التنمية في المرحلة الأولى من التخطيط من سنة 1967 - إلى سنة 1979 على الاستثمار و استخف بقواعد التسيير الاقتصادي لحساب قواعد التسيير الاجتماعي ، أما المرحلة الثانية من سنة 1980 إلى سنة 1989 على تحسين مستوى التسيير تحت شعار تنمين الطاقة مع إهمال واضح لحركة الاستثمار الإنتاجي.

ب- الخلل التوازني في تسيير التجارة الخارجية : لقد كانت هيمنة المحروقات على الصادرات واضحة حتى أصبحت المورد المالي الخارجي - الأحادي الجانب، حيث بلغت نسبة المحروقات من الصادرات % 97 ، و تعبر هذه النسبة على عجز السياسة الاقتصادية

¹ محمد بالقاسم حسن بهلول: سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات

الجامعية، 1999 - ، ص ص. 292 - 293

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

عن تنويع الإنتاج الوطن ، أما فيما يخص الواردات فاستمرت تبعية التنمية للخارج نسبة 80% من وسائل الاستثمار و من المعرفة التقنية و التكنولوجيا.

ت- الخلل التوازني في استراتيجيات التنمية المطبقة في مجال تعبئة الموارد الوطنية المتاحة سواء كانت مادية أو مالية أو بشرية، وهذا راجع إلى - سوء تقدير أهمية القطاع الخاص الوطن المحلي و الخارجي، وهي استراتيجية تنموية أهملت إمكانيات القطاع الخاص و اعتمدت كثيرا على إمكانيات القطاع العام.

لم تتمكن الجزائر من تنفيذ برنامج الإصلاح بمساعدة صندوق النقد الدولي خلال هذه الفترة، وذلك للأسباب التالية¹:

❖ قررت الجزائر رفض إعادة الجدولة مما حد من حجم التمثيل والاستثنائي المتاح للبرنامج، وكان هذا الرفض يستند إلى عدم الاعتراف بفشل السياسات الاقتصادية السابقة؛

❖ الاعتماد على مقولة أن الجزائر بلد غير مثقل بالدين فهي تعاني من مجرد نقص في السيولة النقدية، ومن ثم فإن أزمة المديونية أزمة ظرفية وليست هيكلية؛

❖ الاعتماد على قانون استغلال المحروقات الذي يسمح للأجانب اقتناء مصالح في الجزائر، وهو ما يسمح للجزائر بالحصول على موارد إضافية ؛

❖ تفادي تعرض الاقتصاد الوطني للاختلالات من خلال الصدمات، حيث رفضت الجزائر مقولة صندوق النقد الدولي بخصوص تخفيض قيمة العملة؛

لم يتحقق جزء من التمويل الخارجي للمخطط لعام 1991 ، الأمر الذي أدى إلى انكماش الواردات بنسبة تزيد عن 20% من حيث قيمتها بالدولار، مما أدى إلى هبوط الإنتاج خاصة في قطاع صناعات التحويلية والبناء. وأهم الإجراءات المتخذة خلال هذه الفترة: تقسيم المزارع الحكومية الكبيرة إلى تعاونيات 3500 مزرعة سنة 1987 ؛

¹ محمد بالقاسم حسن بهلول: سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، نفس المرجع السابق، 295 -

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

استقلالية المؤسسات العمومية سنة 1988:¹ إن الإصلاحات الاقتصادية الموضوعة طبقا للقانون 12 - 86 والمؤرخ في 19 أوت 1986 والمتضمن أسس توجيه المؤسسات العمومية، حسب مفهومي الفائدة والمر دودية، ووضع سلسلة من المبادئ هدفها إدخال المرونة في التسيير للمؤسسة العمومية الاقتصادية، وإعادة تهيئة قواعد تنظيمها، بما في ذلك العلاقات التي تربطها مع الدائنين، حتى وإن بقيت تعمل وفقا للمخطط وتخضع للقرارات الإدارية، إلا أنها حملت في طياتها رغبة وإرادة في تجديد نظام الاقتصاد، هذه الإرادة تجسدت بإصدار قوانين استقلالية المؤسسات، وفي غمرة هذه الإصلاحات وتماشيا مع النصوص التشريعية التي تنادي بضرورة تطبيقها جاء قانون 06 - 88 بتاريخ 12 جانفي 1988 ليعدل ويتم القانون 12 - 86 حتى يصبح هذا الأخير أكثر انسجاما وتكيفاً مع إصلاحات المؤسسات العمومية التي اتخذت الاستقلالية شكلا لتسييرها. 3. قانون المنافسة والأسعار. 1989

4. شطب كمية كبيرة من الديون الأجنبية والمحلية على المؤسسات سنة 1990 ؛

5. إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990 ؛

6. إدخال المرونة في سوق العمل في تحديد الأجور وفي علاقات العمل والترخيص بتسريح العمال بأسباب اقتصادية. ما يمكن قوله خلال هذه الفترة أن المنافع المتوقعة لعملية التحرير والاصطلاح لم تتحقق لأسباب كثيرة أهمها الإجراءات المتخذة لم تكن شاملة ، حيث كانت الإصلاحات جزئية، ولذلك فشلت في إدخال تحسن في عملية تخصيص الموارد ومن ثم وضع الاقتصاد الوطني على مسار النمو الاقتصادي الدائم، حيث أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج المحروقات انخفض بنسبة % 1.5 في المتوسط خلال 1986 - 1991

¹صالح مفتاح: تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول- : الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، يومي 17 - 16 نوفمبر 2004 ، جامعة بسكرة، الجزائر، ص. 5

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

المطلب الثالث: الاقتصاد الجزائري والتحول باتجاه اقتصاد السوق

لقد كشفت الأزمة المالية الناتجة عن هبوط أسعار المحروقات في الأسواق الدولية سنة 1986 عن هشاشة الاقتصاد الجزائري و حساسيته للعوامل الخارجية، حيث أدى ذلك إلى اختلال التوازنات الداخلية و الخارجية للاقتصاد، و دفع السلطات العمومية إلى التفكير في ضرورة تعميق الإصلاحات الاقتصادية الذاتية، في اتجاه التحول نحو اقتصاد السوق الحرة، والتخفيف من العبء المالي الذي ما فتئت تتحمله الخزينة العامة للدولة، من خلال سلسلة أخرى من الإصلاحات مست على الخصوص القطاع المالي و النقدي و القطاع الحقيقي وذلك بإصلاح النظام المالي و البنكي، و تقليص تدخل الدولة في نشاطاته، وإعادة هيكلة القطاع الفلاحي العمومي من خلال الخصخصة الجزئية عن طريق عقود التسيير، مشروع استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية الذي يعطي حرية أكثر للمديرين في اتخاذ القرارات، و يعطي المؤسسة لأول مرة صفتها التجارية و يخلصها من قيود الإدارة المركزية¹.

كما سجلت بعض النقائص والسلبيات التي أحاطت بهذه الإصلاحات وجعلتها بطيئة و ضعيفة الفعالية، حيث لم تنعكس في تحسن مؤشرات الأداء للاقتصاد على المستوى الكلي، و هو ما دفع بالجزائر إلى الاقتراب من المؤسسات المالية الدولية سنة 1989 و طلب مساعدتها و من ثم الدخول في مرحلة أخرى من الإصلاحات المدعومة من طرف هذه المؤسسات².

أولا: وضعية الاقتصاد الجزائري في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين اتجهت الجزائر نحو الانفتاح الاقتصادي عقب أزمة 1988 وكان ذلك بشكل رسمي وعلن في الخطابات السياسية آنذاك. وكان هذا التوجه مجسدا في إجراء تعديل دستوري سنة 1989

¹بودلال علي وسعيداني محمد : فعالية النظام المصرفي الجزائري بين النظرية و التطبيق، الملتقى الوطن الأول : إصلاح المنظومة المصرفية- ماي 2005 ، المركز الجامعي جيجل.

²عبد الله بلوناس :الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة ، مرجع سابق ،

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

بالإضافة إلى تبين برنامجين مع صندوق النقد الدولي سنة 89 و 91 ينطويان على إجراء تعديلات في الاقتصاد منها:¹

أ- الإصلاحات في الجانب المالي : تم خفض الإنفاق الحكومي بشكل واضح، إذ انخفضت نفقات الاستثمار في القطاع العمومي- (ميزانية التجهيز + صافي قروض الخزينة للمؤسسات) من 28.2 % من إجمالي الناتج الداخلي سنة 1985 إلى 19 % سنة 1988 لتبلغ 08 % فقط سنة 1990 . كما أن النفقات الجارية قد انخفضت بمقدار 5.2 % بين سنتي 88 و 90 وهذا راجع إلى انخفاض كتلة الأجور والرواتب في القطاع الإداري، وهنا يتجلى تخلي الدولة عن دورها القيادي في تسيير الاقتصاد، منتهجة بذلك سياسة صارمة للضغط على الطلب الكلي.

ب- إصلاح السياسة النقدية (القانون 10 - 90 - المتعلق بالنقد والقرض) جاء قانون 10 - 90 المتعلق بالنقد والقرض بإصلاح جذري للسياسة النقدية في الجزائر وجعل من أولى اهتماماته إعادة الاستقرار المالي الكلي ، وتمثلت في:

- ❖ وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المالي والمصرفي؛
- ❖ تكليف البنك المركزي بتسيير النقد والقرض؛
- ❖ تشجيع الاستثمارات الخارجية؛
- ❖ تطهير الحالة المالية للقطاع العمومي؛
- ❖ توضيح المهام المنوطة بالبنوك والمؤسسات المالية؛
- ❖ تنويع مصادر تمويل الأعوان الاقتصاديين، لا سيما المؤسسات عن طريق إنشاء سوق مالية؛

❖ إنشاء مجلس النقد والقرض الذي كان بمثابة السلطة النقدية المسؤولة عن صياغة سياسات الائتمان والنقد الأجنبي والدين الخارجي والسياسات النقدية، ويرأس هذا المجلس

¹ صندوق النقد الدولي : تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق ، واشنطن، 1998 ، ص. 11

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

محافظ بنك الجزائر، وبضم ثلاثة نواب بالإضافة إلى ثلاثة مندوبين عن الحكومة، وهكذا يشكل بنك الجزائر الأغلبية في تكوين المجلس. وعلى هذا، فقد تم اتخاذ إجراءات تدخل في السياق التنظيمي والقانوني من طرف بنك الجزائر؛

✎ تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة في حدود لا تتجاوز 20 %؛

✎ ارتفاع نسبة إعادة الخصم من 07 % وهو المستوى الذي عرفته سنة 1989 إلى 10.5 % سنة 1991 ثم 11.5 % سنة 1992؛

✎ إنشاء سوق مشتركة بين البنوك¹.

ت- الإصلاحات على مستوى التوازنات الخارجية: في سياق الإصلاحات الاقتصادية، اتخذت السلطات إجراءات متعلقة بالتحرير - التدريجي للتجارة الخارجية والصراف، من خلال الترخيص بالاستيراد بدون دفع وإنشاء نظام احتفاظ المتعاملين بالعملة الصعبة مما يعنّ اعتراف ضمنّ بالسوق الموازية، كما تركت قيمة الدينار عرضة للتقلبات.

إذا حاولت السلطات تعزيز جهودها لتصحيح الأوضاع الاقتصادية الكلية التي عرفت اختلالات كبيرة، وعرفت هذه المرحلة أول اقتراب للجزائر من المؤسسات المالية الدولية، وتم التقاهم حول برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي يغطي الفترة 1991 - 1989 ، واعتمدت الجزائر من خلالها على سياسة لإدارة الطلب أقل ما يقال عنها أنها كانت صارمة من خلال تخفيض قيمة العملة.

وقد ساعدت سياسات الطلب الأكثر تشددا وما صاحبها من إجراءات لتحرير التجارة، وتعديلات تسعير الصرف الاسمي على خفض القيمة الفعلية للعملة بنسبة تزيد عن 60% خلال 1988 - 1991 ، زيادة على امتصاص السيولة الزائدة، وبفضل مزيج سياسات تحويل الإنفاق وخفضه مع تحسين أسعار البترول، أدى إلى تحسن ميزان الحساب الجاري حيث تحول من عجز بنسبة 3 % من إجمالي الناتج المحلي سنة 1988 إلى فائض 6% سنة 1991 ، ومن جهة أخرى

¹صندوق النقد الدولي: تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق ، واشنطن، 1998 ، ص. 11

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

فإن تطورات الحساب الرأسمالي كانت عكس ذلك، حيث زادت قدرة الجزائر على التعاقد على قروض خارجية جديدة، ومن ثم ارتفعت مدفوعات استهلاك الدين ارتفاعا كبيرا.

وبحلول الفترة 93 - 92 تخلت الحكومة عن الإجراءات المشددة التي اتخذت سابقا، فقامت باتخاذ عدة إجراءات منها¹ :

❖ رفع الأجور في القطاع الإداري بأكثر من 20 %، كما ارتفعت النفقات التحويلية بأكثر من 50 %؛

❖ زيادة الإنفاق الرأسمالي بمقدار 3.5 % من إجمالي الناتج الداخلي بغية تنشيط النمو الاقتصادي؛

❖ تقليص الواردات بتطبيق مجموعة من القيود على التجارة والدفع؛

بهدف تحسين الإيرادات الضريبية في الميزانية العامة تم القيام بإصلاح ضريبي تمثل في إدخال ضرائب جديدة، تمخض عن هذه الإجراءات بإضافة إلى انخفاض إيرادات الميزانية (الناتجة عن صادرات البترول) نتيجة ارتفاع سعر الصرف من جهة وانخفاض أسعار البترول من جهة أخرى، نتائج وخيمة على توازن الميزانية العامة للدولة، إذ ارتفع عجز الميزانية سنة 1993 إلى ما يقارب 8.7 % من إجمالي الناتج الداخلي، مما اضطر صندوق النقد الدولي إلى إلغاء عملية دفع القسط الرابع من القرض الخاص باتفاق "ستند باي" الذي بدأ بتاريخ 06 / 03 / 1991 إلى غاية 31 / 03 / 92 في ظل هذه الظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد الوطن أصبح اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وعقد اتفاق إعادة جدولة أمرا لا مفر منه نظرا لتفاقم الأزمة. فكانت الاتفاقات المبرمة في أبريل 94 مع صندوق النقد الدولي بمثابة الانطلاق في إصلاحات اقتصادية جديدة نتناولها في الفقرة الموالية².

¹بودلال علي، سعيداني محمد : فعالية النظام المصرفي الجزائري بين النظرية و التطبيق، مرجع سابق، ص. 62.

²صندوق النقد الدولي : تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق ، مرجع سابق، ص. 15 -

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

ثانيا :محاولات الإصلاح الأولى ودور صندوق النقد الدولي

لقد تأكدت هذه التحولات بعد تعاظم دور صندوق النقد الدولي في توجيه الاقتصاد الوطن في أواخر الثمانينات، ويعتبر خطاب الولاء الذي أرسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في مارس 1989 ، تأكيد واضح للجزائر على الالتزام بالتحولات الليبرالية التي تركز على برنامج صندوق النقد الدولي، و الذي أكدت على " : المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا، وخلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية و الربحية، والاعتماد الكبير على ميكانيزم الأسعار بما في ذلك سياسة سعر الصرف " كما أكدت مذكرة الحكومة بأن العنصر الأساسي في الإصلاح الاقتصادي هو توسيع دور القطاع الخاص.

وبعد خطاب الولاء هذا ببضعة أشهر كان أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي في ماي 1989 ثم كان اتفاق في جوان 1991 ، بالإضافة إلى الاتفاقيات التي أبرمت مع البنك الدولي في سبتمبر 1989 ، وعلى ضوء تلك الاتفاقيات تدعم طرح صندوق النقد الدولي في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري، و تبين رسميا سياسات اقتصاد السوق، فبدأت خلال 1989 أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات و من أهم هذه الخطوات:

❖ إلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي ؛

❖ إنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية؛

❖ الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف؛

❖ تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها؛

❖ منح الاستقلالية لخمس بنوك تجارية .

وجاءت خطة 1994 - 1990 مستكملة للتطبيق برنامج التكيف في معظم المجالات

مثل :

❖ إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية، على أساس

قواعد السوق ومؤشرات الربحية الاقتصادية والمالية وحرية تحديد الأسعار؛

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

❖ تقليص دور خزانة الدولة في تمويل عجز المؤسسات التي تحصلت على الاستقلالية الكاملة؛

❖ اتخاذ إجراءات لإصلاح نظام الأجور وتغيير سياسة الإعانات ونظم الدعم؛

❖ إلغاء التمييز بين القطاع العام والقطاع الخاص فيما يتعلق بالقروض و أسعار الفائدة؛

❖ التوقيف عن التمويل المباشر للبناء السكني؛

❖ تمكين القطاع الخاص المشاركة في التجارة الخارجية .

ومن خلال ما سبق نستنتج أن الجزائر بلجوها إلى المؤسسات العالمية ،كانت تسعى للاسترشاد ببرامجها كحلول جاهزة لتسكين الأزمات المتنامية من ناحية و الحصول على شهادة حسن السيرة كوثيقة ضرورية لتأمين انسياب التمويل الخارجي.

وقد مهدت الاتفاقيات الأولى (اتفاق مع صندوق النقد الدولي في 30 ماي , 1989 و ثاني اتفاق معه في 3 جوان, 1991 والاتفاق مع البنك الدولي بدءا من اتفاقيات سبتمبر 1989 إلى اتفاق جوان) 1991 لعقد اتفاقيات إعادة الجدولة وساعدت على توفير تمويل من قبل الصندوق و البنك منذ 1994 إلى 1998.¹

وبالرغم من المجهودات المبذولة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، فإن المنافع المحتملة لعملية التحرير الإصلاح لم تتحقق في مجموعها، ففي عام 1992 تباطأت خطى الإصلاحات الهيكلية واتسع نطاق الاختلالات الاقتصادية الكلية، نتيجة لتطورات سياسية خطيرة أدت إلى انعدام اليقين السياسي والصراع المدني وتضائل فرص الوصول إلى التمويل الخارجي.² وقد بلغ العجز في الميزانية ما نسبته 8.7 % من إجمالي الناتج المحلي في عام 1993 ، كما شهدت السنوات الأولى من التسعينات ظهور ضغوط تضخمية ساهمت في انخفاض قيمة الدينار، بالإضافة إلى انخفاض كبير في سرعة دوران النقود وتدهور الحساب الجاري الخارجي نتيجة لانخفاض في أسعار النفط، و حدوث عجز وزات في مختلف المواد الاستهلاكية، و زيادة

¹ محمد بلقاسم حسن بهلول: الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص. 292

² صالح صالحي : ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي ، مرجع سابق ، ص. 124

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

في البطالة من 20% من القوة العاملة في عام 1990 إلى 24% سنة 1993،¹ من أجل

تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية للبرنامج تمت الإجراءات التالية:

- ❖ الاعتماد على التصحيح المالي القوي ؛
- ❖ الاعتماد على سياسة صارمة بشأن الدخول وسياسة نشيطة بالنسبة لسعر الصرف ؛
- ❖ تطبيق سياسة نقدية متشددة طبقا لأسعار فائدة حقيقة موجبة ؛
- ❖ إحداث تقييد صارم للاتفاق العام خاصة بالنسبة لإعانات الدعم والاستثمارات ؛
- ❖ تطبيق إجراءات للتحكم في السيولة ومنها الاشتراط على البنوك الاحتفاظ بنسبة احتياط إجبارية وذلك عام 1994 - واستحداث عمليات السوق المفتوحة.

انطلاقا من هذا المبحث الذي تم التطرق فيه لأهم مقومات الاقتصاد الجزائري في العديد من القطاعات، تم استعراض احصائيات بدءا من مرحلة الاستقلال إلى غاية مرحلة ما بعد انفتاح الاقتصاد الجزائري، ولمعرفة أكثر عن تطور الاحصائيات فيما يتعلق بالمجال الاقتصادي الجزائري تم الاستعانة بملحق في نهاية البحث قامت به مديرية الدراسات والاستشراف سنة 2020 تضمن التطور الاقتصادي الجزائري خاصة في المجال التجاري وطبيعة المعاملات الخارجية. ويؤكد الملحق أن عجز الميزان التجاري الجزائري بلغ في هذه الفترة 791,94 مليون دولار خلال جانفي 2020 مقابل 868,05 مليون دولار في نفس الفترة من 2019 مسجلا بذلك تراجع بنسبة 8,16، في حين سجل عجزا بقيمة 3,19 مليار دولار خلال السداسي الأول من سنة 2019، بينما سجل عجزا بقيمة 2,84 مليار دولار في نفس الفترة من سنة 2018.

¹صالح صالحي :ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي ، مرجع سابق ،ص. 126

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

المبحث الثاني: مشروع انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية

بعد مرور عدة سنوات من تبني اقتصاد السوق، و ابتداء من عام 1994 طبقت الجزائر تدابير تهدف إلى تحويل دور الدولة من منتج لمعظم السلع و الخدمات إلى مقدم للخدمات الإدارية و التعليمية، وتوفير الإطار التنظيمي الضروري لتأمين التشغيل الفعال لاقتصاد السوق، و إحراز التقدم بصفة خاصة في إعادة هيكلة المؤسسات العامة لتسهيل خصوصتها، وتطوير القطاع الخاص و إعادة هيكلة القطاع المالي، وهذا من أجل مواجهة النقائص التي نتجت عن الجهود المبذولة قبل عام 1994 و التي تعود لسببين رئيسيين هما:

(أ) - عدم تمكن السلطات من منع التراكم المتزايد للخسائر في المؤسسات العامة

لأن الكثير من هذه المؤسسات لم تتمكن من تقرير أسعار منتجات بحرية، بالإضافة إلى السهولة التي كانت تتلقاها فيما يخص منح الائتمان من طرف البنوك التجارية واللجوء إلى هذه الأخيرة في كل مرة.

(ب) - عدم شمول الإصلاحات على إعادة الهيكلة الفعلية للمؤسسات العامة

على خلفية الاختلالات السابقة وتزايد انخفاض آخر في أسعار النفط خلال سنة 1994 ، الذي صاحبه تزايد الصراع المدني ونضوب التمويل الخارجي، مما قاد الاقتصاد إلى حافة الأزمة في ميزان المدفوعات، ودفع الجزائر إلى صياغة برنامج شامل للتصحيح الهيكلي، الذي حظي بمساندة صندوق النقد الدولي في ماي 1994 ، وكان برنامج الإصلاح هذا يهدف إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية هي ¹ :

❖ تعرف إعادة الجدولة بأنها عملية تتمثل في تخفيف عبء خدمة المديونية، وهي تخص أصول الديون، كما يمكن أن تمتد لتشمل الفوائد.

❖ رفع معدل النمو الاقتصادي بغية استيعاب الزيادة في القوة العاملة وخفض البطالة تدريجيا؛

¹صندوق النقد الدولي: تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق ، واشنطن 1998 ، ص. 11

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

- ❖ الإسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائد في الجزائر مع المعدلات السائدة في البلدان الصناعية؛
 - ❖ خفض تكاليف الانتقالية للتصحيح الهيكلي؛
 - ❖ استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي.
- أما الاستراتيجية التي يقوم عليها هذا الإصلاح هي استراتيجية متوسطة الأجل تهدف إلى تنفيذ ثلاثة محاور كما يلي¹:
- ⌚ تعديل الأسعار النسبية و تحرير التجارة الخارجية.
 - ⌚ ضبط الإنفاق العام وتشديد السياسة النقدية لاحتواء الطلب الكلي وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي بمرور الوقت ؛
 - ⌚ إنشاء الآليات المؤسسية و السوقية اللازمة لإتمام عملية الانتقال من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق المتنوع.
- كما سبق وأن ذكرنا الظروف التي كانت سائدة نهاية سنة 1993 ، ولتفاقم أزمة الديون الخارجية مع تزايد الصراع السياسي، أرغمت السلطات الجزائرية آنذاك إلى عقد اتفاق تعديل هيكلي للاقتصاد، وإعادة جدولة 1 الديون الخارجية مع صندوق النقد الدولي في أبريل 1994، تبعه بعد ذلك عقد اتفاق تستفيد الجزائر من خلاله من تسهيلات الصندوق المحددة لمدة ثلاث سنوات ابتداء من 1995 ماي.
- تمت عملية إعادة الجدولة الأولى مع نادي باريس في شهر ماي 94 بعد إبرام اتفاق "ستند باي" لمدة سنة مع صندوق النقد الدولي، تم بموجبه إعادة جدولة 4.4 مليار دولار على مدى 16 سنة، منها 04 سنوات إعفاء من دفع خدمة الديون، أي أنه لا يستأنف دفع خدمة الديون المعاد جدولتها إلا ابتداء من شهر ماي 1998 ، وفي ماي 1995 استفادت الجزائر من تسهيل الصندوق المحدد بمبلغ يقدر بحوالي 5.5 مليار دولار في صورة دعم استثنائي لمدة 03 سنوات.

¹صندوق النقد الدولي: نفس المرجع، ص ص. 13 - 12 -

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

تقدمت الجزائر في شهر جويلية سنة 1995 للمرة الثانية أمام نادي باريس ولأول مرة أمام نادي لندن قصد إعادة جدولة ديونها الخاصة، وبلغت مبالغ الديون المعاد جدولتها في إطار الاتفاقين 07 ملايين و 3.2 مليار دولار على التوالي. وعليه، قدرت المبالغ الكلية التي أعيدت جدولتها ب 14.6 مليار دولار، ويصل هذا الرقم إلى 20 مليار دولار إذا أضيف له التمويلات الاستثنائية المقدمة من طرف الهيئات المتعددة الأطراف.

تمثلت الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج في¹:

- ⌚ زيادة معدلات النمو الاقتصادي للقضاء على البطالة واستحداث مناصب شغل جديدة؛
- ⌚ مواصلة العمل من أجل استقرار مالي، وذلك من خلال تخفيض معدلات التضخم مع محاولة تحقيق التقارب بينها وبين تلك السائدة في البلدان الصناعية؛
- ⌚ تقليص عجز ميزان المدفوعات وتحقيق خدمة الدين مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي؛

⌚ دعم الفئات الاجتماعية المتضررة من تطبيق البرنامج.

وتم اتخاذ عدة إجراءات في المجالات التالية:

أ- الإجراءات المتخذة في المجال المالي:

اتخذت عدة إجراءات خلال اتفاق "ستند باي 94" في مجال سياسة الميزانية للدولة، الهدف منها ضبط الإنفاق العام وترشيده، ومحاولة زيادة إيرادات الميزانية خارج قطاع المحروقات لتفادي تذبذب أسعار النفط على سير الاقتصاد، وتمثلت أهم الإجراءات المتخذة في هذا المجال يلي²:

¹ شعوبي محمود فوزي، كماسي محمد الأمين: الاقتصاد الجزائري من منظور متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال

للفترة الممتدة بين 1989 - و 1999 ، الملتقى الوطن الأول حول المؤسسة الاقتصادية ، جامعة ورقلة، 2003

² عبد الله بلوناس: الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة ، مرجع سابق،

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

لقد إدخال إصلاحات على النظام الضريبي ومحاولة جعله نظاما بسيطا، وفي هذا الصدد تمت إعادة هيكلة معدلات الضرائب على دخل الأفراد والشركات. كما تم تطبيق ضرائب الإنتاج على السلع الكمالية، بالإضافة إلى تبسيط ضريبة القيمة المضافة بإلغاء أعلى نسبة وهي % 40 وتحديد سقف جديد لها هو 21 %؛

لقد اتخذ سياسة متشددة تجاه الأجور، خاصة القطاع الإداري منه وإلغاء الإعانات الاستهلاكية؛

لقد خفض عجز الميزانية؛

لقد ترشيد كفاءات الاستفادة من الشبكات الاجتماعية.

تمخض عن تطبيق هذه الإجراءات إحراز بعض التقدم، حيث زادت إيرادات الميزانية العامة من منتجات المحروقات، بحوالي 06% من إجمالي الناتج الداخلي بفضل تحسن حصة الضرائب المتعلقة بالتجارة، وتتجلى صعوبة الضغط الجبائي في الركود الاقتصادي الذي عاشته الجزائر، فكان الهدف الرامي إلى إنعاش الاقتصاد لا يتماشى وزيادة الضرائب، لذا كان التركيز في المدى القصير والمتوسط على السياسة الاتفاقية كأداة لكبح التضخم، فقد شهدت الفترة 93-97 هبوط النفقات العامة بحوالي % 05 من إجمالي الناتج الداخلي كنتيجة لتطبيق تدابير البرنامج، كما حققت فوائض في الميزانية خصصت لمدفوعات الفوائد التي ارتفعت بسبب تأثير سعر الصرف على خدمة الديون الخارجية، وقد تم تخفيض الإنفاق الرأسمالي بحوالي % 2.4 من إجمالي الناتج الداخلي بحلول سنة 1997 بالرغم من¹ :

لقد ارتفاع تكاليف الاستثمارات جراء خفض قيمة الدينار؛

لقد ارتفاع النفقات اللازمة لإعادة بناء البنية التحتية المخربة بسبب الظروف الأمنية التي عرفت بها البلاد. كما تم تخفيض الإقراض نظرا لتقليص عدد مشاريع الاستثمار في المؤسسات العامة التي لا تزال تمول من طرف الميزانية العامة مشاريع ما قبل سنة 1988 وانخفض رصيد الدين العام من % 99 من إجمالي الناتج الداخلي في سنة

¹ عبد الله بلوناس: الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة، مرجع سابق، 37

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

1993 إلى حوالي 85 % من إجمالي الناتج الداخلي سنة 1997 ، وانخفض رصيد الدين الحكومي المحلي من حوالي 45 % من إجمالي الناتج الداخلي إلى حوالي 22 % من إجمالي الناتج الداخلي سنة 1997.¹

سعت الحكومة من خلال عملية تعديل الأجور إلى التحكم في عدد العمال وتجميد أجور الوظيف العمومي والمؤسسات العمومية، وقد ساهم هذا المسعى بشكل جلي في خفض الإنفاق الجاري، إذ أن الأجور تشكل القسم الأهم من هذا الإنفاق، فانخفضت هذه الأخيرة بمقدار 3.5 % من إجمالي الناتج الداخلي في الفترة . 97 - 93 كما اعتمد إلغاء دعم أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية كهدف لترشيد الإنفاق العام. وعموما فإن اتفاق "ستند باي" كان يهدف إلى خفض عجز الميزانية بمقدار 5.6 % من إجمالي الناتج الداخلي بين سنتي 93 و 94 وتخفيض عجز الميزانية العامة بمقدار 5.4 % خلال نفس الفترة².

(ب) - الإجراءات المتخذة في المجال النقدي :

ترتكز الإجراءات المتخذة في المجال النقدي على التحكم في الكتلة النقدية (عرض النقود)، من خلال ضبط نسب الفائدة المطبقة على إعادة تمويل البنوك ونسب إعادة الخصم والنسب المطبقة على المكشوفات.

يهدف الإصلاح النقدي لبرنامج التعديل الهيكلي إلى دعم سعر صرف الدينار الجديد بعد تخفيض قيمته ب 40.17 % في أبريل 1994، والحد من الضغوط التضخمية من خلال الإجراءات الممارسة على نسب الفائدة والمعروض من الكتلة النقدية، حيث أنه قبل الجدولة 6 أبريل 1996 أن 01 فرنك فرنسي يساوي 4.7 دينار جزائري ، وبعد الاتفاق 10 ماي

¹سوامس رضوان: العلاقة بين البنك والمؤسسة على ضوء الإصلاحات المالية والنقدية الجارية في الجزائر، الملتقى الوطن الأول حول المؤسسة الاقتصادية، جامعة عنابة، 2003

²مجهول: _الاقتصاد الجزائري على ضوء الإصلاحات الداخلية و المتغيرات الخارجية، www.elbassair.net - مرجع سابق.

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

1994 أصبح الفرنك الفرنسي يساوي 6.65 دينار جزائري، أما سعر الدينار مقارنة بالدولار فوصل إلى 36 دينار جزائري مقابل 1 دولار.

ونتيجة لتطبيق الإجراءات في الميدان المالي تم تقليص معدل توسع الكتلة النقدية، وأدى تشدد الأوضاع النقدية إلى هبوط كبير في معدلات التضخم (من % 39 سنة 1994 إلى 21 % سنة 1995 ثم أقل من % 6 سنة 1997) ، أثرت طريقة الدفع نقدا لتسديد الواردات بشكل سلبي على السيولة المصرفية، في حين ساهمت الخزينة بفضل الموارد التي وفرتها إعادة الجدولة في تكوينها، واستخدمت الدولة موارد إعادة الجدولة (الديون الخارجية) في تغطية الديون الداخلية للخزينة العمومية ، ففي سنة 1995 خصصت الخزينة العمومية مقدار 149.5 مليار دج لصندوق تطهير المؤسسات العمومية بمبلغ 28.2 مليار دج، وتسديد ديون المنظومة المصرفية المقدرة ب 121.3 مليار دج، وكانت الجهود حثيثة لإصلاح البنوك التجارية وجعلها تمتثل أكثر لمعايير العمل المصرفي المبني على الربحية¹ .

(ج) - التوازنات الخارجية :

من أهم الإجراءات الأساسية المتخذة في إطار برنامج التعديل الهيكلي:

1- تعديل سعر الصرف :فحسب النظرة الليبرالية فإن سعر الصرف يشكل مؤشرا لتخصيص الموارد، ذلك أن تخفيضه (تخفيض قيمة- العملة)يساهم في الكشف عن المزايا التنافسية الحقيقية التي يمكن أن تتمتع بها منتجات البلد، وإذا ما تم رفع (رفع قيمة العملة) بشكل كبير يكون له أثر سلبي على تخصيص الموارد وعلى ميزان المدفوعات الذي يؤثر بدوره على قدرة البلاد على تسديد الديون، أما إذا فرضت الدولة رقابة على الصرف فإن ذلك يؤدي إلى تشجيع انتشار السوق الموازية وهروب رؤوس الأموال، وهو ما حدث في الجزائر.

¹ مجهول : الاقتصاد الجزائري على ضوء الإصلاحات الداخلية و المتغيرات الخارجية، www.elbassair.net - مرجع سابق.

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

وبالفعل فقد تم تخفيض قيمة الدينار بمقدار 40.17 % ، كما تم اتخاذ سلسلة من الإجراءات تتعلق بإنشاء سوق مصرفية مشتركة للعملة الصعبة، وتم التخلي عن جلسات تحديد القيمة وهذا لتحقيق نظام أسعار صرف عائمة وإنشاء مكاتب للصرف.

ولقد ترتب عن هذه الإجراءات عدة آثار إيجابية تمثلت في تطهير المالية العمومية، إذ سمح تخفيض قيمة الدينار والصرامة في الإنفاق إلى تحسين رصيد الخزينة، أما الآثار السلبية لتخفيض قيمة الدينار فتمثلت في تلك المتعلقة بخسائر الصرف التي زادت من تفاقم التفكك المالي للمؤسسات.

بالإضافة إلى هذه الإجراءات اتخذت عدة إجراءات أخرى منها¹ :

- ❖ تحرير التجارة الخارجية برفع جميع القيود على الصادرات والواردات؛
- ❖ تم إقرار إجراء يتضمن تحرير الأسعار بقصد ضمان المنافسة في الأسواق (أسعار المواد الغذائية، لوازم الإنتاج الغذائي، الإسكان،) ... ؛
- ❖ ترقية الاستثمارات بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ❖ إقرار تطبيق برنامج متعلق بخصوصية المؤسسات العمومية البالغ عددها 250 مؤسسة عامة كبيرة؛
- ❖ تنظيم سوق الرهن العقاري.

في هذه النقطة اهتمت الدولة بصفة جدية بسعر الصرف وآثاره السلبية خاصة على الأسعار، ولتخفيف أثر سعر الصرف تمت الإجراءات التالية² :

- ❖ خفض قيمة العملة بنسبة 50% لتصحيح الارتفاع المفرط في قيمة الدينار الجزائري؛
- ❖ الاعتماد على نظام التعويم الموجه لنظام سعر الصرف؛
- ❖ إدخال نظام سوق النقد الأجنبي بين البنوك في نهاية 1995.

¹ صالح صالح: ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي ، مرجع سابق ، ص. 130

² مجهول: الاقتصاد الجزائري على ضوء الإصلاحات الداخلية و المتغيرات الخارجية، www.elbassair.net - ، مرجع سابق.

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

ولقد نتج عن هذه الإجراءات خفض سعر الصرف الفعلي الحقيقي بحوالي 30 % نتيجة لخفض سعر الصرف الاسمي مع إتباع سياسات متشددة، هذا فيما يخص أهم الإجراءات التي قامت بها الدولة على سعر الصرف، بغية تحقيق قدرة تنافسية مع الخارج من شأنها أن تنوع الاقتصاد بدرجة أكبر في اتجاه الأنشطة التجارية غير النفطية وكذا التأثير على الأسعار المحلية. كما كانت هناك إجراءات مباشرة على الأسعار النسبية ذاتها، فيما يخص أسعار الفائدة فبعد التحرير الجزئي لها في بداية التسعينات، تم وضع أول خطوة من أجل إنشاء نظام أسعار الفائدة التي تحددها قوى السوق سنة 1994، وتم تحرير أسعار الفائدة بصفة نهائية سنة 1995، ومع تباطؤ التضخم ظهر سعر فائدة حقيقي موجب سنة 1996، أما فيما يخص أسعار السلع والخدمات فقد تم إلغاء الدعم لأغلبية السلع سنة 1994، حيث تم استثناء بعض المنتجات ليتم إلغاء الدعم عليها خلال السنتين التاليتين.

وننتج عن هذه الإجراءات ارتفاع رهيب في الأسعار وصل في المتوسط إلى 200% تقريبا فيما يخص أسعار المنتجات الغذائية البترولية.

2- تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات الخارجية :

أما أهم الإجراءات التي التمسها الدولة من أجل تحرير التجارة الخارجية و المدفوعات الخارجية هي¹ :

أ- إلغاء الحظر المؤقت للسلع التي كان استيرادها غير مسموح وهذا في نهاية 1994 ؛

ب- تخفيض معدل الرسم الجمركي الأقصى من 60 - في المائة في عام 1994 إلى 45 في المائة اعتبار من أول يناير 1997 ؛

ت- تحرير المصروفات السياحية في نهاية عام 1997.

¹سوامس رضوان : العلاقة بين البنك والمؤسسة على ضوء الإصلاحات المالية والنقدية الجارية في الجزائر، مرجع سابق.

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

3- إعادة هيكلة المؤسسات والخصخصة :

أما فيما يخص الإصلاحات الموجهة لإعادة هيكلة المؤسسات فتتمثل خصوصا في بدأ تنفيذ برامج الخصخصة، فبعد إصدار قانون ينص على السماح ببيع المؤسسات العامة لأول مرة، وذلك طبقا لنص قانون الموازنة التكميلية لعام 1994 ، وكذا عرض إدارة المؤسسات العامة على القطاع الخاص بموجب عقود الإدارة، و اشتراك القطاع الخاص بنسبة تصل إلى 49 % في أسهم رأسمالها بالإضافة إلى إلغاء احتكار الدولة لسوق التأمين، والسماح بالمشاركة الأجنبية في رأسمال البنوك التجارية .

ثم تم إصدار قانون الخصخصة لعام 1995 الذي سمح بالملكية الخاصة التامة لمعظم المؤسسات العامة، وضمن هذا الإطار بدأ تنفيذ أول برنامج للخصخصة في أبريل 1996 بمساندة البنك الدولي،¹ وستهدف هذا البرنامج قطاع الخدمات حيث تم خصخصة 200 شركة من الشركات العامة المحلية الصغيرة، كما تم إنشاء شركات إقليمية قابضة في نهاية عام 1996، ساعدت على تسارع خطى عمليات الخصخصة ليلبلغ عدد الشركات التي شملتها العملية 800 شركة محلية في أبريل 1998 ، ومما ساعد أيضا على تسارع خطى عمليات الخصخصة هو تعديل قانون عام 1995 في أبريل 1997، لجعل إجراءات تحويل الملكية ذات مرونة أكثر حيث وفر التعديل إمكانية الدفع على أقساط، ومشاركة العاملين في أسهم رأس المال و الخصخصة بقسائم، وبجانب هذه المبادرات نحو الخصخصة تم إنشاء مؤسسات جديدة للنهوض بتنمية القطاع الخاص المحلي والأجنبي والحصول على إعفاءات من الضرائب الإدارية وغير ذلك من الحوافر الاستثمارية¹ .

ثانيا :تقييم فترة الإصلاحات الاقتصادية

¹ مجهول :الاقتصاد الجزائري على ضوء الإصلاحات الداخلية و المتغيرات الخارجية، www.elbassair.ne - ، مرجع سابق.

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

دخلت الجزائر فترة الإصلاحات منذ سنة 1988 ، ولكنها لم تكن متسارعة ومحقة لنتائج ملموسة إلا بعد تطبيق الجزائر لبرنامج الاستقرار، ثم برنامج التعديل الهيكلي 1994 - 1998 ويمكن تقييم هذه الإصلاحات من جانبين :الجانب الاقتصادي، والجانب الاجتماعي.

1- الجانب الاقتصادي :

يبرز الواقع الذي أفرزته الإصلاحات، أن هناك تحسنا واضحا في معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية التالية:

أ- بالنسبة للنمو الاقتصادي :

إن الاقتصاد الوطني، وبعد فترة من الركود الطويلة نسبيا، قد حقق معدلات نمو إيجابية ولو أنها متواضعة في بعض الأحيان، كما يتضح من بيانات الجدول الآتي:

الجدول رقم (07): معدلات النمو في إجمالي النتائج المحلي :للفترة 1993 - 1998 الوحدة : نسبة مئوية

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل النمو	-2,2	-0,9	-3,9	4	4,5	4,7

المصدر :تقرير صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998

Revue. Conjoncture n° 52-Algérie. Fev 1999, Pour l'année 1998.

من خلال مقارنة معدلات النمو الواردة في الجدول، نلاحظ أنه هناك نمو إيجابي خلال الفترة 1995 - 1998 ، غير أنه وب تعميق التحليل يتضح أن العوامل الخارجية لعبت دورا حاسما للوصول إلى هذه النتائج، حيث يمكن تلخيصها (أي العوامل) في النقاط التالية:

لإعادة الدولة، وما تمخض عنها من تحسين في معدلات خدمة الدين، وسخاء مصادر الإقراض الأجنبية، بعد اعتماد الجزائر لبرنامج التصحيح الهيكلي، حيث استفادت الجزائر من أكثر من 22 مليار دولار، 17 مليار دولار منها في شكل إعادة جدولة، و 5.5 مليار دولار من المؤسسات المالية والنقدية الدولية؛

لارتفاع المزدوج، من ناحية الكميات ومن ناحية الأسعار في قطاع المحروقات؛

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

للظروف المناخية الملائمة خاصة مع بداية فترة البرنامج، حيث سمحت بتحسين المردود الفلاحي وبالتالي زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 15% سنة 1995 إلى 21 % سنة 1996 (1) ، على عكس القاع الصناعي الذي عانى الكثير خلال فترة البرنامج¹ .

ب: الميزانية العامة

سجلت هي الأخرى تحسنا مستمرا خلال فترة البرنامج، وحتى بعد ذلك.

الجدول رقم (08): الميزان الكلي للميزانية العامة من إجمالي الناتج المحلي

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الميزان الكلي للميزانية	-8,7	-4,4	-1,4	3,0	2,4	2,9

المصدر :تقرير صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998

نلاحظ من خلال الجدول، انخفاض العجز في الميزانية العامة من 8.7% سنة 1993 إلى 1.4% لسنة 1995 لتسجيل الميزانية.

بعد ذلك فائضا بلغ 3% سنة 1996 ، ثم 2.4% ف 2.9% خلال 1997 و 1998 على التوالي، إن هذا الفائض يرجع إلى فعالية التحصيل الضريبي، والانخفاض النسبي للنفقات العامة بسبب السياسة التقشفية².

ب- معدل التضخم :من خلال الجدول تطور معدلات التضخم خلال الفترة - 1993 - 1998 نلاحظ انه سجل التضخم تراجعا هاما ومستمرا مع نهاية فترة البرنامج.

¹ مجهول : الاقتصاد الجزائري على ضوء الإصلاحات الداخلية و المتغيرات الخارجية، www.elbassair.net - مرجع سابق.

² CNES: Projet de rapport sur la situation économique 2ème semestre 1998, Mai 1999, p 13.

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

الجدول رقم (09): تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1993 - 1998 الوحدة: نسبة مئوية %

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
نسبة التضخم	20,2	29,0	29,8	18,7	5,7	5

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998

وذلك كنتيجة طبيعية لسياسات الميزانية العامة المتبعة والمدعومة بتدابير نقدية صارمة، فقد زادت نسبته في سنة 1995 (29.8%) عن النسب المستهدفة في البرنامج، رغم أن صندوق النقد الدولي حدد السقف بـ 22.6%. خلال الفترة من جويلية 1995 - 1994، غير أن معدل التضخم عرف انخفاض كبير في السنوات التالية 18.7 (1996 ،) 5.7% (1997) وفي (5% . 1998¹.

ث - ميزان المدفوعات: إن ميزان المدفوعات سجل نتائج مقبولة نرصدها

كانت النتائج مقبولة وذلك كنتيجة طبيعية لانخفاض ضغط المديونية والمساعدات الأجنبية التي تلقتها الجزائر بعد إعادة جدولة ديونها الخارجية، حيث حقق الحساب الجاري فائضا سنة 1996 قدر بـ 1.25 مليار دولار ثم 3.21 مليار دولار سنة 1997²، كما أن خدمة الدين الخارجي انخفضت بشكل محسوس لتصل إلى حدود 4.5 مليار دولار خلال الفترة - 1994 1997، بعدما كانت تتجاوز 9 مليار دولار خلال الفترة 1993 - 1990 ، لتسجل 5.18 مليار دولار سنة 1989³.

¹ شعوبي محمود فوزي و كعاسي محمد الأمين: الاقتصاد الجزائري من منظور متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة الممتدة بين 1989 - و 1999 ، مرجع سابق، ص. 61.

² عبد الله بن دعيبة: التجربة الجزائرية في الاصطلاحات الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط 1 ، 1999 ، ص. 363

³ نفس المرجع السابق، ص. 363

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

هـ - احتياطي الصرف: لقد عرف احتياطي الصرف تحسنا غير مسبوق، بسبب إعادة الجدولة وتحسن أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، حيث تجاوز متوسط سعر البرميل 19 دولار خلال سنتي 1996 و 1997 ، مما سمح بتحقيق فائض في الميزان التجاري الأمر الذي أثر بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات، الشيء الذي سمح للجزائر برفع احتياطياتها الدولية. الجدول رقم (10): تطور احتياطي الصرف الرسمي للجزائر خلال الفترة (1993 - 1998)

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
احتياطي الصرف	1,5	2,6	2,1	4,1	8,0	6,8

الوحدة : مليار دولار أمريكي

المصدر : بنك الجزائر

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك ارتفاع مستمر لإجمالي الاحتياطيات الرسمية ماعدا سنة 1998 ، حيث انخفضت من 8 مليار دولار أمريكي سنة 1997 إلى 6.8 مليار دولار أمريكي سنة 1998 ، ورغم ذلك فإنه يمكن القول بأن هناك تحسن في الاحتياطيات الرسمية للجزائر على العموم.

والمديونية الخارجية:

بقي حجم المديونية الخارجية في تزايد مستمر ليصل سنة 1998 - إلى 30.4 73 مليار دولار، و يبقى السبب الرئيسي لهذا التطور هو تدني أسعار البترول إلى درجات دنيا واعتماد الجزائر على قطاع المحروقات، زد على ذلك الظروف الأمنية وعمليات التخريب التي مست الاقتصاد الوطن في هذا العقد، وهذا ما يظهر جاليا في الجدول التالي:

لقد فاق حجم المديونية الخارجية للجزائر 26 مليار دولار سنة 1994 و قد صاحب ذلك ارتفاع خدمات الديون إلى 9.5 مليار دولار، مما أدى إلى عجز الدولة عن تسديد خدمات هذه الديون،و التي بلغت 92% من إجمالي الصادرات فاضطرت للتوقف عن الدفع و لجأت إلى إعادة جدولة ديونها سنتي. 1995 - 1994

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

النتائج على الصعيد الاجتماعي :

إن النتائج الاقتصادية التي كانت في مجملها إيجابية، لم تتحقق دون تكلفة اجتماعية مرتفعة، وذلك بسبب التدابير المتخذة في إطار برامج الإصلاح وهذا ما تظهره المؤشرات التالية:
البطالة : عرفت هذه الظاهرة تزايدا مستمرا في معدلاتها خلال فترات الإصلاح، حيث وصلت إلى 29.2% - سنة 1999 كما يظهر في الجدول التالي:

الجدول (11): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1994 - 1999

الوحدة: نسبة مئوية %

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
نسبة البطالة	1,524,36	26,99	27,99	29,2	28,00	29,2

المصدر: بنك الجزائر

وهذا بسبب¹ :

لـ التسريح الكبير للعمال نتيجة حل وخصوصة العديد من المؤسسات العمومية، حيث تشير المعطيات أن أكثر من 500 - ألف عامل تم تسريحهم خلال الفترة 1994 - 1997 ؛
لـ ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي، التي عرفت الجزائر في فترة ما قبل التسعينيات، مما أدى إلى تزايد حجم القوة العاملة؛-

لـ ضعف معدلات التشغيل، وتراجع أهمية القطاع العام؛-

عدد الباحثين الجدد عن العمل والذي يقدر سنويا ما بين 250 - و 300 ألف، في الوقت الذي تشير فيه التقديرات الرسمية أن حوالي 8 إلى 10% فقط من طالبي العمل الجدد ينجحون في الحصول على وظيفة² .

¹ Revue Conjoncture N° 53 Algérie - Mars - Avril 1999, p 53.

² شعوبي محمود فوزي و كماسي محمد الأمين: الاقتصاد الجزائري من منظور متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة الممتدة بين 1989 - و 1999 ، مرجع سابق، 64.

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

ب الفقر والقدرة الشرائية: لقد أدى الاعتماد على آليات اقتصاد السوق، بالإضافة إلى رفع الدعم عن المواد ذات الاستهلاك الواسع وتجميد الأجور، وتخفيض قيمة العملة، إلى التهاب أسعار المواد الأساسية، وتشير الإحصائيات أن معدلات الأسعار قد تضاعفت بين سنة 1990 وسنة 1998 كما يلي:

❖ 10.5 مرات بالنسبة للأدوية.

❖ 8.7 مرات بالنسبة للمواد الغذائية ذات المنشأ الصناعي.

❖ 8 مرات بالنسبة لمجموع الكهرباء والغاز والماء والوقود.

وفي المقابل لم يتضاعف الأجر الوطن الأدنى المضمون إلا ب 6 مرات، فانتقل من 1000 دج إلى 6000 دج، وهذا ما أدى إلى ضعف القوة الشرائية للمواطن، إضافة إلى هذا فالسياسة التقشفية التي تبنتها الحكومة أدت إلى تراجع المنظومة الصحية والتعليمية، بسبب انخفاض اعتماداتها المالية، حيث تشير بعض الأرقام أن نصيب الفرد الواحد من النفقات العامة لقطاع الصحة تراجع خلال الفترة 1997 - 1993 من 620 دج إلى 508 دج.¹

وأمام هذا الوضع المتأزم، الذي صاحبه انخفاض في المستوى المعيشي للسكان، وتدهور في الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي، تزايدت حدة الفقر حيث قدر عدد الفقراء ب 14 مليون فقير، وتدرجت الطبقة المتوسطة لتنظم إلى الطبقات الفقيرة.

¹ إحدادن توفيق: سياسات التشغيل وأثرها على سوق العمل 1999 - 1990 - ، يوم دراسي حول تطور العمال خلال

الفترة 1997 - 1994 ، جامعة فرحات عباس، سطيف، 28 جوان 2000

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

الجدول رقم (12): يوضح عدد المؤسسات التي تم حلها وعدد العمال المسرحين

المجموع	1997	1996	1995	1994	
985	503	162	300	20	عدد المؤسسات التي تم حلها
519881	162175	100498	236300	20908	عدد العمال المسرحين

CNES, Rapport sur les systèmes des relations de travail dans le contexte de l'ajustement structurel, Alger.

ج نصيب الفرد من الناتج المحلي

لقد شهد هذا المؤشر هو الآخر تراجعاً هاماً، حيث انخفض من 1480 - دولار سنة 1994 إلى 1588 دولار سنة 1997، ثم إلى 1500 دولار سنة 1999، وهو ما يؤكد الصعوبات الكبيرة التي عانى منها الفرد بصفة عامة أثناء تلك المرحلة.¹

الجدول رقم (13): نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، وفقاً لتعادل القوة الشرائية (بالأسعار الجارية للدولار الدولي)

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي	1,480	1,425	1,573	1,588	1,564

المصدر: البنك الدولي

وتؤكد النتائج الاجتماعية المسجلة، أنها كانت بمثابة الفاتورة الباهظة للتحسن الاقتصادي، حيث أجمعت عدة هيئات من بينها صندوق النقد الدولي، على التدهور الكبير في مستويات

¹ CNES: Rapport sur les systèmes des relations de travail dans le contexte de l'ajustement structurel, Alger, Avril 1998, p39.

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

المعيشة لعدد كبير من الجزائريين، وارتفاع معدلات البطالة وتراجع غير مسبوق على المستويين التعليمي والصحي.¹

¹ CNES, Rapport sur les systèmes des relations de travail dans le contexte de l'ajustement structurel, Alger, Avril 1998, p40.

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

المبحث الثالث: الانعكاسات الاقتصادية والسياسية في حالة انضمام الجزائر لمنظمة

التجارة العالمية

شكلت برامج الإنفاق العام خلال الفترة 2009 - 2001 دعما معتبرا للنشاط الاقتصادي مقارنة بالفترة السابقة لها، التي تميزت بالخصوص بانخفاض في حجم النفقات العامة نتيجة توصيات صندوق النقد الدولي، الذي كان يهدف إلى الحد من عجز الميزانية المتزايد عن طريق إتباع سياسة مالية مقيدة مما انعكس سلبا على النشاط الاقتصادي.

إن استراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر اندرجت على المستوى الداخلي في الدعم، الذي تولتها الدولة من خلال البرامج الطموحة، ففي ظل وفرة المداخل الخارجية الناتجة على تحسن أسعار النفط نسبيا، شرعت الجزائر في انتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث المبالغ المالية المخصصة لها، وهذا ما نبرزه في ثلاث مطالب على التوالي : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004 - 2001 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2009 - 2005، والبرنامج الخماسي برنامج توطيد النمو الاقتصادي. 2014 - 2010 وتقصيلا، يمكن إجمال أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي انطلاقا من أهداف المخططات الثلاثة كما يلي:

- ❖ دعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية؛
- ❖ تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى، مثل ال ري، النقل، الهياكل القاعدية؛
- ❖ تحسين الإطار المعيشي للسكان؛
- ❖ دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية؛
- ❖ دعم وتطوير قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية و النقل؛
- ❖ دعم قطاعات الصناعة، الفلاحة والصيد البحري؛
- ❖ تطوير و إصلاح القطاع الإداري الحكومي؛
- ❖ دعم قطاع التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال؛

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

❖ تحسين ظروف معيشة السكان (السكن، التربية و التعليم، التعليم العالي، التكوين المهني

و الصحة، تحسين وسائل و خدمات الإدارة العمومية)؛

❖ تطوير قطاع المياه و قطاع التهيئة العمرانية؛

❖ دعم الفلاحة و التنمية الريفية؛

❖ دعم القطاع الصناعي العمومي؛

❖ دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التشغيل.

إن المتأمل في هذه الأهداف يدرك بأن طموحات الحكومة كانت كبيرة و نظرتها للتنمية

كانت واسعة و شاملة، غير أن النتائج في الواقع كانت أقل بكثير من تلك المسطرة¹.

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي. 2001 - 2004

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي برنامج التزمت به الجزائر، واعتبر أداة مرافقة للإصلاحات

الهيكيلية التي التزمت بها بلادنا قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في اقتصاد عالمي، وتميز هذا البرنامج بإنعاش مكثف للتنمية في شتى المجالات.

يعتبر هذا البرنامج من منظور متخذ القرار في الجزائر، أداة من أدوات السياسات

الاقتصادية المعروفة والمتمثلة في سياسة الإنفاق العام، و هو متمثل أساسا في دفع عجلة النمو في الجزائر مركزين على المشاريع القاعدية و الداعمة للعمليات الإنتاجية والخدماتية.

سطر برنامج الإنعاش أربعة أهداف عملية وثلاثة نوعية، فأما الأهداف العملية فتتعلق

من²:

❖ إعادة تنشيط الطلب، التي يجب أن يسايرها دعم للنشاطات المنشئة للقيمة المضافة

❖ خلق مناصب الشغل عن طريق ترقية المستثمرة الفلاحية ومؤسسة الإنتاج الصغيرة

والمتوسطة، لاسيما المحلية منها؛

¹ CNES, op.cit,p42.

²المجلس الوطن الاقتصادي الاجتماعي: مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة

2001 -، جوان 2002 ، ص. 19

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

❖ رد الاعتبار للمنشآت القاعدية خاصة تلك التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية؛

❖ تحسين تغطية حاجات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية.

وترمي هذه الأهداف العملية إلى ثلاث أهداف نوعية هي:

❖ مكافحة الفقر؛

❖ إنشاء مناصب الشغل؛

❖ تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الجزائري.

ومن ثم كان تركيز عمل الحكومة على تكثيف مسار الإصلاح ليشمل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وتحرير الاقتصاد الوطن من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة.

يمتد برنامج الإنعاش على فترة تنطلق من سنة 2004 - 2001، ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها، وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية، وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية¹.

إن هذا البرنامج الذي يتضمن غلفاً مالياً قدره 525 مليار دج يتوزع حسب المقومات الآتية والمدرجة في الجدول الآتي:

¹ التقرير الوطن حول التنمية البشرية لسنة 2000

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

الجدول رقم (14): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004 - 2001

الوحدة: مليار دج

القطاع \ السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسب المئوية
الأشغال الكبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
التنمية المحلية والموارد البشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الاصاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: المجلس الوطن الاقتصادي والاجتماعي تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الثاني من سنة 2001 ، ص. 87

أهم الانجازات: يعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها بلادنا قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي، حيث تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية، وتجسد ذلك في انجازات عديدة نذكر منها ما يلي¹ :

أولا :دعم النشاطات الإنتاجية

إن دعم النشاطات الإنتاجية أمر ضروري ويتمثل في قطاع الفلاحة، الصيد والموارد المائية:

أ- الفلاحة : يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطن للتنمية الفلاحية " PNDA - وهو برنامج مستقل عن برنامج الإنعاش الاقتصادي، استفاد منه هذا القطاع سنة 2000 ، وبالتالي فإن المبلغ المخصص له ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق الذكر. ويسعى المخطط الوطن للتنمية الفلاحية " PNDA " إلى² :

¹ 2 سليم سعداوي: الجزائر ومنظمة التجارة العالمية معوقات الانضمام وآفاقه، دار الخلدونية، ط1 - ، 2008، ص 70 .

² زرمان - كريم: التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2009 - 2001 ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية - العدد السابع جوان. 2010

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

❖ تكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة المواد واسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية؛

❖ إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص؛

❖ حماية الأحواض المنحدرة والمصببات وتوسيع مناصب شغل الريفي؛

❖ حماية النظام البيئي الرعوي وتحسين نوعية العلف؛

❖ مكافحة الفقر والتهميش، لاسيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين .

ولتنفيذ برنامج التنمية الفلاحية يركز على جملة من الوسائل والأطر المالية، ويكون من

خلال:

❖ الصندوق الوطن للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA¹؛

❖ صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز FMVC ؛

❖ الصندوق الوطن للتعاقد الفلاحي CNMA

ولقد حقق هذا المخطط نتائج ايجابية منذ السنة الأولى من تطبيقه حيث سجلت المنتجات

الفلاحية معدل نمو قدره 18.7% منذ سنة 2001 وقد خلقت حسب إحصائية 2002 حوالي

89438 منصب شغل، كما احتلت الزراعة مكانة في الاقتصاد الوطن إذا تساهم في المتوسط

ب 9.9% في الإنتاج الداخلي الخام، وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

1- أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 وهو يدعم الاستثمارات في إطار تطوير الفروع

وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة، فالمساعدات المالية المقدمة من

طرف الصندوق للضبط والتنمية الفلاحية تتغير من 10 % إلى 70 % من قيمة الاستثمار،

وهذا حسب طبيعة العمليات فهي تعتبر كمساعدة للموارد الخاصة للمزارعين، ولقد تم إعداد

مجموعة من النصوص التنفيذية حتى يصبح هذا الصندوق عملي في شكله الجديد:

¹ أنبيل بوفليخ: دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000 - 2010 - ، الأكاديمية

للدراستات الاجتماعية والإنسانية العدد 2013 - 9 - ، ص252

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

-
- المرسوم التنفيذي رقم 118 / 2000 المؤرخ في 30 ماي 2000 المحدد لكيفيات تسيير الصندوق.
- المنشور الوزاري المشترك رقم 586 المؤرخ في 25 جوان 2000 المحدد لقائمة الإيرادات والنفقات للصندوق.
- مقرر وزاري رقم 599 المؤرخ في 08 جويلية 2000 والمحدد من جهة الشروط الاستفادة من الصندوق و طرق دفع المساعدات و كذا نسب الدعم حسب نوع النشاط .
- 2- الصادر عن قانون المالية لسنة 1998 - لتدعيم تطبيق برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز والذي يهدف إلى توسيع المساحات الزراعية المستغلة، خلق مناصب شغل وخلق مراكز حيوية، ولقد كان هذا الصندوق محل تدابير خاصة تهدف إلى تنشيط استعماله عبر الشركة المعروفة باسم " الشركة العامة للامتيازات الفلاحية. "
- 3- الصندوق الوطن للتعاقد الفلاحي ((CNMA - (ولد من اندماج في عام 1972 من التأمين الصحي المركزية وإعادة التأمين المتبادلة شمال أفريقيا التي تأسست في عام 1917 ، الصندوق المركزي الزراعية الاجتماعية المتبادلة، التي تأسست في عام 1949 .
- بعد أنشطة نقل في عام 1995 الضمان الاجتماعي والتقاعد على التوالي إلى الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي (CNAS) والصندوق الوطن للتقاعد (CNR)، لوائح أبريل 1995 مددت نطاق CNMA ممارسة العمليات المصرفية بالإضافة إلى تلك الخاصة بالتأمين الاقتصادي.

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

الجدول رقم (15): معدل نمو المنتجات الفلاحية في الإنتاج الداخلي الخام

الوحدة : نسبة مئوية

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
المساهمة	11,5	11,11	8,4	9,7	9,3	9,7	9,9

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الثاني من سنة. 2001

أما فيما يخص التوزيع السنوي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي فيلاحظ تركيز أساسا على السنوات 2001 :، 2002، 2003 بقيمة 205.4 :مليار دج، 185.9 مليار دج، 113.2 مليار دج على التوالي أي بنسب 39.12% ، 35.4% ، 21.76% من قيمة المبلغ المخصص للبرنامج، في حين أن سنة 2004 لم تحض إلا ب 20.5 :مليار دج أي نسبة 3.9% من حجم المبلغ المرصود للبرنامج، وهو الأمر الذي يدل على عزم الحكومة على تنفيذ معظم العمليات و المشاريع الخاصة بالبرنامج خلال أقصر فترة زمنية ممكنة، بغرض تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري التي تدهورت بسبب الأزمة الاقتصادية التي عرفت البلاد، وما تبعها من إصلاحات اقتصادية خلال فترة التسعينات من القرن العشرين والتي كانت لها انعكاسات سلبية على المستوى المعيشي للسكان.¹

ب الصيد والموارد المائية :بالرغم من طاقات هذا القطاع، لم يحظى بالعناية المستحقة له، ونظرا لطول الساحل الجزائري، يمكن القول أن الصيد مصدر ثروة لم يستغل بكفاية، فأقتصر برنامج الإنعاش الاقتصادي هنا أساسا في أوله على مشاريع البناء، تصليح وصيانة البحرية...، ثم بعد ذلك اعتمد على التكييف، التقييم، التبريد والنقل...

¹ نبيل بوفليح: مرجع سابق، 252.

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

إن إنجاز هذا البرنامج يتطلب إجراءات تأسيسية وهيكلية مرفقة، كان من اللازم التكفل بها في إطار قانون المالية 2001 وبواسطة آليات أخرى مناسبة، يتعلق الأمر هنا على وجه الخصوص بـ:

- ❖ تخصيص الموارد للصندوق الوطنى المساعد في الصيد التقليدي والصيد البحري؛
- ❖ إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات، بفتح فرع لدى صندوق التعاون الفلاحي الذي يتمتع بشبكة للصناديق
- ❖ الواقعة على مستوى مراكز الصيد وتربية المائيات؛
- ❖ إدخال لإجراءات جبائية، شبه جبائية جمركية رامية إلى دعم نشاط المتعاملين؛
- ❖ معالجة ديون المهنيين المتعاقدين من طرف المستفيدين من مشاريع.

ثانيا: التنمية المحلية والبشرية

إن الظروف التي عاشها الاقتصاد الوطنى في العشرية السوداء المتمثلة في نزوح السكان من المناطق النائية مع ارتفاع معدل البطالة حيث وصل إلى 29.8% سنة 2000 ، لذا بلغت نسبة المبالغ المخصصة لقطاع التنمية المحلية والبشرية 38.8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعد ذلك مؤشر على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن والمجلس الوطن الاقتصادي والاجتماعي.

تحسين الإطار المعيشي للمواطن خاصة في المناطق الريفية المعزولة، كما سيؤدي دعم الموارد البشرية إلى رفع معدلات التنمية البشرية وبالتالي تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع.¹

أ - التنمية المحلية:

إن البرنامج المقترح يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات، التدخل فيما يخص - التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين، موجهة أغلبيتها لتشجيع التنمية والتوزيع التوازني للتجهيزات والأنشطة على كل التراب الوطن.

¹نبيل بوفليخ: دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000 - 2010 ، مرجع

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن المشاريع المرتبطة بالطرق (طرق ولائية وبلدية) وتطهير الماء والمحيط، وكذلك الخاصة بإنجاز البنى التحتية للاتصال، تشجع كلها على استقرار ورجوع السكان خاصة المناطق التي مسها الإرهاب، كما يستجيب هذا البرنامج لحاجات ملموسة، معبر عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة على صعيد المجموعات الإقليمية.

ب- تنمية الموارد البشرية:

تقدر تكلفة البرنامج ب حوالي 90.2 - مليار دج، تم اختيار المشاريع وفقا لانعكاسها المباشر على حاجيات السكان، وكذلك لتقييم الإمكانيات والقدرات الموجودة (منشآت الصحة والتربية)، كما احتفظ أيضا بالبرامج التي تقدر الإمكانيات العلمية والتقنية والتي تقلص من ضغط تدفق الطلبة عند الدخول الجامعي، يتوزع هذا البرنامج حسب الجدول التالي¹ :

الجدول رقم (16): المخصصات المالية للقطاعات المتعلقة بالتنمية البشرية خلال الفترة

2001 - 2004

المخصص المالي (مليار دج)	القطاع
27	التربية الوطنية
9.7	التكوين المهني
18.9	التعليم العالي
12.4	البحث العلمي
14.7	الصحة والسكان
4	شباب ورياضة
2.3	الثقافة والاتصال
1.5	الشؤون الدينية

¹حنان عباسية: دور إيرادات المحروقات في تطوير القطاعات الاقتصادية بالجزائر ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر،

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الثاني من سنة. 2001

ت- التشغيل والحماية الاجتماعية:

إن البرنامج المقترح بالنسبة لهذه الفترة في ميدان الشغل والحماية الاجتماعية تطلب غلاف مالي يقدر - ب 16 مليار دج، فهو خص برامج الأشغال ذات الكثافة العالية لليد العاملة والمتعلقة بالولايات المحرومة.

إن هذه البرامج سمحت بعرض إضافي ل 70.000 منصب شغل دائمين لتلك الفترة، أما عن النشاط الاجتماعي، فتعلق الأمر بنشاطات التضامن اتجاه السكان الأكثر ضعفا وإعادة الاعتبار للمؤسسات المتخصصة، واكتساب 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة، وأخيرا 3مليار دج ترمي إلى تأطير سوق العمل¹.

إن بنشاطات التضامن اتجاه السكان الأكثر ضعفا وإعادة الاعتبار للمؤسسات المتخصصة، واكتساب 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة، وأخيرا 3 مليار دج ترمي إلى تأطير سوق العمل².

ثالثا: تعزيز الخدمات العامة وتحسين إطار المعيشي

في إطار الأشغال الكبرى للتجهيز والتهيئة العمرانية قدر الغلاف المالي ب 210,5 مليار دج، هذا البرنامج يشكل من ثلاثة جوانب :التجهيزات الهيكلية لل عمران، إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب العليا والواحات والسكن وال عمران.

أ- التجهيزات الهيكلية لل عمران :تهدف إلى تحسين إطار معيشة حياة سكان المراكز الحضرية الكبرى حيث يتمركز الفقر والعزلة .تم تقدير هذا البرنامج ب 142,9 مليار دج . يتوزع على الشكل التالي:

¹لزمان كريم: التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2009 - 2001 ، مرجع سابق، ص. 203

² المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الثاني من سنة 2001، ص. 88

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

- ❖ البنى التحتية للموارد المائية 31,3 مليار دج؛
- ❖ البنى التحتية للسكك الحديدية 54,6 مليار دج؛
- ❖ الأشغال العمومية 45,3 مليار دج؛
- ❖ تأمين الموانئ والمطارات والطرق: يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز الأمن عبر نقاط دخول الموانئ والمطارات والطرق بواسطة وسائل الكشف والمراقبة قصد حماية الاقتصاد الوطني من الغش والمساس بكل أنواعه حيث قدرت تكلفت ب 1,7 مليار دج؛
- ❖ مشروع حظيرة تكنولوجية للمدينة الجديدة لسيدى عبد الله. وتكلفة هذا المشروع تقدر ب : 10مليار دج.

ب إحياء الفضاءات الريفية بالجبـال، الهضاب العليا والواحات :إن هذا البرنامج ينص على حماية الفضاءات الساحلية على طول الخط الساحلي والمحافظة على مستوى مناطق الهضاب العليا والجنوب، وإعطاء نفس جديد للأحياء المحرومة على مستوى المراكز الحضرية. سيسمح هذا البرنامج بتحسين ملحوظ في حياة السكان المعنيين، سيكون السبب في خلق مناصب الشغل، هذا البرنامج يتوزع حسب الجدول التالي:¹

الجدول رقم (17): أهم الفضاءات الاقتصادية

المخصص المالي (مليار دج)	الفضاءات الاقتصادية
6.1	المحيط
16.8	الطاقة
9.1	الزراعة) حماية الأحواض المنحدرة
35.6	السكن

الفضاءات الاقتصادية المخصص المالي (مليار دج)

¹ أنبيل بوفليخ: دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000 - 2010 - ، مرجع سابق، ص. 255

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الثاني من سنة 2001.

إن تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي قد يتطلب تجنيد موارد هامة، ومن أجل إنجازها وبأقل تكلفة والحصول على نتائج مرضية، وجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية التي سوف تسمح بإنشاء محيط يسهل تطبيق قوى السوق بصفة فعالة. وفي هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والأحكام المالية والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي :

الجدول رقم (18): السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2004 - 2001

المجموع	2004	2003	2002	2001	القطاعات
20	9.8	7.5	2.5	0.2	عصرنة إدارة الضرائب
22.5	5	5	7	5.5	صندوق المساهمة والشراكة
2	0.4	0.5	0.8	0.3	تهيئة المناطق الصناعية
2		0.7	1	0.3	صندوق ترقية المنافسة الصناعية
0.08			0.05	0.03	نموذج التنبأ على المدى المتوسط والطويل
46.58	15.2	13.7	11.35	6.33	المجموع

المصدر : زرنوخ ياسمين، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006 ، ص. 184

يتبين لنا من الجدول أعلاه، من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في البرنامج، ثمة عدة تغيرات وجب التطرق إليها لجعل المحيط الاقتصادي يتلاءم مع الاقتصاد العالمي، من أجل ذلك قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، أي تخصيص موارد مالية التي ترمي إلى تشجيع الاستثمار وتحسين عمل المؤسسة والإسراع في إجراءات الشراكة وفتح رأس المال، بالإضافة إلى التحضير لانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي.¹

¹حنان عباس: دور إيرادات المحروقات في تطوير القطاعات الاقتصادية بالجزائر ، مرجع سابق، ص. 68 -

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

2 نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي: 2004 - 2001 -

تميزت السنوات 2004 - 2001 بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافقه استعادة الأمن عبر كل ربوع البلاد، وتجسد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة هامة نذكر منها على الخصوص ما يأتي:

❖ استثمار إجمالي بحوالي 46 - مليار دولار أي 3.700 مليار دينار، منها حوالي 30

مليار دولار أي 2.350 مليار دينار من الإنفاق العمومي؛

❖ نمو مستمر يساوي في المتوسط % 3.8 - طوال السنوات الخمس بنسبة % 6.8 في سنة 2003 ؛

ت راجع في البطالة من % 29 - إلى % 24 ؛

إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وكذلك بناء وتسليم الآلاف من المساكن الجاهزة .

لقد خرجت الجزائر بسلام من هذه التجربة، إذ أن التوازنات الاقتصادية الكلية قد استرجعت، وحققت الجزائر في سنة 2003 نسبة نمو مقدرة ب % 6.8 ، واحتياطات صرف قدرها 32.9 مليار دولار في زيادة مستمرة، وبالمقابل فان ديون الجزائر الخارجية قد انخفضت من 28.3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار، كما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1059 مليار دج في سنة 1999 إلى 911 مليار دج في سنة 2003.¹

ومقارنة مع ما تم تسجيله من مخصصات مالية في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي من جهة، ومع ما تم تسجيله من تزايد في قيمة الواردات خلال الفترة 2004 - 2001 ، فإنه يمكن القول أنه كان من الممكن تحقيق معدلات بطالة أدنى مما قد تم تحقيقها، لو تميز الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد الجزائري بنوع من المرونة والحركية في الأداء تزامنا مع الزيادة المسجلة في الطلب الكلي نتيجة هذا المخطط، حيث أن الزيادة في حجم العمالة لا تعكس حقيقة الزيادة الكبيرة في الطلب الكلي التي ولدها مخطط الإنعاش الاقتصادي، وذلك يرجع بالأساس إلى أن نسبة معتبرة من الزيادة في الطلب الكلي الناتجة عن مخطط الإنعاش الاقتصادي، قد تم تلبيتها

¹حنان عباسية: دور إيرادات المحروقات في تطوير القطاعات الاقتصادية بالجزائر ، مرجع سابق ، ص.69

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

عن طريق الطلب الخارجي بدل الطلب المحلي، حيث تزايدت قيمة الواردات من 9 مليار دولار سنة 2001 إلى 17 مليار دولار سنة 2004 ، وهو ما يعنّ ضياع آلاف فرص العمل التي كان من الممكن الاستفادة منها لو تمت تلبية هذه الزيادة في الطلب عن طريق الجهاز الإنتاجي المحلي بدل الجهاز الإنتاجي الخارجي.

تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال فترة: 1998 - 2004 -

يتوقف مدى نجاح أي سياسة اقتصادية على توافر مجموعة من الشروط الأساسية أهمها طبيعة الظروف الاقتصادية المواكبة لهذه السياسة سواء خلال فترة إعدادها أو تنفيذها، والجدول التالي يبرز أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال فترة: 1998 - 2004

الجدول رقم (19): تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال فترة 1998 - 2004

الوحدة : مليار دولار أمريكي

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	المؤشرات الاقتصادية
38.6	28.9	25.2	24.3	28.5	17.8	12.9	متوسط سعر البرميل من البترول
32.1	24.5	18.7	19.1	21.7	12.3	10.1	الصادرات
17.9	13.3	12.0	9.5	9.3	9.0	8.6	الواردات
14.2	11.2	6.7	9.6	12.4	3.3	1.5	رصيد الميزان التجاري
9.1	7.5	3.6	6.2	7.6	-2.4	-1.7	رصيد ميزان المدفوعات
21.4	32.9	23.1	18.1	12.2	4.6	7.5	احتياطي الصرف "أشهر واردات"
21.4	23.2	22.6	22.5	25.2	28.3	30.6	الديون الخارجية
26	34.9	40.5	41.1	46.4	58.0	63.9	نسبة الدين الخارجي من الناتج %
3.6	2.6	1.4	4.2	0.3	2.6	5.7	معدل التضخم %
72.6	77.4	79.2	77.2	75.5	66.5	58.7	سعر الصرف

المصدر : البنك المركزي الجزائري ، التقارير السنوية للمؤشرات المالية والنقدية

يشير الجدول رقم 35 إلى:

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

تحسن ملحوظ شمل معظم المؤشرات الاقتصادية الخارجية نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، إذ سجل متوسط البرميل من البترول الجزائري ارتفاعا بنسبة 120% بين سنتي 2000 - 1998 ثم واصل ارتفاعه رغم الانخفاض النسبي الذي شهدته أسعار النفط - 2001 - 2002 ليصل إلى متوسط سعر قدره 38.6 دولار أمريكي للبرميل خلال سنة 2004 ما مثل ارتفاع بنسبة 34% عن السعر المسجل خلال سنة 2000.

إن تحسن أسعار المحروقات قد أثر بشكل إيجابي على تطور باقي المؤشرات الكلية الخارجية، فقد سجل رصيد الميزان التجاري فائضا معتبرا ومتزايدا من سنة لأخرى، إذ انتقل من 1.5 مليار دولار أمريكي سنة 1998 إلى 14.21 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2004، ويعود ذلك أساسا إلى الزيادة المعتبرة في حصيلة الصادرات التي تشكل في معظمها من صادرات المحروقات إذا انتقلت من 10.1 مليار دولار أمريكي سنة 1998 إلى 32.16 مليار دولار أمريكي سنة 2004.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو " لدعم الإنعاش الاقتصادي 2009 - 2005 "
لقد شكلت الانتخابات الرئاسية ل 8 أفريل 2004 منعطفا حاسما في مسار التقويم الوطن الذي عكفت الجزائر على انتهاجه، حيث سجل التزام السيد رئيس الجمهورية " عبد العزيز بوتفليقة " بمواصلة وتكثيف المسار المتمثل في إعادة بناء الاقتصاد الوطن، وزيادة على ذلك، فقد تم تأكيد هذا الالتزام بالتعليمية الرئاسية التي وجهها للحكومة فور تنصيبها من اجل تحضير برنامج تكميلي لدعم النمو¹.

ولذلك ركزت الحكومة على مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط ومرافقة أداة الإنتاج الوطنية الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي².

¹نبيل بوفليخ: دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000 - 2010 - ، مرجع

سابق، ص. 254

²سليم سعداوي: الجزائر ومنظمة التجارة العالمية معوقات الانضمام وآفاقه، مرجع سابق، ص. 74 -

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

جاء هذا البرنامج في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي شرع في تطبيقها بداية سنة 2001 ، خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة.

واعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في التاريخ الاقتصادي الجزائري وذلك من حيث قيمته المرتفعة، والتي بلغت ما يقارب 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار، وقد كان يهدف بالأساس إلى¹:

❖ تحسين المستوى المعيشي للأفراد سواء من خلال تحسين الجانب الصحي، التعليمي والأمن...

❖ تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي؛

❖ تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الاقتصادي؛

❖ رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج والذي يسعى لتحقيقه انطلاقا من تحقق الأهداف الوسيطة السابقة الذكر .

وقد تركزت المخصصات المالية لهذا البرنامج في خمسة محاور رئيسية حسب الجدول

التالي

¹زرمان - كريم : التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2009 - 2001 ، مرجع سابق،، ص206

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

الجدول رقم (20): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (. 2009 - 2005 الوحدة : مليار دج)

النسبة %	المبالغ	القطاعات
45.5	1908.5	1- تحسين ظروف معيشة السكان
	666	- السكن
	399.5	- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني
	200	- برامج بلدية التنمية
	250	- تنمية مناطق الهضاب العليا و المناطق الجنوبية
	192.5	- تزويد السكان بالماء، الكهرباء، الغاز
	311.5	- باقي القطاعات*
40.5	1703.1	2- تطوير المنشآت الأساسية
	1300	- قطاع الأشغال العمومية و النقل
	393	- قطاع المياه
	10.15	- قطاع التهيئة العمرانية
8	337.2	3- دعم التنمية الاقتصادية
	312	- الفلاحة والتنمية الريفية و الصيد البحري
	18	- الصناعة و ترقية الاستثمار
	7.2	- السياحة والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الحرف
4.8	203.9	4- تطوير الخدمة العمومية
	99	- العدالة والداخلية
	88.6	- المالية و التجارة وباقي الإدارات العمومية
	16.3	- البريد والتكنولوجيا الحديثة للاتصال
1.2	50	5- تطوير تكنولوجيات الاتصال
100	4202.7	المجموع

المصدر : البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص 2 ، -

<http://www.premierministre.gov.dz>

وارتكزت المخصصات المالية لهذا البرنامج على محورين رئيسيين، الأول تعلق بتحسين مستوى معيشة السكان من خلال توفير السكن وتجهيز مدارس ومطاعم مدرسية إضافية، وكذا تأهيل المرافق الصحية، الرياضية والثقافية، أما المحور الثاني فتعلق بتطوير المنشآت.

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

تضم عدة قطاعات: قطاع الشباب والرياضة، الثقافة، قطاع الصحة العمومية، عمليات التهيئة العمرانية و تطوير وسائل الاعلام الأساسية والقاعدية، تماشيا مع ما قد تم الشروع فيه من قبل في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي، وذلك في إطار تحديث وتطوير البنى التحتية التي كانت تشهد فيها الجزائر تراجعا حادا، نظرا للظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها في العشرية الأخيرة من التسعينيات، خصوصا وأنها تمثل دعما وحافزا قويا للاستثمار والتنمية الاقتصادية وهذا ما تظهره جليا الإصلاحات التالية:¹

الإصلاح في المجال الاقتصادي :

مس الإصلاح في المجال الاقتصادي كل من الاستثمار، الاقتصاد غير الرسمي والمنظومة المالية، وهذا ما سنتطرق له بشيء من التفصيل² :

أولا: تحسين إطار الاستثمار

أ-ترقية الاستثمار وضبطه: من خلال التعديلات التشريعية والتنظيمية التي سبق إجرائها أو الواجب استكمالها في إطار التحضير لشراكة الفعلية مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذا قانون الاستثمارات الذي تمت مراجعته لتوفير إطار قانوني ملائم لترقية الاستثمار، كما تسهر دائما الحكومة على تحسين جهودها لجلب الاستثمار والشراكة الأجبيين.

ب- تسوية مسألة لعقار :فيما يخص العقار الصناعي الذي غالبا ما يشار إليه على أنه عائق أمام ترقية الاستثمار، فقد سبق وأن كان محل إصلاح لتسيير المناطق الصناعية ومناطق النشاط وهو الإصلاح الذي سوف يتم استكمالها على المدى القصير .

إن هذا الإصلاح يسمح بتنمين المناطق الموجودة، وتطوير مناطق جديدة، وجمع الخدمات الضرورية للمستثمر في هذه الفضاءات وإتاحة هذه الممتلكات، في ظل الشفافية، وعلى

¹لزمان - كريم: التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2009 - 2001 ، مرجع سابق، ص. 206

²نبيل بوفليح: دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000 - 2010 - ، مرجع سابق، ص. 255

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

مستوى آليات ترقية الاستثمار .كما سيتكفل هذا الإصلاح بفائض العقار العمومي على مستوى المؤسسات العمومية سيتم استصلاحه وتثمينه.

وعملت الحكومة أيضا على استكمال عملية مسح الأراضي على المستوى الوطن، واستكمال مخططات التهيئة والتعمير عبر الوطن، وكذا العمل على احترام التشريع المتعلق بتهيئة الإقليم، وذلك بغية مضاعفة العرض في مجال أراضي البناء لفائدة الاستثمار في ميادين الترقية العقارية والسياحة.

أما بالنسبة للعقار الفلاحي، فإن الحكومة تقترح ضمن هذا البرنامج، تشريعا يؤسس نظام الامتياز الذي سيضبط بكيفية واضحة حقوق مانح وصاحب الامتياز وواجبات كل منهما .إن اللجوء إلى منح الامتياز بالنسبة للأراضي الفلاحية التابعة للأمالك الخاصة للدولة، سيسمح بإقامة صلة متينة بين الأرض ومستغلها، وسيفضي إلى حماية هذه الثروة الوطنية من تحويلها عن طابعها الأصلي.

وسيسهل للفلاح في نهاية المطاف، عملية الحصول على القرض الضروري لتنمية النشاط الفلاحي وستعكف الحكومة، بالموازاة مع ذلك، على تسهيل عملية تسهيل سندات الملكية، في إطار القانون إلى ملاك الأراضي الفلاحية الخاصة المتألقة عن طريق الوراثة، مع استبعاد إضفاء الطابع القانوني على وضعيات الأمر الواقع فيما يخص الحيازات غير القانونية للأراضي التابعة للأمالك الخاصة للدولة، كما ستفتح الحكومة في ظل التشاور، ورشة التشريع المخصص للأراضي الرعوية.

ثانيا: مكافحة الاقتصاد غير الرسمي

إن تطوير الاستثمار يتطلب احترام جميع المتعاملين حسب قواعد الشفافية والقوانين، وتعزم الحكومة دعم مكافحة الاقتصاد غير الرسمي الذي يعرقل تطوير الاستثمار، ويعرض المؤسسات العمومية والخاصة التي تمارس نشاطها في ظل احترام القوانين إلى الخسارة.¹

¹صالح - ناجية ، مخناش فتحة: أثر برنامج دعم لإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001 - 2004 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، مرجع سابق.

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

ثالثا :عصرنة المنظومة المالية

إن عصرنة المنظومة المالية هي ورشة مفتوحة ينبغي استكمالها في الوقت الحاضر، على ضوء الظروف الاقتصادية الكلية الملائمة أكثر حاليا وفي سياق المسار الشامل للإصلاحات التي تسعى الحكومة من خلاله إلى تحقيق الأهداف التالية¹ :

- ❖ استكمال عصرنة أدوات وأنظمة الدفع الجارية حاليا؛
- ❖ تحسين إدارة البنوك والمؤسسات العمومية للتأمين بما في ذلك عن طريق الترقية النشيطة للشراكة؛
- ❖ تعزيز سوق رؤوس الأموال وضبطها الفعال، سواء تعلق الأمر بالفروع أو المنتجات، من أجل حشد مكثف للموارد الداخلية لتطوير الاستثمار، وتسيير نشيط أكثر للأصول المالية؛
- ❖ التطوير المؤسسي للقطاع المالي لاسيما من خلال إقامة صندوق ضمان القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وصناديق الاستثمارات الأخرى؛
- ❖ التطوير المنظم للموارد البشرية في القطاع المالي سواء تعلق الأمر بالبرامج أو بالمؤسسات، لاسيما من أجل التحكم في المهن الجديدة؛
- ❖ إنعاش البورصة وتطويرها .
- ❖ النهوض بتنمية مستمرة ومنصفة في جميع مناطق البلاد :نتطرق هنا أ ولا إلى تثمين الثروات الوطنية وتطويرها ورفع التحدي في- مجال الموارد المائية:
- أولا: تثمين الثروات الوطنية وتطويرها أهم هذه القطاعات تتمثل في:

أ- قطاع المحروقات والمناجم :ستقوم الحكومة باستكمال الترتيبات التشريعية والتنظيمية والمؤسسية من أجل جلب الاستثمار الخاص الوطن، والمزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو الاستثمارات في شكل شراكة في قطاعات المحروقات والطاقة والمناجم، بما

¹حنان عباسية: دور إيرادات المحروقات في تطوير القطاعات الاقتصادية بالجزائر ، مرجع سابق ، ص 72

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

في ذلك الأنشطة مثل تلك الواقعة في المراحل اللاحقة لإنتاج المحروقات وأنشطة إنتاج الطاقات المتجددة.

إضافة إلى هذا عملت الحكومة على تكيف وعصرنه المنشآت الأساسية المنائية المعدة لتصدير المحروقات لتتماشى مع تطور الإنتاج، وعملت كذلك على ضبط تسعيرة الكهرباء والغاز، وكذلك احتياجات النمو والتنمية في ميدان الاستثمار وفي القطاعات الاقتصادية، مثل النمو والتنمية في ميدان الاستثمار وفي القطاعات الاقتصادية مثل الصناعة والفلاحة والسياحة والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وواصلت كذلك وبشكل ملموس على تشجيع إيصال الغاز وغاز البر وبن المميع والطاقات المتجددة وجعله في مستوى هام عبر البلاد.

ب الفلاحة :إن هذا الميدان الذي يمثل مكمنا معتبرا للنمو والتشغيل، عرف تقدما معتبرا خلال السنوات عقد الألفية بفضل

المخطط الوطن للتنمية الفلاحية، وبفضل الموارد المالية الكبرى التي خصصتها له الدولة، تحققت حالات تقدم كبيرة في مجال الإنتاج الفلاحي واستصلاح الأراضي واستحداث مناصب الشغل. وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، وجهت الإعانة والحفز العموميين لتنمية الفلاحة وكل هذا من أجل:

- ❖ تحسين نتائج المستثمرات من خلال هيكلة الفروع وتعميم التكوين والإرشاد؛
- ❖ تنمية تربية المواشي والدواجن وتنويعها ولاسيما في الهضاب العليا وفي المناطق الجبلية، مع السهر على حماية التراث الجين-
- ❖ الدعم الانتقائي والانتقالي لعمليات تحول النشاط وإعادة توجيه القدرات الفلاحية؛
- ❖ تحسين محيط المستثمرات بواسطة تنمية المؤسسات الصغيرة للخدمات وصناعة التبريد، وتشجيع التكامل بين المنتجين والصناعة الغذائية الفلاحية، وترقية منظومات الضبط المهني والمشارك بين المهن، وتعزيز طاقات غرف الفلاحة ودورها؛
- ❖ ترقية الصادرات الفلاحية ولاسيما منها المنتوجات المحلية الفلاحية الحيوية (البيولوجية) وحمايتها عن طريق ترتيب التصديق والتنويع؛

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

- ❖ تعزيز استحداث مناصب الشغل في القطاع الفلاحي من خلال دعم اندماج الشباب ذوي الشهادات وكذا الإدماج الفعلي للتشغيل الفلاحي ضمن ترتيب الحماية الاجتماعية؛
- ❖ تطوير وسائل مكافحة الآفات الزراعية بما فيها الجراد والطفيليات والوقاية منها، بما في ذلك رد الاعتبار إلى وسائل العمل الجوي،
- وسيرافق إنعاش الفلاحة أيضا بمواصلة بذل الجهود في مجال التنمية الريفية من خلال¹ :
- ❖ دعم النشاطات المدرة المداخيل والمستحدثة لمناصب الشغل، والإنتاج المساهم في تحسين الأمن الغذائي للعائلات؛
- ❖ مواكبة التنمية بالحصول على وسائل التقنية وعلى قروض؛
- ❖ برامج تسيير وتنمية الغابات و السه وب التي تستحدث مناصب الشغل وتحافظ على الوسط الطبيعي؛
- ❖ تعزيز عملية حصول سكان الأرياف على الخدمات الأساسية (الماء والكهرباء والغاز) وكذا مواصلة برامج الإسكان الريفي .
- ج في ميدان السياحة والصناعة التقليدية والصيد البحري :
- السياحة: تشكل السياحة عنصرا من عناصر القوة يجب على الجزائر أن ترفع من خلاله مستوى إيراداتها الخارجية، ومضاعفة قدراتها في استحداث مناصب الشغل، وهذا من خلال:
- ❖ تثمين المنشآت الأساسية العمومية الموجودة عن طريق الشراكة وعقود التسيير الخوصصة، لتحسين جودة الخدمات
- ❖ إدراج هذه الحظيرة الفندقية ضمن الشبكات الدولية للسياحة؛
- ❖ تشجيع الاستثمار في الفنادق من أجل تأهيل القدرات والمواقع والمسالك السياحية الوطنية على مستوى الشواطئ والصحراء والحمامات المعدنية، الذي سيدعم بواسطة التصديق على المؤسسات وتصنيفها؛

¹ حنان عباسية: دور إيرادات المحروقات في تطوير القطاعات الاقتصادية بالجزائر ، مرجع سابق ، ص 68

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

❖ ترقية و تأطير وكالات الأسفار والترقية السياحية اللذان يكونان مصحوبين بمساهمة عمومية في ترقية المنتج السياحي الوطن في الخارج، عن طريق المعارض والعروض وغيرها من التظاهرات الدولي؛

❖ حث الجماعات المحلية على تامين عناصر القوة المحلية لديها، التاريخية منها والثقافية والحرفية وغيرها، عن طريق التظاهرات الملائمة.

وعلى مستوى مناطق جنوب البلاد، فإن ترقية السياحة وتشجيعها سوف يدرجان ضمن البرامج التنموية، وتحقيق مردودية المنشآت الأساسية المنجزة وتحسين الموارد والتشغيل لفائدة السكان¹.

الصناعة التقليدية: إن تنمية الصناعة التقليدية التي تشمل على العديد من آليات التأطير والدعم، يكون عاملا ضروريا لمصاحبة الانطلاق الفعلي للنشاط السياحي في اتجاه الزبائن الجزائريين والأجانب .وستتم مواصلة برنامج العمل الممتد إلى غاية 2010 من أجل تطوير الصناعة التقليدية وستساهم الحكومة في دعمها، بما في ذلك عن طريق الآليات المختلفة للاستثمارات المصغرة.

الصيد البحري: أما ميدان الصيد البحري، فلقد ظل منذ سنوات موضوع سياسة هيكلية وتنموية حقيقية أعطت نتائج أولى مشجعة وستواصل الحكومة انتهاج هذه السياسة وتعزيزها بواسطة:

❖ عمل رسم خرائط بتحديد الموارد؛

❖ دعم تكوين الشباب على مهنة الصيد البحري بالموازاة مع تأطير هذه المهنة؛

❖ تعزيز شبكة الموانئ وملاجئ الصيد البحري؛

❖ تشجيع الاستثمار في ميادين دعم الصيد البحري، منذ بداية هذا النشاط إلى نهايته؛

❖ مواصلة دعم رصد القروض لاستحداث الأنشطة في ميدان الصيد البحري، لفائدة

المتعاملين الاقتصاديين والشباب على الخصوص.

¹ حنان عباسية، نفس المرجع، ص. 69

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

د. الاتصالات والتكنولوجيات الجديدة :

اهتمت الحكومة بهذا الميدان بشكل خاص، وفي هذا الصدد قامت ب¹ :

- ❖ استكمال عملية فتح المنافسة في مختلف مقاطع سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد، والتشجيع على تطوير دخول شبكة الانترنت ذات المنسوب العالي؛
- ❖ استكمال إعادة صياغة الإطار القانوني من أجل تطوير التجارة الالكترونية والخدمات الحكومية عبر الخط؛
- ❖ الشروع في فتح رأسمال شركة "اتصالات الجزائر" لشريك استراتيجي لتحسين مردوديتها وإعادة تموقعها كرائد في السوق؛
- ❖ الإسراع في وتيرة عصرنة البريد عن طريق رد الاعتبار لشبكته وتوسيعها وإدخال الإعلام الآلي والنظام الآلي في عملياته؛
- ❖ مواصلة عصرنة الخدمات البريدية والمالية البريدية؛
- ❖ الحفاظ على الخدمة الشاملة وتطويرها لتمكين سكان الأرياف والمناطق البعيدة عن المراكز الحضرية من الوصول إليها؛
- ❖ تحسين مردودية النشاط في قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية والبريد بواسطة التدابير الملائمة، من أجل جلب المزيد من الاستثمارات والسماح بذلك بتحسين الخدمات المقدمة.
- ❖ ثانيا :رفع التحدي في مجال الموارد المائية
- إن الموارد المائية تشكل بسبب أهميتها الاقتصادية والاجتماعية وبحكم ندرتها أيضا، مسألة ينبغي للبلاد أن ترصد لها من باب الأولوية الوطنية، وسائلها الخاصة وكذا دعم الشراكة والتعاون الخارجيين ولا بد أ تسهر الحكومة على تطوير مسعى استراتيجي يتمحور حول ما يأتي:

¹صالح - ناجية ، مخناش فتحة: أثر برنامج دعم لإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001 - 2014 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، مرجع سابق، ص. 61.

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

- ❖ حشد المورد واسترجاعه وإنتاجه؛
- ❖ التسيير والتوزيع الراشدين لهذا المورد؛
- ❖ مواجهة الكوارث المتصلة بالعامل المائي والوقاية منها .

أ- حشد الموارد المائية، استرجاعها وإنتاجها:

بناء السدود: عملا على تفادي تبديد الموارد المالية، فإن الأولوية المطلقة سوف تولي لإنهاء البرنامج الكبير للسدود وانجازات التحويل الجارية. غير أنه قد يمكن برمجة بناء سدود جديدة على ضوء الإمكانية قصد تدارك العجز الكبير. ومن ضمن العمليات الجارية سنذكر على الخصوص الانجازات المتصلة بسد بن هارون والمشاريع الكبرى للتحويلات انطلاقا من سد تاقصبت نحو العاصمة وانطلاقا من سد الشلف نحو وهران مروراً بمستغانم و أرزيو. وعلى هامش هذه الأولويات، فسوف يتم تحضير دراسات فيما يخص انجازات جديدة، طوال التقليل من البرنامج الجاري، ومنها انجاز تحويل المياه من عين صالح نحو تمنراست، كما ستسهر الحكومة على صيانة السدود الموجودة وحمايتها ولاسيما بواسطة تشجير المواقع.

برنامج حفر الآبار: سوف يتم تطوير برنامج انجاز حفر الآبار، بقدر 20.000 - متر خطي كل سنة، ما يرصد مقابل 80 مليون متر مكعب سنويا، وذلك في آن واحد مع صيانة الآبار الموجودة.

المحاجز المائية: ستعكف الحكومة من أجل سد حاجات الري الفلاحي على تأهيل أكثر من 200 -محجز مائي قيد الاستغلال وانجاز قرابة 300 وحدة جديدة، بوثيرة استكمال الدراسات الضرورية وتوفير الاعتمادات، بالنسبة إلى مجموع برنامج الماء.

استرجاع المياه المستعملة: تم مباشرة برنامج وطني ضمن هذا النشاط ينصب على انجاز 33 محطة تصفية، وكذا التأهيل الصيانة للمحطات الموجودة.

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

تحلية مياه البحر :يوجد برنامج هام قيد التحضير لإنجاز محطات كبرى لتحلية مياه البحر عن طريق اللجوء إلى منح الامتياز في إطار المؤسسات المختلطة وبالشراكة مع قطاع الطاقة الذي يساهم برؤوس أموال¹ .

ب- تسيير الموارد المائية وتوزيعها بشكل عقلاني:

وضمن هذا الإطار، تم تطوير تسيير شبكات المياه وتوزيعها، في إطار الشراكة مع متعاملين أجانب لهم شهرة عالمية، وسوف يتم استكمال المفاوضات الجارية بخصوص منح امتياز توزيع المياه عبر العاصمة، كما ستنبع هذه العملية الأولى تدريجيا بعمليات مماثلة بالنسبة إلى المدن الكبرى الأخرى، وتم تطوير سلسلة من البرامج لتشجيع المستهلكين على اقتصاد المياه.

وفي الميدان الفلاحي، سوف يتم تطوير الري حسب وتيرة نمو هذا المورد، وسوف تتواصل عملية رد الاعتبار للمساحات المسقية وتوسيعها إلى جانب تأهيل قدرات التسيير للهيئات المكلفة بهذه المساحات، كما ستشجع الدولة تطوير الري بفضل اتخاذ إجراءات تحفيزية واللجوء إلى تقنيات التقطير الاقتصادية.

ت- الرقابة من الكوارث المرتبطة بالمياه وامتصاصها :

ستواصل الحكومة أعمال إنجاز المنشآت لحماية المناطق السكانية من الفيضانات،

ثالثا :سياسة تهيئة الإقليم

إن سياسة تهيئة الإقليم من شأنها أن توفر على المدى المتوسط تصور التنمية الوطنية، وإطارا توجيهيا للأعمال الواجب إنجازها، ومن شأنها أيضا أن تقوم جهود التنمية نحو تحقيق انسجام وتوازن بين المناطق، والقضاء على اللامساواة المتفاقمة، إن استراتيجية تهيئة الإقليم تمتد

¹مخلوفي عبد السلام ، العرابي مصطفى: برنامج الإنعاش الاقتصادي الجزائري 2001 - 2014 -، الحلقة المفقودة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي، ص 13.

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

حتى أفق 2020 حيث تتوفر لها أدوات الإسناد من خلال صندوقين، أحدهما مخصص لجنوب البلاد والآخر لمناطق الهضاب العليا¹.

وفي هذا الإطار، يجب أن تعزز سياسة البنى التحتية الكبرى والأشغال الكبرى قصد تحسين الظروف المعيشية والنشاط الاقتصادي لهذه المناطق.

أ- البنى التحتية الخاصة بالطرق :

فضلا عن المشروع الضخم الخاص بالطريق السريع شرق/غرب، فإن حافظة الدراسات والإنجازات تتضمن ما يأتي:

❖ الطريق العرضي للهضاب العليا؛

❖ الطريق العرضي الثاني للجزائر العاصمة؛

❖ استكمال الطريق العابر للصحراء؛

❖ تهيئة الطرق الساحلية؛

❖ بناء منشآت التخفيف من ازدحام المدن الكبيرة؛

❖ وضع برنامج هام ومتواصل لصيانة شبكات الطرق الموجودة .

ومن هنا، يتعين السهر على التحكم في تكاليف الإنجاز وتمديد البرمجة حسب أهمية الموارد المرصودة لإنجاز هذه الورشات.

ب- البنى التحتية للمطارات :

العمليات الكبرى الواجب التقدم في إنجازها واستكمالها هي:

❖ مواصلة إنجاز المطار الجديد لمدينة الجزائر؛

❖ توسيع قدرات استيعاب مطارات وهران، عنابة، سطيف وبرج باجي مختار وكذا إنجاز

مطاري الشلف والبيضاء؛

❖ تحويل مطار حاسي مسعود إلى خارج المنطقة البترولية.

¹مخلوفي عبد السلام و العربي مصطفى: برنامج الإنعاش الاقتصادي الجزائري 2014 - 2001 - ،الحلقة المفقودة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، 14.

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

زيادة على ذلك، سوف تتواصل عملية دعم الوسائل الأمنية للملاحة الجوية عبر المجال الجوي الوطن، وكذا تحديثها وتوسيعها ولاسيما في مناطق جنوب البلاد، وسوف تتم مواصلة عملية تحديث الأسطول الجوي الوطن وتحسين تسييره، من خلال ترقية الشراكة مع متعاملين لهم شهرة عالمية في مختلف قطاعات الخدمات النقل، الصيانة، الإطعام... كما أنه ينبغي لشركة الخطوط الجوية الوطنية أن تتكيف مع المقاييس الدولية في مجال الأمن والوقاية من الأضرار ومع المحيط الدولي الجديد في مجال الملاحة الجوية.

ج البنى التحتية البحرية :

في مجال صيانة الموانئ وتوسيعها، سيشمل هذا البرنامج على الخصوص ما يأتي:

- ❖ صيانة هياكل القاعدية وتطويرها؛
- ❖ تطوير الموانئ النفطية وتأهيلها؛
- ❖ انجاز مرفأ ثاني للحاويات وتجهيزه على مستوى ميناء الجزائر وكذا توسيع مرفأ ميناء وهران، وتهيئة مرفأ لمساحة الحاويات بميناء جن جن، وانجاز مرفأ متعدد الخدمات بميناء بجاية.

وفي مجال تحديث الموانئ، سوف ينصب الاهتمام على:

❖ إقامة السلطات المرفئية؛

- ❖ تخصص الأرصفة؛ تجديد تجهيزات الشحن والملاحة وتحديثها؛
- ❖ تعميم استعمال الأدوات الحديثة للتسيير والإعلام الآلي؛
- ❖ تقنين العلاقات التجارية وإضفاء الطابع التعاقدى عليها مع المؤسسة المانئية والمتعاملين؛
- ❖ تحسين ظروف استقبال المسافرين؛
- ❖ دعم أمن المجال الموانئ والرقابة، بما في ذلك تعميم استعمال الأجهزة الكاشفة "

scanner ."

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

وسوف تفرض أهمية الموانئ على مستوى النشاط الاقتصادي الوطن وتسييرها المعقد على الحكومة، ترقية الشراكة مع متعاملين دوليين متخصصين لإنجازها وتسييرها لفائدة التنمية الوطنية¹.

د البنى التحتية الخاصة بالسكك الحديدية :

إن حافظة المشاريع الواجب إنجازها هامة، وتشمل على الخصوص:

- ❖ إنجاز خط يربط رجم دموش بمشرية؛
- ❖ تمديد الخط العرضي للهضاب العليا المسيلة سعيدة عبر عين وسارة وتيارت؛
- ❖ الخط الحلقي جنوب حاسي مسعود الجلفة عبر توقرت والجلفة؛
- ❖ تحديث الخط بين غليزان وتيارت؛
- ❖ إنجاز خط ثاني للخط الرابط بين الثنية وتيزي وزو وكهرته وكذا خط شرق غرب في شمال البلاد؛
- ❖ تجديد الخط المنجمي في الشرق؛
- ❖ تحديث شبكة السكة الحديدية للعاصمة .

سيكون تخطيط هذا البرنامج على المديين القصير والمتوسط ضروريا، بمراعاة جميع البرامج الوطنية للمنشآت الأساسية القاعدية، ولاسيما ما يتصل منها بقطاع المياه، كما أنه من الضرورة التحكم في دراسات هذه المشاريع وتفاذي حدوث أي تأخر قد يزيد من تكاليف الانجازات بعد انطلاقتها.

هـ البنى التحتية للنقل الحضري وأمن الطرق :

سوف يستكمل إنجاز مترو الجزائر العاصمة في الآجال المحدد، ولبلوغ هذه الغاية تم اعتماد خيارات كبرى بسرعة قصد التحكم في التكاليف وضمان الاستغلال الفعال. كما أنه سيتم تطوير النقل الحضري بواسطة الحافلة الكهربائية والكابل عبر المدن الكبرى. وسوف يخضع أمن

¹مخلوفي عبد السلام و العربي مصطفى، برنامج الإنعاش الاقتصادي الجزائري 2014 - 2001 - ،الحلقة المفقودة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص. 14.

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

الطرق الذي ستنتم مراجعة التشريع المتعلق به لتطبيق عقوبات أكثر صرامة على مخالفات قانون المرور. كما أنه سيتم مواصلة برامج توعيته باتجاه المرتفقين، والمدرسة، قصد تقليص حوادث المرور.

رابعاً: الحفاظ على البيئة في خدمة التنمية المستدامة

ستنتم مواصلة انتهاج سياسة البيئة والتنمية المستدامة بقوة وكثافة في إطار المخطط الوطن المقرر لهذا الغرض، وتستخدم الدولة وسائلها وسلطاتها لتحسين البيئة وفرض احترام التشريع المتصل بها، وإشراك المجموعة الوطنية في هذه المبادرة الكبيرة.

في هذا السياق، من الواجب أن تستعيد الإدارة المحلية والبلدية في المقام الأول دورها المحرك في مجال حماية البيئة والحفاظ عليها، وسيكون تسيير عملية التطهير وإزالة النفايات محل توفير للوسائل اللازمة لذلك، يستدعي هذا المسعى في الأخير انتهاج سياسات نوعية للحفاظ على المساحات الحساسة وتثمينها.¹

3 التنمية البشرية :

أولاً : الصحة

تستمر الخدمة العمومية بالصحة في تعبئة جهود الدولة لضمان الحق في الخدمات الصحية، وتمكين جميع المواطنين من الحصول على العلاج الوقائي و الاستشفائي، وإصلاح المنظومة الصحية من أجل تحسين الأداء فيها تسهر الحكومة على:

❖ تحسين قدرات المنظومة الصحية؛

❖ تطوير الصحة الوقائية ؛

❖ تحسين العلاج الاستشفائي؛

❖ إصلاح المستشفيات .

¹ محمد مسعي: سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة- قاصدي مرباح ورقلة، العدد 10 ، 2012، ص. 63

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

هـ السياسة المتعلقة بالأدوية :

ستكون السياسة المتعلقة بالأدوية موضع مراجعة المدونة التي ستخضع لمنطق الصحة العمومية الذي يشجع على الأدوية الأساسية، وفي هذا الميدان ستحرص الحكومة على:

- ❖ تحسين الحصول على الأدوية الجوهرية؛
- ❖ ضمان نوعية المنتجات الدوائية ومراقبتها بالخصوص عن طريق تعزيز عمليات التفتيش؛
- ❖ ترشيد الإنفاق بفضل تر ويج استخدام الأدوية الجنسية، وجعل التعويض تبعا للخدمة الطبية المقدمة؛

- ❖ تطوير التكوين في مجال تسيير المستشفيات، والصيدلة الصناعية؛
- ❖ تثمين الموارد البشرية في مجال الصحة.

ثانيا: تلبية الطلب على السكن وتهيئة المدينة

لقد سجلت بلادنا تقدما معتبرا في مجال تلبية الطلب على السكن خلال الفترة - 1999 2004، وسوف يتم الإبقاء على هذه الوتيرة في الإنجاز، وستسهر الحكومة على تجسيد التزام الدولة قصد تسليم مليون مسكن جديد خلال السنوات الخمس القادمة، وهو الهدف الذي تعتزم بلوغه بإدخال بعض التحسينات على سياسة الإسكان الوطنية في مجال:

- ❖ إعداد المشاريع وإنضاجها؛
- ❖ أنماط التمويل؛
- ❖ تقنيات البناء مع مراعاة أخطار الزلازل وتخفيض أسعار السكن؛
- ❖ تحسين سياسة تسيير المدن .

أ- في مجال السكن الاجتماعي التساهمي :

ستسهل الحكومة على مواصلة العمل ببرنامج المساكن الاجتماعية التساهمية الموجهة للفئات الاجتماعية المتوسطة الدخل من خلال:

- ❖ إشراك المؤسسات المالية أكثر فأكثر؛
- ❖ الرفع من المساهمة الحاسمة للسلطات المحلية لتطوير صيغة عرض المساكن هذه؛

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

❖ رصد الموارد المالية الضرورية في الميزانية العمومية لتغطية الإعانات بعنوان مساهمة الدولة .

ب- في مجال السكن الريفي :

إن الحكومة التي بادرت بمراجعة الإعانات التي تمنحها الدولة للسكن الريفي (من خلال توحيد هذه المساهمة وتبسيط إجراءات تسييرها ومنحها) ستعكف على متابعة إنجاز برنامج 40000 مساهمة تم منحها، وستتم هذه العملية بالتعاون الوثيق بين مختلف الدوائر الوزارية المعنية في مجال السكن الاجتماعي، يتعلق الأمر بما يأتي¹ :

❖ تفعيل إنجاز برامج السكنات الاجتماعية؛

❖ دعم السياسة المنتهجة في مجال السكن الاجتماعي لصالح الفئات المحرومة .

❖ وتحفيز الجهات المكلفة بالتوزيع على اعتماد الشفافية؛

❖ تحسين نوعية السكن التابع للممتلكات الاجتماعية الإيجارية سواء على مستوى المساحات أو الأداءات من أجل نوعية تتماشى مع حجم الأسر وأسلوب معيشتها؛

❖ إنعاش الأجهزة المكلفة بمنح المساكن الاجتماعية .

ت- في مجال البيع بالإيجار :

ترمي الصيغة إلى عرض المساكن المبادر بها مؤخرا إلى الاستجابة بقدر أفضل لاحتياجات الشرائح الاجتماعية المتوسطة الدخل.

المطلب الثالث :برنامج التنمية الخماسي 2014 - 2010

البرنامج السابق استجاب لحاجات ملموسة معبر عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة في كامل التراب الوطن، وفي إطار مواصلة وتكثيف هذا المسار، تم وضع ومباشرة برنامج خماسي تكميلي لدعم النمو للفترة. 2014 - 2010 إن المبلغ المخصص للبرنامج الخماسي يقدر ب 21214 :مليار دج مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة برامج فرعية يمكن توضيحها فيما يلي:

¹ محمد مسعي: سياسة الإنعاش الاقتصادي في الج زائر و أثرها على النمو، مرجع سابق ، ص. 64

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

الجدول رقم (21): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2014 - 2010

الوحدة : مليار دج

القطاعات	المبالغ	النسبة %
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	9903	45.42%
- السكن	3700	
- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	1898	
- الصحة	619	

المصدر: نبيل بوفليح: دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000 - 2010 ،

أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد الثاني عشر ، 2012، جامعة محمد خيضر بسكرة.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القطاعات المستفيدة من البرنامج الخماسي تتمثل في:

قطاع التنمية المحلية و البشرية: استفاد من برنامج خاص يصل إلى 9903 - مليار دج ما يمثل نسبة 45.42% من إجمالي البرنامج.

قطاع الأشغال العمومية و الهياكل القاعدية : يقدر المبلغ المخصص له 8400 - مليار دج بنسبة 38.52% من إجمالي البرنامج.

قطاعات الصناعة ، الفلاحة ، الصيد البحري و التشغيل : استفادت من 3500 - مليار دج ما يمثل نسبة 16.05% من إجمالي البرنامج.¹

عموما يمكن القول أن التوزيع القطاعي لهذا البرنامج يعكس رغبة الحكومة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي و مستويات التشغيل، و فعلا أحرزت الدولة خلال السنوات الأخيرة تقدما اقتصاديا هاما وسجلت مؤشرات اقتصادية إيجابية ، فقد شهد النمو الاقتصادي على مدى الفترة 2010 - 2014 تحسنا متوسطا بنسبة 4%، في حين تم التحكم في التضخم في حدوده 3,5 %، أما نسبة البطالة فقد تراجعت بشكل معتبر إذ انخفضت من 29,5 % سنة 2000 إلى 9,8 % سنة 2013.

¹ محمد مسعي: سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو، مرجع سابق ، ص 65.

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

تضم عدة قطاعات: قطاع الشباب و الرياضة ، الثقافة ، قطاع الصحة العمومية، عمليات التهيئة العمرانية و تطوير وسائل الاعلام .

ومن أجل تعزيز النتائج المحرزة وتجسيد الالتزامات الواردة في هذا البرنامج، قامت الحكومة بإعداد مخطط خماسي للنمو 2015-2019، تتمثل أهدافه في تخفيض نسبة البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين، وتحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 7% ، وضمان تسيير وصيانة المنشآت الأساسية المنجزة وتنويع الاقتصاد الوطن¹ .

كما سيتم الشروع عن قريب في تنفيذ برنامج خاص لتنمية ولايات الجنوب والولايات الحدودية، وقد تضمن مشروع مخطط العمل تفاصيل عن الأعمال التي سيتم القيام بها في مجال عصنة النشاطات المالية وتعزيز مكافحة الفساد وتبويض الأموال، وتحسين مناخ الأعمال وإعادة النظر في الإجراءات المتعلقة بالاستثمار وتوفير العقار الصناعي.

لكي تكون سياسة الإنعاش فعالة لابد من توفر شروط أهمها :

❖ يجب أن تتوفر للمؤسسات الوسائل اللازمة لزيادة الإنتاج و القيام باستثمارات جديدة قصد استيعاب الطلب، أي الرفع من الناتج الداخلي الخام؛

❖ أن يكون الميل الحدي للاستيراد ضعيفا، أي تلبية الطلب بالسلع المحلية من خلال المؤسسات الوطنية و ليست الأجنبية؛

❖ أن لا تعتمد المؤسسات إلى زيادة هوامش ربحها بدلا من زيادة الكميات المنتجة لتلبية الطلب الإضافي؛

❖ أن يكون معدل التضخم معقولا و متحكما فيه.

تجد هذه السياسة لها أصلا في النظرية الاقتصادية من خلال الطرح الكينزي الذي يدعو إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال استخدام سياسة الميزانية لتفعيل و تنشيط

¹حنان حنشر: الاقتصاد الجزائري يعرف تطورا ملحوظا بين 1999 - و " 2014 مؤشرات مالية إيجابية وتحديث قطاع

الطاقة وإعادة بعث الصناعة، جريدة المساء يوم. 2014 - 04 - 18

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

الطلب الكلي الفعال و تحريك اقتصاد ما في حالة ركود عن طريق الزيادة في الإنفاق الخاص و العمومي، الاستهلاكي و الاستثماري قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب، و بالتالي دعم النمو و امتصاص البطالة¹ .

تقييم برامج الإنعاش الاقتصادي:

شهد اقتصاد الجزائر إنجازات هامة في الفترة الممتدة بين 1999 و 2014 لاسيما على المستوى الكلي، إذ لم يسبق وأن سجلت المؤشرات الاقتصادية تحسنا وإيجابية مثل تلك المسجلة في 15 سنة الماضية، بفضل الارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط وهو ما مكن الجزائر من مسح ديونها الخارجية وكذا مضاعفة استثماراتها العمومية لاسيما في الهياكل القاعدية، مما أدى إلى ارتفاع نسب النمو الاقتصادي خلال ذات الفترة، ولأنها بقيت تعتمد على العائدات من المحروقات، فإن قطاع الطاقة ظل استراتيجيا، وهو ما دفع إلى أحداث تعديلات في قانون المحروقات لضمان سيادة الجزائر على القطاع من جهة والانفتاح تجاه الاستثمارات الأجنبية من جهة أخرى،

مع العمل على تطوير أنواع أخرى من الطاقة البديلة لاسيما الغاز الصخري، كما عرفت العشرية الماضية ارتفاعا في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات مختلفة .سمح الارتفاع الكبير في مدا خيل الجزائر خلال العشرية الأخيرة بارتفاع هام في احتياطات الصرف الجزائرية التي قاربت 200 مليار دولار، بعد أن كانت لا تتجاوز 4.4 مليار دولار سنة 1999 أي بتطور نسبته % 15.30 من سنة 2000 إلى سنة 2013 ، وتم تحقيق استقرار النمو المتوسط خارج المحروقات خلال السنوات العشر الماضية في حدود نسبة % 5 ، منتقلا من 1.2% في سنة 2000 إلى 9% في 2009 قبل بلوغ نسبة % 4.6 في 2013 .

وتم تقييم متوسط نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات خلال فترة 2000 - 2013 بنسبة 5 ، % 64 ، وعرف الناتج الداخلي الخام ارتفاعا معتبرا خلال السنوات العشر الماضية

¹ حاكمي بوحفص : مسيرة الاقتصاد الجزائري وأثرها على النمو الاقتصادي، كلية الاقتصاد جامعة وهران، من الموقع

حاكمي بوحفص ، من الموقع <http://www.alikliil.com/vb/showthread.php?t=42703> -

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

حيث انتقل من 4123 مليار دج في 2000 إلى 52117 مليار دج في نهاية 2013 أي بنسبة تطور % 324 ، واستقرت نسبة التضخم في حدود 32 ر 5 بالمائة مع استمرار انخفاضها إلى مستوى 3 بالمائة خلال 2014.¹

كما ارتفع الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات من 2507 مليار دج في سنة 2000 إلى 122 12 مليار دج في نهاية 2013 أي بتطور نسبته % 383 ، وارتفعت نسبة نمو الناتج الداخلي الخام من 2 ، % 2 في 2000 إلى 6 ، % 9 في 2003 وسجل انخفاضا منذ ذلك الحين ليصل إلى 3% في 2013.²

وانتقلت صادرات البترول خلال فترة 2013 - 2000 من 21.1 مليار دولار إلى 63.5 مليار دولار، أي بزيادة نسبتها % 200، وارتفعت واردات البضائع خلال السنوات العشر الماضية من 9.2 مليار دولار إلى 54.9 مليار دولار أي بزيادة نسبتها % 496، وارتفعت نفقات التجهيز العمومي من 318 مليار دج في 2000 إلى 1690 مليار دج في نهاية 2013 أي بزيادة نسبتها % 330 بالموازاة مع ذلك، بلغت نفقات التسيير التي كانت تمثل 881 مليار دج في 2000 قيمة 4224 مليار دج في نهاية 2013 أي بزيادة نسبتها % 379 ، وارتفع معدل كتلة الأجور بالنسبة إلى ميزانية التسيير، التي كانت تمثل % 57 في 2000 ، إلى % 62.7 في نهاية 2013، ويعود هذا الارتفاع إلى التحسن المستمر لأجور العمال وعملية التوظيف في القطاع العمومي، وتم رفع الحد الأدنى للأجور المضمون من 6000 دج في 1999 إلى 10000 دج في 2005 ، ثم إلى 18 000 دج في 2012 ، أي بزيادة نسبتها % 134 بين 1999 و 2012 ، ورفعت أجور الموظفين والأعوان العموميين بفضل تنفيذ قوانين العمل الخاصة ونظام التعويضات، ما نتج عنه أرباح انتقلت من

¹ مخلوفي عبد السلام ، العربي مصطفى: برنامج الإنعاش الاقتصادي الجزائري 2014 - 2001 - ، الحلقة المفقودة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي، جامعة بشار.

² برنامج التنمية الخماسي 2014 - 2010 : بيان اجتماع مجلس الوزراء 2010 / 05 / 24 برئاسة رئيس الجمهورية المتعلق ببرنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين 2014 / 2010 و -relance.htm . 2014

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

% 64 إلى % 171 ؛ وتمت مراجعة اتفاقيات الفروع التابعة للقطاع الاقتصادي التي أدت إلى زيادة الأجور من % 10 إلى % 20 بالنسبة إلى القطاع الخاص و % 22 بالنسبة إلى القطاع العمومي، وارتفعت التحويلات الاجتماعية على الناتج الداخلي الخام حيث انتقلت من % 6.4 في سنوات 2000 إلى % 8.4 في نهاية 2013.

كما شكلت قطاعات عديدة نقاط ارتكاز أساسية لعودة النمو وتكثيف الأنشطة الإنتاجية من خلال المساعدة الثمينة للدولة إذ ارتفع مبلغ القروض الاقتصادية من 993 مليار دج في 2000 إلى 5154 مليار دج في نهاية 2013 أي بزيادة نسبتها % 418 واستفاد القطاع الخاص من دعم مالي بمبلغ 2432 مليار دج في نهاية 2013 مقابل 291 مليار دج في 2000 أي بزيادة نسبتها % 734 من جهته، استفاد القطاع العام من قروض حجمها 2721 مليار دج في نهاية 2013 مقابل 701 مليار دج في 12000 أي بزيادة نسبتها % 287 وتم تشجيع ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير من قبل السلطات العمومية التي منحها غلفا ماليا يبلغ حوالي 100 مليار دج من بينها 16 مليار دج خصصت لمرافقة عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و 80 مليار دج تم تخصيصها لدعم تأهيل 2000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في شكل مساعدات مباشرة أو منح تخفيضات على فوائد القروض البنكية . وتبلغ هذه القروض البنكية التي تم منح تسهيلات بشأنها، 300 مليار دج¹ .

في هذا الصدد، منح حوالي 400 مليار دج للمؤسسات العمومية المالكة لحصص في السوق المحلية من خلال تدخلات الخزينة في شكل تطهير وتخفيض فوائد القروض البنكية المخصصة لتحديثها، وتم تحديث وإنجاز 80 منطقة صناعية وإطار أنشطة خلال العهدة السابقة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة واستثمار حوالي 50 مليار دج في هذا الشأن.

وسجلت البنوك العاملة بالجزائر زيادة في عدد الحسابات المفتوحة، بعد تطبيق التدابير الجديدة التي اقراها بنك الجزائر، والمتعلقة بالتسهيلات في فتح الحسابات ومنح القروض البنكية

¹ محمد مسعي: سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو، مرجع سابق، ص. 67

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

بداية العام 2013 ، حيث أوضحت عملية التقييم المنتظم لتطبيق هذه الإجراءات أن هناك إبداعات أكثر على مستوى البنوك.

وفي القطاع المالي شهدت بورصة الجزائر، مؤخرا حركة مكثفة من أجل إعطائها دفعا يخرجها من حالة الركود الذي تعيشه، في هذا الصدد وقعت مؤسسة تسيير البورصة والقيم الجزائرية وبورصة" اورونيكست باريس "مذكرة تفاهم تهدف إلى تعزيز التعاون بين الهيئتين من خلال الاستفادة من الخبرة الفرنسية في مجال تطوير السوق المالية بالجزائر، كما يرتقب دخول حوالي 10 مؤسسات إلى البورصة خلال 2014 من جهة أخرى، تشير الأرقام الخاصة بالميزان التجاري للجزائر بين سنتي 2000 و 2013 إلى أنه كان إيجابيا طيلة هذه الفترة بالرغم من الارتفاع المتواصل للواردات الجزائرية والتأرجح في الصادرات بين سنة وأخرى مسجلة رقما قياسيا سنة 2008 بقرابة 80 مليار دولار¹ .

ولقد شهدا كل من القطاعين : قطاع الطاقة و قطاع الصناعة الانجازات التالية:

أ قطاع الطاقة - :

وشهد قطاع الطاقة خلال فترة 2013 - 2009 إنجازات عديدة على المستويين التشريعي والميداني، ففي مجال النقل عبر القنوات تم إنجاز 7 مشاريع هي :

1. أنبوب الغاز 48 4GZ الرابط بين حاسي الرمل وأرزويو والذي تبلغ قدرته 11 مليار متر

مكعب في السنة؛

2. أنبوب البترول المكثف (30 1LK) الرابط بين هود الحمرة وسكيكدة والذي تبلغ قدرته

11 مليون طن في السنة؛

3. أنبوب الغاز (48 GEM) الذي تبلغ قدرته 5 مليار متر مكعب في السنة؛

4. أنبوب البترول (24 2GPL LZ) الرابط بين حاسي الرمل وأرزويو، الذي تبلغ قدرته 6

ملايين طن في السنة؛

¹ حنان حنشر: الاقتصاد الجزائري يعرف تطورا ملحوظا بين 1999 - و" 2014 مؤشرات مالية إيجابية وتحديث قطاع الطاقة وإعادة بعث الصناعة، مرجع سابق، ص. 81.

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

5. أنبوب الغاز (48 medgaz) الرابط بين بن صاف وألميريا الذي تبلغ قدرته 8 ملايين

متر مكعب في السنة؛

6. أنبوب الغاز (48 3GK) الرابط بين حاسي الرمل وسكيدة والقالا الذي تبلغ قدرته

10 ملايين متر مكعب في السنة؛

7. أنبوب الغاز (48 4GR) الرابط بين رورد النوس وحاسي الرمل الذي تبلغ قدرته 9

مليار متر مكعب في السنة.

ومن المقرر في سنة 2014 ، إنجاز مشروعين (2) ، وتمديد أنبوب البترول 1GPL)

(LR المرحلة الثانية، بين حاسي مسعود- وحاسي الرمل الذي تبلغ قدرته 4 ، 5 مليون طن في

السنة وكذلك تعويض أنبوب الغاز (42 3GZ) بين الناضور وكناندة، فضلا عن إنجاز

مشروع آخر في 2014 ، ويتعلق الأمر ب (Mega train GNL Arzew GL3Z) الذي

تبلغ قدرته 4 ، 7 مليون طن في السنة. وتم إنجاز 67 محطة كهربائية تبلغ قدرتها الإجمالية

6656 ميغا وات، بين 2009 و 2013 ، ومن المقرر إنجاز 15 محطة كهربائية تبلغ قدرتها

الإجمالية 3751 ميغا وات في 2014.¹

وشهدت السنوات الأخيرة، إنجاز عدد هام من المشاريع في مجال توسيع شبكة توزيع

الغاز والكهرباء مما سمح للسكان بالاستفادة من هذه الموارد دون رفع الأسعار، و تم تخصيص

أكثر من 350 مليار دج لقطاع الطاقة، إلى نهاية سنة 2013 ، ويتعلق الأمر بتوصيل حوالي

3.966.039 منزلا بالغاز الطبيعي وأكثر من 7.696.121 منزلا بشبكة الكهرباء .وتشير

توقعات سنة 2014 إلى ربط 4.137.612 منزلا بالغاز الطبيعي و 7.978.226 بالكهرباء،

تجدر الإشارة إلى أن عدد المنازل الموصلة بهذه الموارد الطاقية شهد ارتفاعا متساعا بما أن

نسبة توصيل الغاز ارتفعت من % 31 في سنوات 2000 إلى % 51 في 2013 ، ومن المقرر

أن تصل هذه النسبة إلى % 53 في 2014 . من جهة أخرى، ويهدف تسهيل عملية توصيل

¹حنان حناشي: مرجع السابق، ص. 82.

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

السكان بالغاز والكهرباء والماء، خصصت الدولة مساعدة معتبرة بلغت 66 مليار دج في نهاية 2013.¹

وبالنظر إلى زيادة الطلب على الطاقة الكهربائية، أطلقت الحكومة، في 2012، مخططا استعجاليا يرمي إلى بناء عدة محطات كهربائية جديدة بقدرة 12 000 ميغاوات في حدود سنة 2017، ويتعلق الأمر أيضا بإنجاز 13 000 كلم من الخطوط ذات التدفق العالي و 150 000 كلم من خطوط التوزيع. ستبلغ تكلفة هذه الإنجازات 27 مليار دولار، مع زيادة قدرات الإنتاج الكهربائي وتوصيل منازل جديدة بالغاز الطبيعي، قد يصل الطلب الداخلي على هذه الطاقة إلى 40 مليار متر مكعب في حدود سنة 2018. وشهد عام 2013 المصادقة على مشروع قانون معدل ومتمم للقانون رقم 07 - 05 المؤرخ في أبريل 2005 المتعلق بالمحروقات، والهدف منه جلب استثمارات أكثر إلى قطاع المناجم من جهة، ومضاعفة جهود الاستكشاف من أجل رفع الاحتياطات الجزائرية من جهة أخرى، وذلك ضمانا لتوفير الطاقة على المدى البعيد لاسيما وأن الطلب عليها في ازدياد مع نمو السكان وكذا النمو الاقتصادي، دون إغفال مسألة تزويد البلاد بمداخل هامة.

لذا تم إدخال تحفيزات جبائية جديدة في حساب الرسوم والضرائب المختلفة المفروضة على سوناطراك والشركات الأجنبية في المواقع الجديدة، دون المساس ببنية المنظومة الجبائية للقطاع. كما تم الترخيص لاستغلال المحروقات غير التقليدية لاسيما الغاز الصخري. دون إغفال تشجيع اللجوء إلى الطاقات البديلة لاسيما الطاقة الشمسية وطاقة الرياح فضلا عن الطاقة النووية. كما تمت المصادقة على قانون جديد للمناجم سيعمل على استرجاع سيادة الجزائر على ثرواتها الباطنية من خلال عودة الاستثمارات العمومية لهذا القطاع، لاسيما بعد أن أثبتت تجربة

¹برنامج التنمية الخماسي 2010 - 2014 : مرجع سابق.

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

الاستثمارات الأجنبية إخفاها في بحث هذا القطاع الهام جدا والذي سيسمح بخلق ثروة ومناصب عمل هامة.¹

ب قطاع الصناعة :

شهدت السنوات الماضية حركية مكثفة في مجال الشراكة مع الأجانب، ظهرت في الوفود الاقتصادية العديدة التي زارت الجزائر والتي تمثل بلدانا من كل القارات، وكذا المنتديات الاقتصادية الثنائية مع أكبر الاقتصاديات الأوروبية، فضلا عن عقود الشراكة الموقعة مع مؤسسات عامة في عدد من القطاعات الصناعية ضمن قاعدة 51 / 49 الخاصة بالاستثمارات الأجنبية في الجزائر، والتي رغم التحفظات عليها من بعض الأطراف فإنها لم تعرقل مسار الشراكة.

فالاستراتيجية الصناعية الجديدة للجزائر تدعم تعزيز هذا النوع من الشراكات وهو ما تجسد في توقيع الكثير من العقود أبرزها الشراكة مع رينو للسيارات بوهان التي ستثمر إنتاج أول سيارة جزائرية في نوفمبر . 2014 فضلا عن الشراكة مع الطرف القطري لإنجاز مصنع للحديد والصلب ببلارة في جيجل، دون إغفال الاتفاق الهام الموقع بين الحكومة وارسيلور ميتال والذي تم بموجبه استرجاع أغلبية أسهم مصنع الحجار للحديد والصلب ووضع مخطط لتطويره إضافة إلى عقود بين وزارة الدفاع الوطن وشركاء ألمان وإماراتيين لإنجاز مشاريع في ثلاث ولايات، كما يساهم اتفاق وقع مع صناعيين أترك بإعادة بحث قطاع النسيج.

من جانب آخر، فإن الاستراتيجية الصناعية الجديدة تقوم على مبدأ تطوير الفروع الصناعية . وهو ما تم الشروع فيه من خلال وضع مخططات ثلاثية للعديد من القطاعات

¹نبيل بوفليح: دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2010 - 2000 - ،مرجع سابق، ص 40.

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

كالاسمنت والصناعات الإلكترونية والإلكترو منزلية والحديد والصلب والآلات الصناعية والصناعات الميكانيكية.¹

وتقوم هذه المخططات على عصنة المصانع الموجودة سواء التابعة للقطاع العام أو الخاص وتطويرها، وإنجاز مصانع جديدة في مناطق مختلفة من الوطن تحقيقا للتوازن الجهوي والهدف هو تحسين الإنتاج ورفع حجمه، مما يسمح بتخفيض حجم الواردات وكذا مكافحة المضاربة في بعض القطاعات. وتسمح هذه المخططات بخلق مناصب عمل وضمان التكوين المناسب للعمال، دون إغفال تشجيعها للمناولة بما توفره من فرص للمؤسسات المصغرة.

¹ حنان حنشر: الاقتصاد الجزائري يعرف تطورا ملحوظا بين 1999 - و" 2014 مؤشرات مالية إيجابية وتحديث قطاع الطاقة وإعادة بعث الصناعة، مرجع سابق، ص 41.

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

المبحث الثاني: مشروع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

المطلب الأول: تضارب آراء انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية

يجد قرار انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية قسمين من الآراء؛ أحدهما يؤيد القرار والثاني يرفضه:

1- مؤيدو انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

يعتبر هذا القسم أن بقاء الجزائر خارج المنظمة العالمية للتجارة من شأنه أن يوقع أثارا سلبية على التجارة الخارجية والاقتصاد الجزائري، خاصة وأن النظام التجاري بعد 1995 اشتمل على قواعد تتعلق بحماية الملكية الفكرية والتكنولوجية وتجارة الخدمات ... ، إلى جانب الجوانب المتعلقة بالاستثمار والتنمية، فضلا عن أن المنظمة منحت للدول الراغبة في الانضمام الوقت الكافي لتسوية أوضاعها وعمل الإجراءات بما يتناسب مع سياسات المنظمة العالمية للتجارة، وعلى الجزائر الاسراع في الانضمام، ذلك أن التأخر ليس في صالحه، ذلك أن انضمام الجزائر للمنظمة يمكنها من المشاركة في صيانة وبناء النظام التجاري الجديد ويسهل في تطوير الاقتصاد العربي والمحلي، كما يساعد المنتجين المحليين على المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة حجم التصدير وبالتالي الدخل الوطني.

2- معارضي انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية

يعتبر المعارضين أن الاتفاقية وضعت لتأمين مصالح الدول الصناعية الكبرى بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية... بعد أن نسقت فيما بينها وحصنت أسواقها الداخلية برسوم جمركية تحت اسم حماية الصحة العامة والبيئة، وبالتالي فالمنظمة لا تزيد عن كونها أداة جديدة لمضاعفة الاستغلال الاقتصادي؛ على الرغم من عدم إنكارهم لبعض إيجابيات الانضمام إلا أن السلبيات تتجاوز الإيجابيات، ويستندون في ذلك إلى أن تحرير التجارة الخارجية بغية الانضمام يتطلب توسيع القاعدة الإنتاجية وتطويرها و يحتاج لتنفيذها شروط ومتطلبات غير

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

متوفرة لدى الجزائر، فضلا عن أن مؤسسات الخدمات المالية والمصرفية تتعرض للمنافسة غير المتكافئة كونها غير مؤهلة وغير قادرة على الصمود أمام المؤسسات الأجنبية المتطورة.

المطلب الثاني: المسار التفاوضي لانضمام الجزائر

منحت الدول النامية المطبقة لقواعد الجات عضوية الملاحظ من أجل المشاركة في جولة الأوروغواي شريكة أن تعلن نيتها في الانضمام وهذا قبل 1987/4/30 وفي هذا الموعد أبدت الجزائر عن نيتها في الانضمام إلى الجات وتمر المسار التفاوضي الجزائري لانضمام لمنظمة التجارة العالمية ب:¹

✓ 1993 = تنظيم الجزائر لندوة حول سبل الانضمام لاتفاقية الجات، توصلت الندوة إلى عدم إمكانية الجزائر من الانضمام في تلك الآونة بالنظر إلى هيكل صادراتها والقائمة على المحروقات ممن يجعلها تقدم أكثر مما تستفيد، للتحصل الجزائر بعد مؤتمر مراكش على عضو ملاحظ.

✓ 1994 = تم إعداد لجنة وزارية مكونة من الهياكل المهمة بانضمام الجزائر إلى المنظمة، كلفت اللجنة بصياغة مذكرة حول هيكل التجارة الخارجية وأبعاد تحريرها.

✓ 1995 = أخذت المفاوضات شكلا يتماشى وأحكام المنظمة العالمية للتجارة اثر الاتفاق مع الأطراف المتعاقدة على إنشاء لجنة تتكفل بتحويل ملف الانضمام إلى الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة.

✓ نوفمبر 1995 = خضوع ملف الانضمام لدراسة مجلس الحكومة، حيث قرر هذا المجلس إعادة دراسة المذكرة من جديد.

✓ 1996 = أعربت الجزائر عن نيتها في الانضمام وذلك من خلال قرار اتخذه مجلس الحكومة خلال فيفري 1996، بعد إتمام صياغة المذكرة المحتوية على سياسة التجارة الخارجية في مختلف أشكالها تم عرضها على مجلس الحكومة، لتقوم الجزائر بإيداع ملف

¹مولحسلن آية الله: مرجع سابق، ص ص. 114-118.

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

الانضمام لدى المنظمة في جوان 1996 وتم توزيعها على كل البلدان الأعضاء في المنظمة، وتم تنصيب لجنة مكلفة بالتحضير وقيادة المفاوضات من أجل انضمام الجزائر إلى المنظمة.

✓ تولت اللجنة المكلفة بمفاوضات انضمام الجزائر دراسة ملف انضمام الجزائر، حيث تلقت الجزائر 174 سؤالاً من طرف خمس دول أعضاء وتم تبليغ الأجوبة في 1997/05/05 وفي 1997/08 أما السلسلة الثانية من الأسئلة فبلغت 170 سؤالاً تركزت على نفس محاور السلسلة الأولى من الأسئلة.

✓ من 1997/10/15-13 = عقدت الجزائر لقاء ضم حوالي 300 مسؤول وخبير وسياسيين واقتصاديين ودبلوماسيين وممثلي عدة منظمات عالمية تناول اللقاء انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة وتركزت المفاوضات على ثلاث محاور تمثلت في : الإعانات الزراعية، تحرير الخدمات، تجارة السلع، خلص اللقاء أن انضمام الجزائر لا يعتبر خياراً وإنما أمر حتمياً.

✓ من 1998/23-22 = تم اجتماع في جنيف تعهد فيه رئيس البعثة الجزائرية ووزير التجارة آنذاك تقديم التوضيحات الضرورية فيما يتعلق بمسائل تحديد مدى تطابق أو عدم تطابق التشريعات قوانين السارية في الجزائر مع الشروط المنصوص عليها في المنظمة العالمية للتجارة كما أكد على عزم الجزائر للانضمام للمنظمة التجارية العالمية.

✓ 1999 = شرعت الجزائر في المرحلة الثانية أي مرحلة المفاوضات الثنائية الأطراف والتي تعتبر أهم وأصعب وأطول مراحل الانضمام، ولكن نتيجة فشل المؤتمر الوزاري الثالث للمنظمة العالمية للتجارة ببيانل والذي شاركت فيه الجزائر لم تستأنف المفاوضات وتوقفت.

✓ في اواخر جويلية 2001 = أعادت الجزائر صياغة المذكرة المتعلقة بنظام التجارة الخارجية ليعاد تقديمها لسكرتارية المنظمة العالمية للتجارة في واستمر التفاوض بين منظمة التجارة العالمية والجزائر يمضي بوتيرة بطيئة لغاية صدور المرسوم الرئاسي المنشور

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

2001/08/22 الخاص بالتعريف الجمركية الجزائرية لتبدأ الجزائر خطواتها العملية

للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

✓ 2002/02/07 = انعقد ثاني اجتماع لمجموعة العمل المكلفة بانضمام الجزائر إلى

المنظمة العالمية للتجارة وكشفت مجموعة العمل المكونة من ممثلي 43 دولة اهتماما

بالغا بانضمام الجزائر.

✓ من 2002/07/07-25 = انعقد الاجتماع الثالث لمجموعة العمل المكلفة بانضمام

الجزائر في جنيف اعتبر البداية الفعلية لانضمام الجزائر.

✓ ماي 2003 = انعقدت الجولة الثامنة لمفاوضات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

بقيادة وزير التجارة أنذاك بوكروح تركزت الجولة على تقييم مدى تقدم المفاوضات ومواصلة

دراسة نظام التجارة الخارجية الجزائرية ومراجعة التغيرات القانونية في الجزائر حتى تتماشى

مع مقاييس المنظمة العالمية للتجارة.

من خلال ما تم تقديمه فإن انضمام الجزائر كان بطيء ويتوقف على قدرة المفاوضين

الجزائريين للحقوق على حقوق وشروط انضمام مع عدم الإفراط في تقديم التنازلات

والالتزامات حتى لا يلحق الاقتصاد الجزائري.

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

المبحث الثالث: الانعكاسات الاقتصادية والسياسية في حالة انضمام الجزائر إلى المنظمة

العالمية للتجارة

المطلب الأول: تجارة السلع

من أجل معرفة الآثار المتوقعة بالنسبة للاقتصاد الوطني تم التطرق لي:

أ- الآثار المتوقعة المتعلقة بالصادرات

من المعلوم أن سعي الدول للانضمام لمنظمة التجارة الخارجية يرتبط في كثير من الأحيان بالحوافز المتعلقة بحرية الدخول إلى الأسواق، ولما كانت المنتجات البترولية والغازية غير مشمولة بالمعالجة المباشرة ضمن اتفاقيات السلع بالمنظمة العالمية للتجارة فهذا يعني بأن 99 بالمائة من صادرات الجزائر لا تستفيد من أي مزايا تمنحها المنظمة، وإن البلدان المستهلكة باعتبارها مشتري محتكر تفرض رسوما عالية بدعوة ترشيد الاستهلاك والتحفيز على إيجاد مصادر بديلة أصبحت الرسوم والفرائض تشكل عائدا ماليا هاما بالنسبة للدول المتقدمة وتبين إحدى الدراسات بأن سعر المنتجات البترولية المصنعة والمقدر بـ 96 دولار للبرميل لا تزيد فيه حصة البلدان المصدرة عن 18 بالمائة بينما تبلغ حصة البلدان المستهلكة 66 بالمائة وتصل تكاليف ارباح الشركات البترولية إلى 16 بالمائة أي أكثر من 80 بالمائة من التركيب السعري يعود للدول المستهلكة وشركاتها.¹

وهذا يعني أن الجزائر لا تستفيد من خلال انضمامها للمنظمة من المزايا التي يتيحها الانفتاح التجاري أمام السلع والخدمات بحكم محدودية وضعف الصادرات غير المحروقات التي لا تزيد في أحسن الأحوال عن 1.8 بالمائة من إجمالي صادرات السلع.

¹صالح صالحي: الملتقى الدولي لتأهيل المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، أكتوبر

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

ب- الآثار المتوقعة المتعلقة بالواردات

إن تحرير التجارة بموجب الاتفاقيات الجديدة يتطلب رفع دعم الدول المتقدمة لمنتجاتها الزراعية الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار تلك السلع، وستتحمل معظم البلدان المستوردة للغذاء خسائر سنوية، قدرت للبلدان العربية بحوالي 5 مليار دولار لا يقل نصيب الجزائر منها عن 300 إلى 400 مليون دولار.¹

وهذا يعني أن فاتورة الواردات الغذائية الجزائرية سوف ترتفع بشكل محسوس أو تبقى ثابتة بزيادة معدل الفقر، ومن جهة أخرى فإن من الآثار الايجابية لهذا التحرير للسلع الغذائية أن يدفع إلى إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي الأمر الذي يساعد على تحقيق التنمية الزراعية ، أما بالنسبة للسلع الصناعية ستشهد نموا تدريجيا في الأسعار خاصة في الفروع والأنشطة الصناعية الأساسية، لأسباب عدة أهمها تزايد التركيز والاندماج المؤسسي والهيمنة الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات على الصناعات الهامة، الأمر الذي يجعل تحكمها في اسعارها تحكما احتكاريا. وهذا ينعكس سلبا على الاقتصاديات المحدودة التنافسية مع العلم ان المنظمة العالمية للتجارة لم تعالج بشكل دقيق الدور الخطير للشركات المتعددة الجنسيات.²

ت- آثار تدفق الواردات على الاقتصاد الوطني

ألغت الجزائر جميع القيود الكمية على الواردات وخفضت بشكل ملحوظ الرسوم الجمركية وخاصة خلال فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي³ وتسعى إلى إلغاء معظم أشكال التقييم الجمركية الإدارية بقانون المالية 2002، وازدادت وتيرة الانفتاح التجاري المتعلق بالواردات السلعية، فارتفع بذلك عدد الشركات المستوردة إلى أكثر من 45 ألف شركة، وسوف تلتزم الجزائر بمعدلات

¹ عبد الوهاب الغفوري: العولمة والجات، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000، ص 190.

² المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مشروع التقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الثاني منذ سنة 2000، ماي 2001، ص.

³ كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول نحو اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، 1998.

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

تخفيض محددة بالنسبة للبلدان النامية وهذا يعني تزايد تدفق الواردات السلعية المتنوعة في ظل أوضاع اقتصادية داخلية لا تساعد على تطور الأنشطة الأساسية الأمر الذي يؤدي إلى قيام منافسة غير متوازنة يترتب عنها التأثير السلبي على مختلف المؤسسات الإنتاجية فيشكل ذلك مناخا يصعب فيه إقامة الأنشطة الإنتاجية الهامة لحساب الأنشطة الهامشية التي تقل فيها المخاطرة، وتتميز بقصر فترة الاستيراد وهذا لا يساعد على بناء اقتصاد انتاجي يقوم على منظومة مؤسسية تزداد اندماجا وتكاملا لغياب الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالاقتصاد الوطني.¹

ث- آثار ناجمة عن انخفاض الإيرادات

ان انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية وما سيترتب عليه من التزامات سيؤدي إلى انخفاض الإيرادات العامة للدولة دون ان يكسب الاقتصاد الجزائري فرصا بديلة تعويضة لهذه الخسائر وتتمثل في:

- خسائر ناتجة عن تخفيض الرسوم الجمركية
- خسائر ناتجة عن الغاء القيود الكمية على الواردات وانعكاساته المتعلقة بزيادة التدفقات الخاصة بالواردات بصورة تتجاوز الطاقة الاستيعابية الاستهلاكية للاقتصاد الوطني.
- الخسائر الناتجة عن ارتفاع اسعار السلع الغذائية باعتبار ان الجزائر تعتمد على المصادر الخارجية في الغذاء
- التكاليف الناتجة عن زيادة الدعم والتحويلات الاجتماعية المتعلقة بالبطالة وزيادة معدلات الفقر نتيجة التحويلات الاقتصادية الجارية

إن مجموع هذه التكاليف لا يقل سنويا عن 3.5 مليار دولار وهو مبلغ لا يمكن تعويضه غلا إذا قامت الجزائر بتبني استراتيجية لتأهيل الاقتصاد الوطني وترقية منظومته المؤسسية

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مرجع سابق، ص9.

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

لتحقيق اندماج ايجابي في العلاقات الاقتصادية الدولية وتعظيم مكاسب الانضمام لمنظمة التجارة الدولية.

ج-آثار تحرير تجارة الخدمات على الاقتصاد الجزائري

ان انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية للتجارة يعني قيامها بتنفيذ الالتزامات المتعلقة بتحرير قطاع الخدمات، وفي ظل استمرار السياسات والأوضاع الحالية، فإن المؤسسات الجزائرية سوف تكون في وضعية غير تنافسية وبالتالي لا تستطيع الصمود والبقاء في السوق لمحدودية امكانياتها وخدماتها وضعف مستويات أدائها، فإن الجزائر لا تستطيع منافسة البنوك الكبرى وشركات التأمين العالمية التي تتميز بقدرتها وجودة وتنوع خدماتها وكفاءتها الإدارية وقدرتها التسويقية والاعلانية الامر الذي يمكنها من استقطاب معظم الودائع وبالتالي التحكم في توجيهها إلى مجالات الاستثمار وميادين التوظيف التي تتناسب مع استراتيجيات بعض النظر عن مصالحة الاقتصاد الجزائري، ورغم الايجابيات التي يمكن أن يتيحها تنشيط القطاع إلا أن الوضعية الحالية تستدعي تأهيل الاقتصاد الوطني وترقية منظومته المؤسسية لتعزيز مكاسب الانضمام وتقليل مخاطره المحتملة.

ح-الآثار الناتجة عن إدماج حقوق الملكية الفكرية ضمن نطاق المنظمة العالمية للتجارة

على الاقتصاد الجزائري

إن الغرض لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبط بالتجارة هو التحكم في كافة مراحل العمليات التكنولوجية بدءا من طرف التصنيع إلى المنتج وقد كان الأمر في السابق قاصرا على الحكم في أسس طرف وعمليات التصنيع للمنتجات، الأمر الذي كان يتيح للبلدان النامية فرصا لإنتاج منتجات مماثلة بطريق تصنيع متنوعة وأقل تكلفة، وهذا الوضع يصبح غير ممكن في

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

الظروف الحالية بعد الانضمام، مما يؤدي إلى حرمان الاقتصاديات النامية ومنها الجزائر من فرصها للنقل المحاكاة والتقليد للمنتجات المتاحة على غرار التجربة الغربية في التطور.¹

ونخلص مما سبق أن الآثار الايجابية للانضمام في ظل استمرار السياسات الحالية هي أقل بكثير من حجم الآثار السلبية التي سيتحملها الاقتصاد الجزائري، وعلى الجزائر قبل الانضمام ضرورة القيام بتأهيل الاقتصاد الجزائري.

المطلب الثاني: انعكاسات انضمام الجزائر على النظام السياسي

شرع النظام السياسي الجزائري في منتصف الثمانينيات بإصلاحات اقتصادية مهمة، وقد تجسد ذلك في ميثاق 1986 إلا أن أحداث أكتوبر 1988 مثلت نقطة انعطاف حيث عجلت من وتيرة الإصلاحات بشقيها السياسي والذي نقصد به التخلي عن الاحادية الحزبية والتوجه نحو التعددية الحزبية، وشقها الاقتصادي المتمثل في الانفتاح الاقتصادي والتخلي عن الخيار الاشتراكي وتخلي ذلك في البنود التي تضمنها دستور 1989/02/23.²

وكمحاولة لتشخيص الأزمة في تلك الفترة يتضح وجود علاقة ترابطية بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية في الجزائر، فالأسباب الخارجية المتمثلة بالدرجة الأولى في الأزمة الاقتصادية العالمية الناتجة عن انهيار أسعار المحروقات في 1986 كانت أحد الأسباب الرئيسية في خلق الأزمة وزعزة الاقتصاد الوطني الجزائري، وما رافقها من أزمات كأزمة البطالة والسكن وارتفاع مستويات الديون الخارجية مما اتاح الفرصة لظهور التيارات المعارضة للعلن وتحميلها النظام السياسي الحاكم مسؤولية الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتخبط فيها الجزائر.

¹أسامة المجذوب: الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية، ط2، 1997، ص. 308.

²أكتوبر 1988 ... ربيع الجزائر الذي أنهى الأحادية، موقع الجزيرة، على الرابط: www.aljazeera.Net.

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

ويمكن تلخيص هذه التيارات في كل من التيار النخبوي والديني والشيوعي،¹ تمثل في حزب جبهة التحرير الوطني التيار الإسلامي تمثل في الجبهة الإسلامية للإنقاذ حمس، حركة النهضة، التيار الديمقراطي تمثل في جبهة القوى الاشتراكية، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، هذه التيارات جاءت بعد إصلاحات 1989 وتشير أن هذه الأخيرة تعتبر بمثابة جمعيات ذات طابع سياسي، نشير هنا أنه بعد إقرار التعددية السياسية في الجزائر من خلال دستور 1989 الذي نص في مادته 40 حق إنشاء الجمعيات.

ولمواجهة هذه الأزمة الاقتصادية الحادة قرر النظام السياسي الجزائري اللجوء إلى صندوق النقد الدولي خلال التسعينيات أي سنوات قليلة بعد إقرار التعددية والتوجه نحو الانفتاح الاقتصادي، مما يترتب عليه أمرين مهمين:

- فك الارتباط مع المعسكر الشيوعي المنهار الذي كانت الجزائر تبني اقتصادها عليه مثلها مثل أغلب الدول النامية.
- قبول شروط صندوق الدولي كعربون لتقديم المساعدة لها.

تتدرج عملية وسعي الجزائر للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في إحدى الشروط المؤسسة المالية: " فلجوء الجزائر لصندوق النقد الدولي خلال التسعينات أجبر الجزائر خاصة على مستوى التجارة الخارجية على حتمية الانضمام والاستفادة من قوانين المنظمة العالمية للتجارة"²

وتجدر الإشارة أن سعي الجزائر أن الانضمام إلى OMC لا يرجع فقط إلى خضوعها لشروط صندوق النقد الدولي فقط، وإنما رغبة منها في الاستفادة التطبيق التجارية والمعاملة

¹يسعد شريف صحراوي: اشكالية المثقف والسلطة، ص 158.

²سليم سعداوي: الجزائر ومنظمة التجارة العالمية: معوقان الانضمام، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، ط

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

التميزية التي تستفيد منها الدول النامية من قبل إدارة الجات، مما ساهم في التفكير الجدي للنظام السياسي الجزائري بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الثالث: تأخر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

1-الاسباب

يعتبر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أمرا واجبا تقتضيه مصلحة الاقتصاد الوطني، لأنه في حالة تأخرها وإغلاق أبواب الانخراط ستكون الجزائر مجبرة على الخضوع إلى المنظمة العالمية للتجارة، دون أن تقدر على فرض أي شرط من شروطها في ميدان التعامل الثنائي مع البلدان التي تربطها معها تبادلات اقتصادية وتجارية، ولقد تأخرت عملية انضمام الجزائر إلى المنظمة نتيجة عدة أسباب اقتصادية وسياسية تتمثل:¹

✓ احتكار التجارة الخارجية وهذا الأمر يتنافى مع مبادئ المنظمة العالمية للتجارة القائمة على تحرير التجارة الخارجية

✓ الاعتماد على استيراد المواد الغذائية والفلاحية وهذا ما يؤدي إلى فقدان التجارة الخارجية لمكانتها دوليا.

✓ عدم تناول اتفاقية الجات للمنتجات الطاقوية، في حين أن الصادرات الجزائرية قائمة على هذا المنتج

✓ عدم خلق استراتيجية جديدة لإعادة النظر في القطاع الصناعي والزراعي أي عدم تجديد بنية صناعية وزراعية جديدة.

✓ عدم توفر عامل الكفاءة لدى الفريق المكلف بالتفاوض مع مسؤولي المنظمة العالمية للتجارة

¹مولحسان آيت الله: الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة الخارجية للجزائر ، مرجع سابق، ص ص. 107-108.

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

✓ عدم قيام شراكة مع الاتحاد الأوروبي وهذا ما يعني فقدان الجزائر فرصة الاستفادة من جملة من المزايا في بعض القطاعات الاقتصادية.

دوافع انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية

✓ عدم امكانية ممارسة العزلة في المحيط الدولي

✓ يعتبر الانضمام لمنظمة التجارة العالمية شهادة لحسن السلوك

✓ تقديم صورة ايجابية للدولة للمستثمرين الأجانب.

2- شروط انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

1- العامة: الالتزام بالتفاوض مع كل الدول الأعضاء في المنظمة والقبول بالتوقيع على اتفاقيات حول تخفيض الرسوم الجمركية والدخول إلى الأسواق الخارجية

2- الشروط الخاصة: تقدمت السلطات الجزائرية بإرسال طلب إلى مدير المنظمة العالمية للتجارة تضمن تقريراً مفصلاً حول السياسة التجارية والوضعية الاقتصادية وحسب المؤشرات فالتغيرات المطلوبة لدخول الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة تتعلق بما يلي:¹

الحقوق الجمركية: الجزائر ملزمة بتخفيض القيود الجمركية في أول الأمر، وكذا مراعاة قوانين الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة المتبناة من قبل لقاء جولة طوكيو، حيث أنه بانضمام الجزائر إلى المنظمة ستعتمد إدارة الجمارك على المادة السابعة من اتفاقية الجات لتقييم السلع والبضائع المستوردة والتي تعتمد بالدرجة الأولى على القيمة التعاملية بعدما كان هذا التقييم جغرافي في نظام التقييم حسب اتفاقية بروكسل.

عباش قويدر، إبراهيمي عبد الله: آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة 1 اقتصاديات شمال إفريقيا، ع2، ص. 61.

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

الممرور إلى اقتصاد السوق: لكي تمر الجزائر إلى اقتصاد السوق عليها العديد من الإجراءات لكي تقوم بها، أولها إعادة هيكلة اقتصادها بصورة شاملة في جميع الميادين وتهيئة الانتقال إلى اقتصاد السوق، والذي هو نظام اجتماعي يولي أهمية كبيرة لقوانين السوق ويحرص على تطبيقها. الخدمات: على الدول الراغبة في الانضمام أن تلتزم بجدول يتضمن وضع إطار زمني لإزالة القيود المفروضة على نشاطات الخدمات.

إلى جانب شروط أخرى تتمثل في:

لـ إجراء مفاوضات مع الشركاء الأساسيين والقيام بتنازلات في الميادين الثلاثة، السلع، الخدمات، وحقوق الملكية الفكرية إلى جانب ضرورة تكوير السياسة التعريفية المتلائمة والتعريفات الجمركية المطبقة من طرف الدول الأعضاء في المنظمة.

لـ تقديم شبه مذكرة للأطراف المتعاقدة تحتوي على معلومات حول عدة مسائل خصوصا قواعد تسيير القطاع الاقتصادي التجاري، الفلاحي والصناعي وسياسة الخصخصة ومعدل الفائدة وسعر الصرف، وسياسة الاستثمار وكذا المعلومات المتعلقة بالرسوم الجمركية والرقابة والاطار النظامي للمؤسسات الذي يحكم الصادرات والواردات.

3- المنطلقات الأساسية لتأهيل الاقتصاد الوطني

هناك عدة عناصر يجب التطرق إليها لتوضيح دور الدولة في تأهيل الاقتصاد الوطني من أجل الوصول إلى رؤية واضحة تتسجم واقتصاديات الدول النامية لتحقيق اندماج ايجابي في الاقتصاد الدولي بصورة تضمن النمو للقدرات الاقتصادية لذلك يجب التعرف على العناصر الأساسية:

أولاً: هناك ضرورة استراتيجية لتأهيل الاقتصاد الوطني من أجل ضمان الاندماج الايجابي في الاقتصاد العالمي وأن الاعتماد على حرية حركة السلع والخدمات لا يمكن أن يضمن مستويات

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

التأهيل لعدم تناسبها مع حجم إمكانياتنا ومواردنا الاقتصادية لذا يتطلب الارتفاع بالدور الذي يجب أن تلعبه الدولة في تكييف الاقتصاد الوطني وتأهيل مؤسساته الإنتاجية.¹

ثانيا: اختلاف دور الدولة بين الاقتصاديات النامية والاقتصاديات المتطورة في حين يزداد حجم ونوعية التحديات التي تواجه مسيرة التنمية في البلدان ويتطلب ذلك قيام الدولة بدور فعال يتناسب مع تلك التحديات ويتلاءم مع طبيعة التطورات يزداد تطورا من أجل مواجهة التحديات المتعلقة بضمان استمرارية التقدم الاقتصادي والارتفاع بمكانة الدولة على مستوى التكتلات الإقليمية وفي إطار العلاقات الدولية، لذا فإن هذا التباين من كلا المجموعتين يتطلب تحليل اقتصادية خاصة لكل وضع وانعكاساتها وآثارها من أجل الوصول إلى أقصى درجات الكفاءة لكل دولة.²

ثالثا: لا يوجد في عالمنا المعاصر اقتصاد قوي بمعزل عن فعالية وظائف الدولة على المستويين المحلي والدولي حيث يتعاضد دور الدولة من خلال تنوع وظائفها وخاصة في ظل التطورات الحالية، فقد انتقلت أهميتها من المهام المحدودة على المستوى القطري إلى المهام الجديدة الذكية خارج الحدود القطرية في دائرة التكتلات في ميادين الصراع الاقتصادي العالمي.

رابعا: أن هناك تباين في الدور الذي تلعبه الدولة بين الدول المتقدمة والدول النامية يختلف باختلاف حجم ونوعية وطبيعة الظروف السياسية والأوضاع الاقتصادية ومستويات التقدم الاقتصادي ونجد أحيانا هذا الدور ومداه وحدوده يتنوع في المجموعة الاقتصادية الواحدة فدور الدولة ومدى وظائفها يختلف بين التجربة الفرنسية والانجليزية والألمانية والسويسرية... ، لذا لا بد من البحث في هذه النماذج والاستفادة منها بما ينسجم مع طبيعة الأوضاع السائدة في الاقتصاديات النامية، خاصة تلك التي تحاول القيام بإصلاحات تكييفية لتأهيل اقتصادها على المستوى القطري والإقليمي والدولي.³

¹صالح صالحي: مرجع سابق، ص.13.

²صالح صالحي: مرجع سابق، ص. 63.

³صالح صالحي: مرجع سابق، ص.14.

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

ان الانضمام الايجابي يتطلب قيام الدولة بدور استراتيجي لتكيف الاقتصاد الوطني وتأهيل منظومته الاقتصادية المؤسسية على المستويات الدولية

التأهيل الاقتصادي على المستوى القطري: بمعنى المستوى المحلي من أجل مواجهة الأثر السلبي للمنافسة الخارجية المتوازنة والتي تقتضي الاعتماد على الإمكانيات الذاتية أولاً وترقية القدرات الاقتصادية الوطنية ويتم هذا من خلال:

✓ عدم التسرع في الانضمام والخروج من نفق السياسات الاقتصادية الحالية

✓ تثمين الإمكانيات الاقتصادية المحلية

التأهيل الاقتصادي على المستوى المجال الاقليمي والدولي: بمعنى ضرورة الاندماج في الاقتصاد العالمي في إطار إستراتيجية تضمن سلامة الاقتصاد الوطني من الانعكاسات السلبية للعلاقات الاقتصادية الدولية، باستعمال الأساليب الحديثة والمتجددة، ويتم التأهيل الاقتصادي الإقليمي بدءاً بالمستوى المغربي، ثم التأهيل على المستوى الدولي.

4- الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة الآثار السلبية للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

بعد انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية ضرورة ك فرضتها التحولات الاقتصادية العالمية، وسوف تكون الجزائر مجبرة باعتبارها من أهم الأقطاب المستوردة للغذاء إلى اتفاق المزيد من عملاتها الصعبة في شراء القمح، ناهيك عن الترتيبات المرتقبة في قطاع الحليب وغيره بأسعار أعلى وفق قوانين اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة والتي تقدر تكاليفها بملايين الدولارات، وهذا في ظل اطلاق حرية التجارة بدون قيود، وهو ما يهدد الانتاج المحلي هذا الأخير مازال يحتاج إلى مهلة لتتوفر لديه مقومات التطوير المطلوبة التي يرقى بها للصمود أمان المنتج المستورد، وإلا ستكون النتيجة معروفة وهي اكتساح وتفوق مطلق للمنتج المستورد.¹

¹ عبد القادر أوزال: إشكالية انتاج الحبوب في العالم في ظل جولة الأوروغواي، رسالة ماجستير في علوم اقتصادية،

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

وينبغي أن تدرك الجزائر أفضل السبل لمواجهة آثار المنظمة العالمية للتجارة زما يتصل بها من تكتلات اقتصادية عالمية ضخمة هو دخولها في تكتل اقتصادي عربي تكون نقطة انطلاق قوية نحو الاستفادة المتبادلة للموارد والأسواق العربية،¹ ولكي تحول الجزائر إلى كيان حيوي نشيط يجب عليها أن تسرع الخطى نحو إحداث تغييرات عملية في دور مؤسساتها حتى تساير طموحات القطاع الخاص في المشاركة الايجابية الفعالة في تحقيق انجح السبل للتعامل مع التطورات الاقتصادية المستجدة على الساحة الدولية بهدف الاستفادة منها لاقصى حد ممكن.²

وحتى يتسنى للجزائر النهوض باقتصادها ودفع عجلة التنمية من أجل مواكبة التطورات الحالية ومواجهة التحديات المستقبلية يجب عليها مراعاة ما يلي:

- وضع استراتيجية للتعايش مع القيود التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة.
- العمل على تعزيز وتعميق مفهوم الاستثمارات العربية المشتركة وأن تعمل على تنمية وتطوير هذا النوع من الاستثمارات في أراضيها، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وزيادة الاستثمار في التقنية المصرفية.
- يجب على الجزائر أن تحسن أجهزتها المالية ودعم الشفافية المعلوماتية الاقتصادية والمالية وتبني معايير الحذر في عملية الانفتاح على العالم الخارجي بالإضافة إلى متابعة حركة رؤوس الأموال الوافدة.
- اتباع المواصفات العالمية في مجالات الإنتاج المختلفة، حيث أصبحت تلك المواصفات المعيار الدولي لقبول وتداول السلع.
- صياغة سياسة زراعية تقوم على أساس متطلبات الكفاءة الاقتصادية والاحتياجات التنموية والتحديث الزراعي.

¹ عاطف سيد: مرجع سابق، ص. 201.

² —: ماذا ستجني الجزائر من توقيع اتفاقية الشراكة: جريدة الخبر، عدد 3350، 19 ديسمبر 2001.

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

- ضرورة الاهتمام بالموارد البشري واتباع أحدث الطرق التسييرية من أجل التحكم في هذا المورد الهام وجعله يحقق الأهداف الخاصة والعامة.
- اتباع استراتيجية جديدة وأكثر فعالية للتعامل مع الأسواق النفط العالمية لما للنفط من أهمية فائقة كمصدر رئيسي للحصول على الأموال اللازمة للوفاء بمتطلبات التنمية.¹

¹ Les étapes des négociations avec UE, journal du Liberté n° 2873, 20 mars 2002

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

خلاصة

نستنتج من خلال تتبعنا للنتائج التي حققتها الجزائر إلى غاية بداية التسعينات، أن أهم العوامل التي أضعفت الاقتصاد الجزائري هي التبعية الاقتصادية، وتفاقم أزمة الديون الخارجية نتيجة الاستيراد المكثف لسلع الاستهلاك النهائي، بالإضافة إلى ضخامة الجهود الاستثمارية وخاصة الاستثمار في المجال الصناعي و الاعتماد على الصناعات الثقيلة، و الاعتماد المطلق على تصدير منتج واحد، "النفط" حيث تمثل حصة إيراداته 97% من مجموع إيرادات الدولة، ويعتبر من العوامل الرئيسية التي جعلت الاقتصاد الجزائري يستجيب للصدمات الخارجية، خاصة ما أفرزته الصدمة النفطية العكسية سنة 1986 وما كان لها من آثار سلبية على الاقتصاد الوطن على جميع الأصعدة.

إن عيوب التسيير الإداري للاقتصاد الجزائري كانت في الواقع مخفية وراء الموارد المالية الكبيرة التي يولدها قطاع المحروقات، لكن بمجرد انخفاض الأسعار انكشفت عيوب الاقتصاد الوطن واتضح هشاشته ، وعلى إثرها خاضت الجزائر سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية الذاتية، من خلال مراجعة الإطار التشريعي والقانوني المتعلق بالقطاع العام والخاص، وأبدت رغبة في التحول التدريجي من نمط الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، وهو ما يعد بداية انفتاح الاقتصاد وتفضيل أدوات السوق على الأدوات الإدارية، هذه الإصلاحات الاقتصادية الذاتية لم تأتي بنتائج مشجعة، ولم تعالج الاختلالات الداخلية و الخارجية، و تدهورت مؤشرات أداء الاقتصاد على المستوى الكلي، ما دفع السلطات العمومية الجزائرية لطلب مساعدة مؤسسات التمويل الدولي ممثلة أساسا في صندوق النقد الدولي و البنك العالمي بهدف تحقيق استقرار الاقتصاد وبعث النمو الاقتصادي على الأجل الطويل.

وبعد سنتين من انتهاء برامج الإصلاحات الهيكلية، عادت الجزائر من جديد إلى صيغة العمل بالتخطيط من خلال استراتيجية النمو المحلية، التي تتدرج على المستوى الداخلي في الدعم الذي توليه الدولة لهذه العملية من خلال البرامج الطموحة، التي عرفت الجزائر منذ الاستقلال فكانت هناك محطات كثيرة على طريق التنمية، تمثلت في برامج و مخططات عملاقة،

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة

أنفقت فيها الدولة إمكانات و مبالغ ضخمة، كان آخرها برنامج الإنعاش الاقتصادي من سنة 2001 إلى 2014، (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004 - 2001 ، والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2009 - 2005 ، والبرنامج الخماسي) 2014 - 2010 ، الذي خصصت له الدولة 432 مليار دولار، كانت تصبو من خلاله إلى تدارك التأخر في التنمية في كل مجالاتها و قطاعاتها، و الوصول إلى معدلات مرتفعة في النمو و التشغيل، إلا أنها إذا ما قارناها بالنتائج المحققة نجد بأنها تفتقر للفعالية، فالتنمية لم تتحرر من النفط، و معدل النمو خارج المحروقات لا يزال ضعيفا، و معدل البطالة لا يزال مرتفعا...الخ.

إن مسار الإصلاحات الاقتصادية مازال مستمر ومتواصل إلى يومنا هذا، خاصة وأنّ الاقتصاد الوطن بدأ يعرف انفتاحا تدريجيا أمام المؤسسات الأجنبية والخواص، والذي يعبر عن عزيمة السلطات العمومية على الاندماج في الاقتصاد العالمي بفعالية واستغلال الفرص المتاحة أمام المؤسسات، ومع دعم استقرار الاقتصاد الكلي سوف يحتاج البلد إلى التعجيل بالإصلاحات الهيكلية لإزالة العقبات أمام النمو والاستثمار، وكذلك لتخفيض أعداد الفقراء وعدم المساواة. وأخيرا يمكن القول بان الاقتصاد الجزائري مرشح لتسجيل نتائج ايجابية، من خلال التطور الذي لاحظناه بشأن بعض المتغيرات المتعلقة بالنمو أو بمتغيرات أخرى مثل التطور المتواصل لاحتياجات الصرف، تراجع حجم الدين وتدني حجم المديونية الخارجية، والتسديد المسبق للديون والأداء الجيد للنمو الاقتصادي.

الخاتمة

خاتمة

يتمحور الهدف من وراء الدراسة هو تتبع مسار الجزائر بغية انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة، وهذا من خلال ثلاث فصول التي تم التطرق إليها في دراستنا هذه بدا بعرض إطار تاريخي لمنظمة التجارة العالمية وآليات عملها وصولاً إلى دراسة الحالة المتمثلة في الجزائر، وفي كل فصل يتم التركيز على أهم المتغيرات في موضوع الدراسة والتي تساهم بالوصف الدقيق والتحليل الجيد لكل جوانب وإبراز العلاقة بينها، فقد تمحور الفصل الأول على إعطاء ماهية الجات من حيث تطورها التاريخي في إطارها التنظيمي وكذا علاقتها ومكانتها من المنظمات العالمية، من صندوق النقد الدولي و كذا البنك الدولي لكونهما يعدان أحد أهم المؤسسات النقدية والمالية في ظل العولمة، وأهم المراحل التي مرت بها الجات بدءاً بجولة جنيف في 1947 وصولاً إلى جولة الأوروغواي في 1986 التي انتهت بإعلان مراكش في 1994 عند قيام منظمة التجارة العالمية.

أما الفصل الثاني فقد استعرضنا من خلاله أهم التطورات التي طرأت على الجات وكيف تحولت إلى المنظمة العالمية للتجارة، وتم فيه التطرق لكل التطورات والتغيرات التي تطرأ التجارة الخارجية الدولية، في حين كان الفصل الثالث مخصص لدراسة الحالة تضمن في جزئه الأول دراسة طبيعة الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وأهم التحولات التي عرفها النظام الاقتصادي، في حين تمحور الجزء الثاني على الاستراتيجية المتبعة من قبل الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث استعرضنا علاقة الجزائر ب OMC من حيث مسيرة المفاوضات، بغية التعرف لأهم الآثار المتوقعة من انضمام الجزائر إلى OMC في ظل السياسات والأوضاع الاقتصادية التي تعرفها الجزائر.

اختبار فرضيات البحث:

بعد إحاطتنا لبعض جوانب البحث يمكننا اختبار فرضيات البحث فيما يلي:

❖ بالنسبة للفرضية الأولى: فيمكننا تأكيد صحتها؛ كون أن الجات إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بصفتها اتفاقية عامة للتعريف الجمركية منذ 1947 ساهمت في ميلاد المنظمة العالمية للتجارة إلا أنها عرفت تأخرا بفعل العراقيل التي شهدتها الجولات الثمانية للجات.

❖ بالنسبة للفرضية الثانية: فيمكن إثبات صحتها من خلال ما تم التطرق إليه في الفصل الثاني، ذلك تعد المنظمة العالمية للتجارة الإطار القانوني الذي ينظم المبادلات التجارية الدولية في ظل ما نصت إليه اتفاقات التأسيس، فهي تمتلك الصلاحيات الكافية لتقاضي النقائص التي عرفت الجات، بالإضافة إلى الأجهزة التي تتميز بالقوة والصرامة كجهاز حل النزاعات، كما تعمل على ضمان انسياب في التجارة الدولية بأكبر قدر ممكن.

❖ أما عن الفرضية الثالثة: فتتأكد من خلال الفصل الثالث، ذلك أنه انعكاسا للتطورات التي عرفت البيئة الدولية، فإن مساعي الجزائر للانضمام لمنظمة التجارة العالمية كان حتميا وذلك لدمج نظام اقتصادها مع متطلبات النظام الاقتصادي العالمي القائم على المنافسة والسوق الحرة، كون أن انضمام الجزائر إلى OMC من شأنه أن يتيح لها فرصا أفضل لإنعاش اقتصادها وتطويره خاصة وأنها شهدت موجة إصلاحات اقتصادية ضخمة من أجل التوجه نحو اقتصاد السوق على خلاف لو بقيت خارجها.

نتائج البحث:

بعد تفحصنا للانعكاسات المتوقعة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية للجزائر فقد توصلنا إلى جملة من النتائج يمكن أن نوجزها فيما يلي:

1. إن ظهور المنظمة العالمية للتجارة لم يكن وليد الصدفة بل كان مسبقا عما يسمى بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية، فالمنظمة العالمية للتجارة لا تختلف عن الجات كثيرا سواء من حيث المبادئ والأهداف، أما الاختلاف بينهما يكمن في مدى الصلاحيات التي استقطبتها منظمة التجارة العالمية.

2. لا يمكن اعتبار نتائج جولة الأورغواي كنظام متكامل للتجارة العالمية لعدة أسباب لعل أهمها:

❖ الاستثناءات التي تتمتع بها المبادئ الرئيسية لاتفاقية الجات.

❖ لم تولي منظمة التجارة العالمية اهتماما للدول النامية حيث نجدها تهتم أكثر بمصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية وهذا ما تفرضه تيارات العولمة.

❖ عدم شمولية المنظمة العالمية للتجارة على كامل القطاعات التجارية.

3. إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ستكون له انعكاسات متفاوتة على كل من الدول المتقدمة والنامية، فهي ايجابية بالنسبة للدول المتقدمة التي تكون لها عوائد اضافية جراء تحصيل منافذ جديدة لمنتجاتها في مواطن تحرير التجارة، وهي سلبية بالنسبة للدول النامية التي تستعيد منه بقدر محدود خاصة من الأجل القصير، اضافة إلى أنها تتأثر بالتحولات العالمية الجديدة، ليس فقط في مجال التجارة العالمية للسلع الصناعية والزراعية، لكن أيضا في مجال الخدمات، والجزائر واحدة من بين الدول النامية والتي يتميز اقتصادها بعدة خصائص والتي تعتبر سلبية في حقه، وكذلك عائق أمام انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية.

4. لا يمكننا التفريق ما بين مرحلة الرقابة ومرحلة التحرير بالنسبة للتجارة الخارجية في الجزائر، ذلك أن وضعية التجارة الخارجية بقيت على حالها، كون أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي من تصدير المحروقات وليس اقتصاد منتج، إلى جانب استمرار قطاع الخدمات في الانخفاض، فالفرق الوحيد بين المرحلتين يكمن في تفاوت المبالغ المالية في المرحلة الثانية عنها في المرحلة الأولى وهذا ما جعلنا نحكم على أن الاصلاحات لم تحقق الغاية المرجوة منها في مجال التجارة الخارجية.

قائمة المراجع

■ المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

1. أسامة المجذوب: الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية، ط2، 1997.
2. بودلال حسن نافعة، محمد شوقي عبد العالي: التنظيم الدولي، مكتبة الشروق الدولية، 2002.
3. جمال الدين لعويصات: التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد و الصلب 1978 - 1968 - ، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1986،
4. حسين عمر: مدخل إلى دراسة علم الاقتصاد والعلاقات الدولية، دار الكتاب الحديث، القاهرة ج3، 1998.
5. رمزي زكي: خطر مراحل المديونية الخارجية، لموند دبلوماسيتيك، الكراس العربي، فيفري- مارس 1990.
6. سليم سداوي : الجزائر ومنظمة التجارة العالمية معوقات الانضمام وآفاقه، دار الخلدونية، ط1 - ، 2008.
7. سليم سداوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية: معوقات الانضمام، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، ط 1.
8. سمير محمد عبد العزيز: التجارة العالمية والجات 94، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1996.
9. سمير محمد عبد العزيز: التجارة العالمية والجات 94، مركز الإسكندرية للكتاب، 1996،
10. السيد عبد الخالق، أحمد بديع بليح: تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي، الدار الجامعية، 2003، الإسكندرية ،
11. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب: أساسيات الاقتصاد الدولي، (لبنان: الحلبي الحقوقية لبنان، 2003)،

12. عادل المهدي : عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، لبنان، 2003،
13. عادل المهدي : عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية ،لبنان ، 2003،
14. عاطف السيد: الجات والعالم الثالث، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ،2000،
15. عبد الفتاح مراد: شرح اتفاقيات الجات، (مصر: دار الكتب والوثائق المصرية، 1997)
16. عبد اللطيف بن أشنهو: التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط - 1962 - 1980، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1982 .
17. عبد الله بن دعيده : التجربة الجزائرية في الاصطلاحات الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط 1 - ، 1999 .
18. عبد المالك عبد الرحمان مطهر: الاتفاقية الخاصة بإنشاء التجارة العالمية ودورها في تنمية
19. عبد المالك عبد الرحمان مطهر: الاتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية التجارة الدولية، دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر والتوزيع، مصر، 2009،
20. عبد الناصر: نزال العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، داء الصفاء للنشر والتوزيع، 1994، عمان
21. عبد الوهاب الغفوري: العولمة والجات، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000، ص 190.
22. عبد الوهاب الفار: أحكام التنظيم الدولي في ظل عالم منقسم، دار النهضة العربية، القاهرة ، 2004.
23. عز العرب مصطفى محمد: سياسات وتخطيط التجارة الخارجية، الدار المصرفية اللبنانية، القاهرة، ط1، 1988،

24. كريم النشاشيبي وآخرون: الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول نحو اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، 1998.
 25. محمد بالقاسم حسن بهلول: سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999 -
 26. محمد علي إبراهيم: الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات، الدار الجامعية، 2003، الاسكندرية
 27. مصطفى سلامة: قواعد الجات ، المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع، بيروت ، 1991،
 28. الهادي خالدي: المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، المطبعة الجزائرية للمجلات، الجزائر ، أبريل 1996،
 29. يسعد شريف صحراوي: اشكالية المثقف والسلطة، مكتبة مدبولي، القاهرة.
 30. فضل على مثنى: الآثار المحتملة لمنظمة التجارة الخارجية والدول النامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 2000.
- (ب) - الأنطولوجيات ورسائل الماجستير
1. حنان عباسية: دور إيرادات المحروقات في تطوير القطاعات الاقتصادية بالجزائر ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2013 - 2012 -
 2. دراوسي مسعود: السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر، 1990 - 2004 -، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006 ، ص 334
 3. عبد القادر أوزال: إشكالية انتاج الحبوب في العالم في ظل جولة الأوروغواي، رسالة ماجستير في علوم اقتصادية، 1998،
 4. عبد الله بلوناس: الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص - نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2005 .

5. محمد عبيد محمد محمود: رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة أسبوت 2001، برنامج

التنمية الخماسي 2014 - 2010

6. يحيوي عبد الحفيظ: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الخارجي (الميزان

التجاري) دراسة حالة الجزائر (2009 - 1970 ، مذكرة شهادة الماجستير في

تخصص: تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية ، 2010

ت)- الدراسات والتقارير

1. بيان اجتماع مجلس الوزراء 24 / 05 / 2010 برئاسة رئيس الجمهورية المتعلق ببرنامج

الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014.

2. تقرير التجارة والتنمية: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف منشورات الأمم المتحدة.

3. التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة. 2000

4. حنان حنشر: الاقتصاد الجزائري يعرف تطورا ملحوظا بين 1999 - و" 2014 مؤشرات

مالية إيجابية وتحديث قطاع الطاقة وإعادة بعث الصناعة،

5. قدي عبد المجيد وآخرون: متابعة انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، حصيلة

عمل فرقة البحث رقم: M00420060043، 2009 - 2007.

6. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مشروع تقرير حول الظروف الاقتصادي

والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001 ، جوان 2002 ،

7. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مشروع التقرير حول الظروف الاقتصادية

والاجتماعية للسداسي الثاني منذ سنة 2000، ماي 2001،

8. نبيل بوفليخ: دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة -

2000 - 2010، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية العدد 2013 - 9 -

9. الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج جولة الأوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

ث)- الموسوعات

1. الموسوعة السياسية ، 1996

(ج) - المجالات

1. زمران كريم : التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2009 - 2001، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية - العدد السابع جوان. 2010
2. صالح صالحي : ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي ، دراسات اقتصادية : مركز البحوث و الدراسات الإنسانية ، العدد الأول 1999 ، الجزائر
3. العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة- قاصدي مرباح ورقلة، العدد 10، 2012
4. عياتش قويدر، ابراهيمي عبد الله: آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ع2،
5. مخلوفي عبد السلام و العربي مصطفى: برنامج الإنعاش الاقتصادي الجزائري 2001 - 2014، الحلقة المفقودة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي، جامعة بشار.
6. صندوق النقد الدولي : تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق ، واشنطن، 1998

(ح) - مداخلات والملتقيات

1. إحدادن توفيق: سياسات التشغيل وأثرها على سوق العمل 1999 - 1990 - ، يوم دراسي حول تطور العمال خلال الفترة 1997 - 1994 ، جامعة فرحات عباس، سطيف، 28 جوان 2000
2. سوامس رضوان : العلاقة بين البنك والمؤسسة على ضوء الإصلاحات المالية والنقدية الجارية في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية ،جامعة عنابة، 2003
3. شعوبي محمود فوزي و كماسي محمد الأمين: الاقتصاد الجزائري من منظور متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة الممتدة بين 1989 - و 1999 ، الملتقى الوطن الأول حول المؤسسة الاقتصادية ،جامعة ورقلة.. 2003

4. صالح صالحي : الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة. الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في - الحركة الاقتصادية العالمية ، سطيف 30-29 أكتوبر 2001 .
5. صالح صالحي: الملتقى الدولي لتأهيل المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، أكتوبر 2002 ،
6. صالح مفتاح : تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، الملتقى الوطن الأول حول الإصلاحات - الاقتصادية في الجزائر الممارسة التسويقية، المركز الجامعي بشار 21 - 20 أبريل. 2004
7. صالح مفتاح: تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول - : الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، يومي 17 - 16 نوفمبر 2004 ، جامعة بسكرة، الجزائر،
8. علي وسعيداني محمد: فعالية النظام المصرفي الجزائري بين النظرية التطبيق، الملتقى الوطني الأول : إصلاح المنظومة المصرفية- ماي 2005 ، المركز الجامعي بجبل.

(خ) - الجرائد

1. —: ماذا ستجني الجزائر من توقيع اتفاقية الشراكة: جريدة الخبر، عدد 3350، 19 ديسمبر 2001.
2. حنان حنشر: الاقتصاد الجزائري يعرف تطورا ملحوظا بين 1999 - و" 2014 مؤشرات مالية إيجابية وتحديث قطاع الطاقة وإعادة بعث الصناعة، جريدة المساء يوم - 18

04 2014

(و) - مواقع أنترنت

1. relance.htm-www.cg.gov.dz/dossier/plan
2. أكتوبر 1988 ... ربيع الجزائر الذي أنهى الأحادية، موقع الجزيرة، على الرابط: www.aljazeera.Net.

3. حاكمي بوحفص ،مسيرة الاقتصاد الجزائري وأثرها على النمو الاقتصادي، كلية الاقتصاد

جامعة وهران، من الموقع حاكمي بوحفص، من الموقع -

<http://www.aliklil.com/vb/showthread.php?t=42703>

▪ المراجع باللغة الأجنبية

A-Les livres

1. Ahmed Henni : Economie de l'Algerie indépendante, ENAG Algérie, 1991.
2. Annie Krieger-krynicky : l'organisation mondiale du commerce, librairie Vuibert, Paris, 2005
3. Bernard guillochon: le protectionnisme, Edition la découverte Syros, paris, 2001
4. Chantal Buhour: le commerce international du Gatt à L' OMC, Edition le monde poche, Marabout, avril 1996, France,
5. Fereydoun Khavand : le nouvel ordre commercial mondial du Gatt à L'OMC, Edition Nathan, Paris, 1995,
6. Flory Thiebaut : le Gatt droit international et le commerce mondial, librairie Grenobale de droit et juris prudence, paris, 1968,
7. François David : les échanges commerciaux dans la nouvelle économie mondiale, 1994, Imprimeries des presses universitaires de France Vendôme, paris,
8. Gerard Marie Heney: A quoi sert le FMI ?, librairie Eyrolles, France, 2002.

9. Helene Delorme et Denis Clerc : un Nouveau Gatt les échanges Mondiaux après l'Uruguay-Round, Edition Complexe (Bruxelles),
10. Henri bourguilat : le protectionnisme, avant et après trump, edition dallos, 2018.
11. Jean claude martinez : L'OMC de marrakech à washington 1994-2017, l'Harmattan, France, 2017 .
12. Jean Edeleman Spero: the international Economics, E.George Allen, V.N.W.N, London, 1977,
13. lahsen abdelamelek, René sandretlo: politiques commerciales des grandes puissances : la tentation néoprotectionniste, 1^{er} edition, deboeck, France, 2017
14. Marc Ecrément : indépendance politique et libération Economique un quart de siècle du développement de l'Algérie 1962-1985 , office des publications universitaires et presses universitaires de Grenoble, 1986.
15. Marie-Claude Smouts: Les Organisations internationales, Arnaud Colline, paris, 1995
16. Michel Aglitta : Economica, l'Harmattan, Paris, 1995
17. Michel Ielart : Le Système monétaire, Edition la Découverte, 4^{eme} édition, Paris, 2000
18. Pk krugman : Mjbstfeld. « International economic theory and policy » Scott, fareman and company, Baston, London, 1988,

B- Les rapports et les périodiques

1. Centre d'études prospectives et l'information international (CEPII),

2. CNES : Projet de rapport sur la situation économique 2ème semestre 1998. Mai 1999.
3. Les étapes des négociations avec UE, journal du Liberté n° 2873, 20 mars 2002
4. Revue Conjoncture N° 53 Algérie – Mars – Avril 1999.

الفهرس

أ.....	مقدمة
ث.....	أولاً: المشكلة البحثية:
ث.....	ثانياً: الفرضية المركزية:
ج.....	ثالثاً: الإطار المنهجي:
ج.....	رابعاً: الإطار النظري
خ.....	خامساً: تحديد المصطلحات
د.....	سادساً: أهمية العلمية للموضوع
د.....	سابعاً: دوافع اختيار الموضوع:
ذ.....	ثامناً: صعوبات الدراسة
ذ.....	تاسعاً: الدراسات السابقة
ذ.....	عاشراً: هيكل الدراسة
11	الفصل الأول: النظام التجاري بعد الحرب العالمية الثانية ونشأة الجات
20	المبحث الأول: التطور التاريخي لنشأة الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية
21	المطلب الأول: مؤتمر بريتون وودز وميثاق هافانا
29	المطلب الثاني: نشأة الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية
49	المبحث الثاني: تطور نشاط الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية
49	المطلب الأول: جولات الجات

56	المبحث الثالث: مسار جولة الأورغواي وعراقيلها.....
56	المطلب الأول: اسباب انعقاد جولة الأورغواي
58	المطلب الثاني: مراحل وأهداف جولة الأورغواي:
66	المطلب الثالث: نتائج جولة الأورغواي
69	المطلب الرابع: أهم عراقيل جولة الاورجواي
79	خلاصة واستنتاجات.....
80	الفصل الثاني: التحول من اتفاقية الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة
82	المبحث الأول: خلفية زوال الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية GATT:
82	المطلب الأول: الأسباب العامة لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة
86	المطلب الثاني: محتوى الوثيقة الختامية لجولة الأورغواي:
94	المبحث الثاني: ماهية المنظمة العالمية للتجارة.....
95	المطلب الأول: نشأة المنظمة العالمية للتجارة.....
96	المطلب الثاني: الهياكل التنظيمية للمنظمة العالمية التجارية
102	المطلب الثالث: أساليب الانضمام والانسحاب من المنظمة العالمية للتجارة.....
105	المبحث الثالث: الأهداف العامة للمنظمة العالمية للتجارة.....
118	الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة
	المبحث الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال إلى غاية مرحلة الإصلاحات الاقتصادية.....
123	المطلب الأول: سمات الاقتصاد الجزائري
126	المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري والتحول باتجاه اقتصاد السوق.....

المطلب الثالث:مرحلة المخططات وإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني من 1967-1989

142.....

المبحث الثاني: مشروع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.....207

المطلب الأول: تضارب آراء انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.....207

المطلب الثاني: المسار التفاوضي لانضمام الجزائر.....208

المبحث الثالث: الانعكاسات الاقتصادية والسياسية في حالة انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية

211.....

المطلب الأول: تجارة السلع.....211

المطلب الثاني: انعكاسات انضمام الجزائر على النظام السياسي.....214

المطلب الثالث: تأخر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.....216

خاتمة.....222

الملخص

تعتبر التجارة الدولية المحور الرئيسية وراء تطور وإنعاش اقتصاديات الدول وإن كانت اسبابها تعود الى محدودية الموارد الاقتصادية ونسبة تبادل الانتاج بين الدول، فإن التوجه نحو تحرير التجارة الدولية ساهم بقسط في نمو الاقتصاد العالمي فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية نشأت الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية بغرض تحقيق النفاذ الى الاسواق بالتخفيض التدريجي وبعدها انشأت المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995 بهدف ارساء قواعد نظام دولي جديد وتسيير العلاقات التجارية الدولية وفق معطيات جديدة لتنظيم منافسة دولية.

وتسعى الجزائر في ظل سياسة اقتصاد السوق والعولمة إلى الانضمام لهذه المنظمة ويتجلى هذا من خلال اجرائها لسلسلة من المفاوضات تتمحور حول اجراءات اصلاحية لتحرير التجارة الخارجية وتشجيع الاستثمارات الا ان هذه العملية تفرض على الاقتصاد الوطني تحديات كبيرة من خلال التخلي عن الاساليب القديمة لتسيير الاقتصاد الوطني والبحث عن الوسائل الكفيلة لمواجهة ذلك بأساليب عصرية.

وتتتمي الجزائر في ظل سياسة اقتصاد السوق والعولمة إلى الانضمام لهذه المنطقة، ويتجلى هذا من خلال اجراءها سلسلة من المفاوضات تتمحور حول إجراءات إصلاحية لتحرير التجارة الخارجية وتشجيع الاستثمارات إلا أن هذه العملية يفرض على الاقتصاد الوطني تحديات كبيرة من خلال التخلي عن الأساليب القديمة لتسيير الاقتصاد الوطني والبحث عن الوسائل الكفيلة لمواجهة ذلك بأساليب عصرية وعلمية .

وتعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي قامت بعدة إصلاحات لاقتصادها الوطني منذ الاستقلال مجموعة من البرامج التكميلية لدعم الإنعاش الاقتصادي بعد انفتاح الجزائر إلا أن الواقع نلاحظ أن هناك عدة عوامل اضعفت الاقتصاد الجزائري كالتبعية الاقتصادية وتفاقم الديون الخارجية نتيجة الاستيراد المكثف لسلع الاستهلاك النهائي، بالإضافة إلى ضخامة الجهود الاستثمارية وخاصة في المجال الصناعي والاعتماد على الصناعات الثقيلة والاعتماد المطلق على تصدير منتوج واحد "النفط" حيث تمثل حصة إيراداته 97% من مجموع إيرادات الدولة .

Résumé

L'accord général sur les tarifs douaniers et le commerce (GATT) est né en 1947, créé à titre provisoire, il fut pendant 50 ans le seul instrument multilatéral chargé par les principales puissances commerciales de réglementer le commerce international selon une vision libre-échangiste largement partagée.

Huit cycles (round) de négociations commerciales ont eu lieu jusqu'à la création le 1^{er} janvier 1994, chacun d'eux consistant en une série de réunions réparties sur plusieurs années et chargée de négocier un agenda bien déterminé de problème.

Les six premiers rounds se sont concentrés exclusivement sur la réduction des tarifs douaniers, mais le septième, le Tôkyô round (1973-1979) coïncidait avec l'émergence de l'idéologie néo-libérale à Washington et la floraison de puissances sociétés commerciales transnationales géantes, les services, non couverts par les règles du GATT, étaient en plein essor à tel point que leur expansion au niveau des échanges internationaux devenait plus rapide que celle des marchandises à l'instar des investissements étrangers directs.

L'Algérie a entamé en 1987 les premiers contacts avec le GATT en 1994 à Marrakech naquit l'OMC, en 1996 l'Algérie engage officiellement ses démarches avec l'Organisation Mondiale du Commerce, L'intégration de l'économie algérienne dans l'économie mondiale a suscité des débats entre les spécialistes, la classe politique et même dans l'opinion publique, les avantages et les inconvénients résultant de cette intégration dans les différents secteurs sont les points majeurs de ces discussions, actuellement les négociations avec l'OMC sont dans la phase finale, L'année 2005 devait être l'année de l'adhésion de l'Algérie à l'OMC mais réellement l'adhésion n'a pas eu lieu.

